سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 752 – الأحد 19 تموز/ يوليو 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

الصكوك لتغطية
عجز الموازنة
في سوريـــا

14

المونديال..
حلم السوريين "المزمن"

ردود فعل مشجعي وجماهير المنتخب السوري قبل انطلاق مباراة كرة القدم ضمن دور المجموعات من بطولة كأس العرب 2025 بين سوريا وفلسطين في قطر – 7 كانون الأول 2025 (AFP)

ملف خاص

أخبار سوريا 02

ترامب يضغط لانسحاب إسرائيلي من سوريا.. سيناريوهات توتر متوقعة

أخبار سوريا 03

بعد انعقاد مجلس الشعب.. هل حان وقت الأحزاب في سوريا؟

شؤون محلية 04

مكفوفون يخسرون عقودهم بما يخالف قانون التوظيف

شؤون محلية 07

الرقة.. شكاوى من تدهور الخدمات في سلوك

ثقافة وفن 16

النحت في حلب "على طريق مسدود"

رياضة 18

لتطوير اللعبة اتحاد "اليد" يضع عينه على القطاع الخاص

سوريون يواجهون ضغط المعيشة بمهنة "الدليفري"

مع انتهاء محاضراته الجامعية، لا يعود محمد (21 عامًا) مباشرة إلى منزله، بل يتجه إلى دراجته النارية التي يستخدمها في توصيل الطلبات (الدليفري)، ليبدأ ساعات عمل تمتد حتى المساء.

يدرس محمد في السنة الثالثة بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة "اللاذقية"، ولم يكن يتوقع أن يصبح توصيل الطلبات جزءًا من يومياته، لكنه وجد في المهنة مصدر دخل يساعده على تغطية نفقاته، في ظل محدودية فرص العمل المتاحة للطلاب...

15

خبراء يفسرون استراتيجية واشنطن

ترامب يضغط لانسحاب إسرائيلي من سوريا

سيناريوهات توتر متوقعة

عنب بلدي – ركان الخضر

بعد أشهر من الصمت، عادت التصريحات الأمريكية حول وجود القوات الإسرائيلية في الجنوب السوري لتثير أسئلة حول أهدافها ودلالاتها وأبعاد توقيتها ومدى ارتباطها باللقاء الأخير الذي جمع الرئيس السوري، أحمد الشرع، بنظيره الأمريكي، دونالد ترامب.

طالب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بسحب قواته من سوريا ولبنان.

وذكر موقع "أكسيوس" الأمريكي نقلًا عن مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين، في 14 من تموز الحالي، أن الرئيس الأمريكي أبلغ نتنياهو خلال مكالمة هاتفية، في 9 من تموز، بأنه يتعين على إسرائيل البدء بإعادة نشر قواتها خارج سوريا، كما حثه على فعل الشيء نفسه في لبنان.

أهداف الطلب الأمريكي

يرى الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان، في حديث إلى عنب بلدي، أن الإدارة الأمريكية تحمل مشروعًا يتضمن جميع شركائها على مستوى المنطقة، يقوم على فرض الاستقرار والتهدئة، وإنهاء كل المعارك والتصعيد العسكري.

وتهدف الإدارة الأمريكية من سياستها هذه، بحسب علوان، للانتقال إلى بناء مشاريع تنموية وتجارية واقتصادية على مستوى أسواق الطاقة وطرق نقلها، وتأسيس طرق إمداد من أوروبا إلى الخليج العربي وبالعكس.

من جهته، يعتقد الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات بواشنطن عمار جلو، أن أهداف الرئيس الأمريكي من طلبه بانسحاب إسرائيل من سوريا، يتمثل في دعم استقرار سوريا الجديدة وإبعادها عن كل منزلقات الاضطراب أو احتمالية عودة الفوضى إليها، مشيرًا إلى أن الأهداف السابقة تمثل محور السياسة الأمريكية تجاه دمشق منذ سقوط نظام الأسد وتشكيل الحكومة السورية الجديدة.

وقال جلو، إن الولايات المتحدة معنية باستتباب الأمن في سوريا، ومنع عودتها إلى بؤر الصراع أو تحولها إلى منطلق لنشر الفوضى والأزمات في المنطقة كما كانت سابقًا، وهو ما تحاول إدارة ترامب ترجمته عبر دعم الحكومة السورية الجديدة وترسيخها كمربع آمن في المنطقة، لما يحمله ذلك من تأثير على استقرار الشرق الأوسط بكامله وليس سوريا وحدها.

سيناريوهات التوتر المتوقعة

الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بأن وجود الجيش الإسرائيلي في الأراضي السورية يخلق توترات وقد يؤدي إلى التصعيد، بحسب ما صرح به مسؤول أمريكي لموقع "أكسيوس".

ونقل المسؤول الأمريكي عن ترامب قوله لنتنياهو، "إنهم لا يريدونكم هناك، يجب عليكم إعادة الانتشار"، مضيفًا أن الأمر نفسه ينطبق على لبنان.

ويثير حديث ترامب عن التوترات والتصعيد أسئلة حول السيناريوهات المتوقعة لهذا التصعيد الذي يتحدث عنه، ويبدو وكأنه يحذر نتنياهو من الوصول إليه.

الباحث جلو أشار إلى أن سيناريوهات التوتر التي يتحدث عنها ترامب هي موجودة بالأصل، من خلال توغل دولة بشكل يومي في أراضي دولة أخرى، بالإضافة إلى التصريحات الاستفزازية، وعمليات الاعتقال والتحركات العسكرية الإسرائيلية بشكل يومي في الجنوب السوري.

وأوضح أن هذه التصرفات غير مقبولة لأي دولة، منوهًا إلى أنها قد تجلب توترات مجتمعية، وتعيد بعض القوى المدعومة من إيران، والتي كانت حاضرة أيام نظام الأسد من المجموعات التي تتبنى خطاب مقاومة إسرائيل.

وبيّن جلو أن هذه المجموعات قد تستغل الظروف الحالية لتنفيذ بعض الأجندات في الجنوب، من قبيل خلق نوع من المقاومة الشعبية، الأمر الذي قد يدخل سوريا في أزمة جديدة بعلاقاتها مع المنطقة والمجتمع الدولي ككل.

وأي حدث أمني في الجنوب، بحسب جلو، قد يؤدي إلى تصعيد إسرائيلي، خاصة وأن الحكومة الإسرائيلية بعيدة كل البعد عن اتباع أدوات الدبلوماسية، في ظل اعتمادها على حالة التفوق العسكري والحلول الأمنية فقط، وتركيزها على توسيع المناطق العازلة في كل دول الجوار لتأمين حدودها، بناء على العقيدة الأمنية الجديدة التي ولدت مع عملية "طوفان الأقصى" في تشرين الأول 2023.

وأضاف جلو أن السيناريوهات السابقة قد تخلق توترات أمنية، واحتمالات تصعيد كفيلة بزيادة التعقيد في المنطقة.

ويتفق الباحث وائل علوان مع جلو في أن المشكلة وأساس التوتر يكمن في تبني حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، مقاربة مختلفة عن المقاربة الأمريكية القائمة على ترسيخ الاستقرار في المنطقة، الأمر الذي يدفع إدارة ترامب إلى تمرير رسائل ضغط على إسرائيل، كونها لا تلتزم بالتهدئة وتصر على اتباع الحلول العسكرية والدخول في معارك واسعة لتفكيك بعض تنظيمات ما دون الدولة كخيار وحيد، بعيدًا عن اتباع الحلول السلمية والمفاوضات لترسيخ الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط.

مستقبل الوجود الإسرائيلي

جاء الطلب الأمريكي بانسحاب إسرائيل من الجنوب السوري في وقت تصر فيه الحكومة الإسرائيلية على بقاء قواتها هناك.

ولم يشر أي مسؤول إسرائيلي في تصريحاته إلى أي نية بسحب القوات الإسرائيلية من المنطقة، في ظل تمسك الحكومة الإسرائيلية بتسويق ذرائع أمنية لوجودها في الأراضي السورية، دائمًا الاستثمار بالفوضى، معتمدة على اللوبي الداعم لها في الولايات المتحدة وفي مراكز صنع القرار بالعالم.

لكن الباحث وائل علوان يعتقد بأن الإدارة الأمريكية قد تحاول اللعب على موعد الانتخابات الإسرائيلية المقررة في تشرين الأول المقبل، من أجل الضغط على نتنياهو لتقديم تنازلات في هذا الملف.

وأوضح أن إسرائيل قد تقلل من استفزازاتها على الحدود ومن الضغط اليومي الذي تمارسه في الجنوب السوري أمنيًا وعسكريًا، إرضاء للحكومة الأمريكية، مرجحًا أن ذلك لن يشمل انسحابًا كاملًا من الأراضي السورية كما هو مطلوب من قبل دمشق.

العلاقة بين لقاء الشرع وطلب ترامب

بيّن موقع "أكسيوس" أن المكالمة الهاتفية بين ترامب ونتنياهو جرت بعد يوم واحد من اجتماع الرئيس الأمريكي مع نظيره السوري.

وكان الشرع التقى ترامب على هامش قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بأنقرة في 8 من تموز الحالي.

الباحث وائل علوان يعتقد أن هناك ترابطًا مؤكدًا بين لقاء الشرع- ترامب وبين مطلب الأخير بانسحاب القوات الإسرائيلية من سوريا، مبيّنًا أن اللقاء جاء بالأساس ليعزز الموقف الأمريكي في دعم استقرار سوريا، وتقوية فرص الاستقرار للحكومة السورية.

بينما يرى الباحث عمار جلو أن لقاء أنقرة يمثل زيادة دعم الإدارة السورية الجديدة في تأمين الاستقرار وبسط سيطرتها على كامل الجغرافيا السورية، بعد تحول سوريا إلى جزء مهم في استراتيجية الإدارة الأمريكية الإقليمية وحتى العالمية، نتيجة توافق سياسة دمشق مع المخططات والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وعدم عرقلتها ومعارضتها لنهج واشنطن كما كان يفعل النظام السابق.

جنود إسرائيليون يسيرون بجانب خط وقف إطلاق النار بين الجولان السوري المحتل والأراضي السورية في المنطقة العازلة – 22 تموز 2025 (AFP)

بعد انعقاد مجلس الشعب..

هل حان وقت الأحزاب في سوريا؟

الرئيس السوري أحمد الشرع يلقي كلمة خلال الجلسة الأولى لمجلس الشعب – 12 تموز 2026 (رئاسة الجمهورية العربية السورية)

عنب بلدي – محمد ديب بظت

عقد مجلس الشعب السوري أولى جلساته بعد إعلان تشكيله في 12 من تموز الحالي، فاتحًا بذلك باب النقاش حول شكل الحياة السياسية خلال المرحلة الانتقالية، والدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الجديدة في رسم ملامح سوريا الجديدة.

ورغم أن الجلسة الأولى ركزت على الإجراءات التنظيمية، فإن انعقاد المجلس أعاد إلى الواجهة نقاشات أوسع تتعلق بمستقبل العمل السياسي في سوريا، وفي مقدمتها ملف الأحزاب، الذي برز مجددًا في الأوساط السياسية والإعلامية خلال الأيام الماضية.

أبرز العلامات

يتوزع الجدل القائم بين من يرى أن المرحلة الحالية تتطلب الإسراع في إقرار الحياة الحزبية على اعتبار أنها أحد مرتكزات العمل الديمقراطي، وبين من يعتبر أن الظروف الانتقالية الحالية لا تزال غير مهيأة لولادة أحزاب قادرة على المنافسة وفق أسس وبرامج سياسية واقتصادية.

الطرح الثاني يستند إلى أن الأحزاب، بوصفها أدوات لتنظيم المشاركة السياسية، يجب أن ترتبط بوجود بيئة مؤسساتية مستقرة تسمح بتنافس قائم على البرامج، لا على الانتماءات السياسية والاجتماعية.

يثار هذا النقاش في حين لا تزال سوريا تعيش مرحلة انتقالية تشهد إعادة تشكيل لمؤسسات الدولة، إلى جانب استمرار العمل على معالجة ملفات اقتصادية وأمنية وخدمية متراكمة، ما يطرح تساؤلات حول ترتيب الأولويات السياسية، وما إذا كان تأسيس الأحزاب يمثل استحقاقًا آنيًا أم خطوة ترتبط باستكمال بناء المؤسسات وتبلور العقد الاجتماعي الجديد.

وفي ظل تباين الآراء، يبرز تساؤل أساسي حول ما إذا كانت سوريا تقف اليوم أمام بداية تشكل حياة سياسية جديدة، أم أن المرحلة الحالية لا تزال تقتضي التركيز على بناء المؤسسات وترسيخ الاستقرار قبل الانتقال إلى منافسة حزبية كاملة، وهو ما يجعل ملف الأحزاب أحد أبرز الملفات المرشحة للبقاء في صدارة النقاش السياسي خلال المرحلة المقبلة.

بين الغياب والحضور

الباحث في المركز "العربي لدراسات سوريا المعاصرة" سمير العبد الله، يرى أن غياب الأحزاب السياسية عن مجلس الشعب في صيغته الحالية لا يمكن اعتباره مؤشرًا على غياب التعددية السياسية، بالنظر إلى طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد.

وقال العبد الله، في حديث إلى عنب بلدي، إن الهيئة التشريعية الحالية تشكلت في ظروف استثنائية أعقبت أكثر من خمسة عقود من حكم الحزب الواحد، إلى جانب 14 عامًا من الحرب، ما يجعلها هيئة انتقالية محددة المدة وليست برلمانًا منتخبًا بصورة دائمة.

العديد من التجارب الانتقالية حول العالم شهدت تشكيل هيئات تشريعية بالتعيين من قبل السلطات الانتقالية، إلى حين تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة وتنافسية، بحسب العبد الله.

واعتبر أن وجود أحزاب سياسية فاعلة داخل المجلس كان من شأنه أن يضفي مزيدًا من الحيوية على عمله، من خلال تعزيز النقاشات المتعلقة بالسياسات العامة، ورفع مستوى الرقابة على أداء الحكومة، وتحويل الاختلافات السياسية إلى منافسة مؤسساتية قائمة على البرامج بدلًا من الشخصيات أو التحالفات المؤقتة.

قانون الأحزاب

الوصول إلى هذه المرحلة، بحسب الباحث سمير العبد الله، يتطلب الإسراع في إصدار قانون عصري للأحزاب، وفتح المجال أمام النشاط السياسي، وتبسيط إجراءات الترخيص، إلى جانب ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف القوى السياسية، مع وضع ضوابط قانونية تجرّم خطاب الكراهية والتحريض الطائفي والعنصري.

وأضاف العبد الله أن ظهور أحزاب ذات طابع مناطقي أو أيديولوجي في المراحل الأولى من التحول السياسي يعد أمرًا طبيعيًا، مستشهدًا بتجارب شهدتها سوريا خلال مرحلتي الانتداب والاستقلال، فضلًا عن تجارب مشابهة في دول أخرى مرت بعمليات انتقال سياسي.

وأشار إلى أن هذه الظاهرة لا تمثل بحد ذاتها إشكالًا، ما دامت المنافسة تجري ضمن إطار وطني ودستوري، وتستند إلى برامج سياسية واقتصادية واضحة، بدلًا من الانقسامات المجتمعية أو الهويات الضيقة.

ولفت إلى أن تجارب الحكم القائمة على الحزب الواحد في سوريا، سواء خلال عهد أديب الشيشكلي أو مرحلة الوحدة مع مصر أو في ظل حكم حزب "البعث"، أظهرت أن احتكار الحياة السياسية يقود في نهاية المطاف إلى إضعاف مؤسسات الدولة.

التعددية الحزبية تمثل أحد الشروط الأساسية لبناء نظام سياسي مستقر، بحسب الباحث، معتبرًا أن المطلوب في المرحلة الحالية ليس التعجل في تأسيس الأحزاب أو تأجيلها إلى أجل غير محدد، وإنما وضع خارطة طريق واضحة تبدأ بحوار وطني حول قانون الأحزاب، وتنتهي بإجراء انتخابات تنافسية تتيح للمواطنين الاختيار بين برامج سياسية حقيقية.

خلافات الشارع

من جانبه، قال الكاتب والمحلل السياسي درويش خليفة، إن غياب الأحزاب السياسية يفتح المجال أمام انتقال الخلافات السياسية إلى الشارع، ما يعزز حالة الاستقطاب على أسس قومية أو طائفية، بدلًا من احتوائها ضمن الأطر المؤسساتية.

وأضاف خليفة، في حديث إلى عنب بلدي، أن سوريا شهدت خلال السنوات الماضية، سواء في عهد نظام الأسد (الأب والابن) أو خلال المرحلة الانتقالية الحالية، تراجعًا في الحياة الحزبية.

واعتبر أنه كان من الممكن السماح للأحزاب التي تثبت التزامها بالثوابت الوطنية مواصلة نشاطها السياسي، على ألا تشارك ككتل حزبية في السلطة خلال المرحلة الانتقالية، وإنما عبر شخصيات مستقلة أو تكنوقراط.

الأولوية في المرحلة الحالية، وفق رؤية خليفة، تتمثل في الإسراع بإصدار قانون للأحزاب ينظم الحياة السياسية، ويحدد الأطر القانونية لعملها، مع التأكيد على ضرورة أن تقوم هذه الأحزاب على أسس وطنية جامعة، لا على الانتماءات القومية أو المذهبية أو أي هويات فرعية أخرى.

وأشار إلى أن الحزب القادر على تمثيل السوريين يجب أن يضم في بنيته مختلف مكونات المجتمع، بما يجعله معبرًا عن تطلعات عامة لا عن مصالح فئة بعينها.

ليس "وصفة سحرية"

المحلل درويش خليفة اعتبر أن سوريا تمر بمرحلة انتقالية "شديدة الحساسية" بعد سنوات من الصراع الذي طال الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، لافتًا إلى أن وجود أحزاب وطنية يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار المؤسسي والمجتمعي، إلا أنه لا يرى في التنافس الحزبي، في ظل الظروف الحالية، "وصفة سحرية" لمعالجة الأزمات القائمة.

المرحلة تتطلب حوارًا وطنيًا واسعًا بين النخب السياسية والمجتمعية للتوافق على آليات إدارة المرحلة الانتقالية، بحسب خليفة.

ولفت إلى أن شريحة واسعة من القوى السياسية ما زالت ترى أنها لم تكن جزءًا من النقاشات التي سبقت تشكيل مجلس الشعب أو اختيار أعضائه.

كما أبدى خليفة تحفظه على تسمية "مجلس الشعب"، معتبرًا أنها ترتبط تاريخيًا بمرحلة الحكم السابقة، مقترحًا استخدام تسميات أخرى مثل "المجلس النيابي" أو "مجلس النواب" أو "البرلمان"، حيث تعكس توجهًا نحو التعددية والمشاركة السياسية.

سوريا تحتاج إلى تجاوز نموذج الحزب ذي الطابع العقائدي الذي طبع الحياة السياسية لعقود، والانتقال نحو أحزاب تستند إلى برامج سياسية واقتصادية واجتماعية، قادرة على التعامل مع تحديات المرحلة الراهنة، وفقًا لخليفة.

وأوضح أن التحولات التي تشهدها البلاد، بما في ذلك الانتقال من نموذج اقتصادي ذي طابع اشتراكي إلى اقتصاد أكثر انفتاحًا، تتطلب مقاربات تدريجية تراعي الأوضاع المعيشية، مؤكدًا أن نجاح المرحلة المقبلة يرتبط بوجود ترابط بين البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يسهم في إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز التماسك المجتمعي.

وزارة الشؤون الاجتماعية: نسبة الـ 4% مستمرة

مكفوفون يخسرون عقودهم

بما يخالف قانون التوظيف

عنب بلدي – نورا قاسم

بعد أكثر من عشر سنوات في عمله بمديرية زراعة طرطوس، وجد موظف مكفوف نفسه خارج عمله بعد انتهاء عقده الحكومي مع بداية عام 2026، بلا بديل واضح أو فرصة سهلة للبحث عن عمل آخر.

الموظف، الذي فضّل عدم نشر اسمه، يعيل أسرة من خمسة أفراد. بالنسبة إليه، لم يكن انتهاء العقد مجرد إجراء إداري أو ورقة لم تُجدد، بل شكّل تهديدًا مباشرًا لاستقرار عائلته ومصدر دخلها الوحيد تقريبًا.

وعبّر الموظف لعنب بلدي عن أسفه لانتهاء عقده مطلع عام 2026، ولم يُجدد حتى الآن، رغم أنه عُيّن عبر مسابقة رسمية، وليس ضمن فئات "مصابي الحرب" أو "ذوي الشهداء". ولا يرى الرجل أن المشكلة تخصه وحده، فشكاوى مماثلة يطرحها مكفوفون وأشخاص من ذوي الإعاقة، يقولون إن عقودهم لم تُجدد رغم تعيينهم وفق النسبة القانونية المخصصة لهم في الجهات العامة، والبالغة 4% من الشواغر.

بالنسبة إلى هؤلاء، لا تعني خسارة العمل انقطاع راتب فقط، بل فقدان مساحة نادرة من الاستقلال، في سوق عمل تضيق أساسًا أمام المكفوفين وذوي الإعاقة، وتتركهم أمام خيارات محدودة.

"لسنا فائضًا"

عضو جمعية "البراءة للمكفوفين"، ممدوح إبراهيم ديبو، قال لعنب بلدي، إن عدم تجديد عقود بعض المكفوفين أثار استغرابًا وقلقًا، خصوصًا أن بعض المتضررين يملكون سنوات خدمة طويلة، تتراوح بين 12 و15 عامًا.

وبحسب ديبو، فإن الحالات التي وصلت إلى علمه تشمل نحو خمس حالات في محافظة طرطوس، وحالتين في دمشق، وثلاث حالات في حلب، في جهات عامة مختلفة، من بينها مديرية المرفأ ومعمل الأسمنت ومديرية السكك الحديدية ووزارة الزراعة.

وتساءل ديبو عن الصفة التي يمكن على أساسها الاستغناء عن عامل مكفوف، عُيّن وفق بند قانوني يمنح الأشخاص ذوي الإعاقة نسبة من الشواغر في الجهات العامة، وقال إن التعامل مع هذه الفئة على أنها "فائض وظيفي" يتناقض مع الغاية من القانون نفسه، الذي وُضع لتمكينها من الوصول إلى العمل لا لإعادتها إلى نقطة الصفر.

وأضاف أن الشخص المبصر يستطيع غالبًا التحرك والبحث عن بدائل في سوق العمل بدرجة أكبر، بينما يواجه المكفوفون صعوبات مضاعفة في التنقل، والوصول إلى فرص عمل، وإقناع أصحاب العمل بقدرتهم على أداء المهام.

الوزارة: نسبة الـ4% مستمرة

معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، بهجت الحجار، قال لعنب بلدي، إن العمل بنسبة الـ4% المخصصة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزال قائمًا، وهي نسبة منصوص عليها في قانون العاملين الأساسي رقم "50" لعام 2004 وتعديلاته.

ووفق هذا القانون، يحق للأشخاص ذوي الإعاقة التقدم للحصول على فرص عمل في الجهات العامة ضمن النسبة المحددة لهم.

لكن الحجار لفت إلى عدم وجود إحصاءات دقيقة حاليًا حول عدد أو نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في الجهات الحكومية، ما يطرح تساؤلات حول مدى التزام المؤسسات بهذه النسبة عمليًا.

ويرى متضررون وناشطون أن المشكلة لا تتعلق بوجود النص القانوني فقط، بل بكيفية تطبيقه، وما إذا كان يوفر حماية حقيقية لمن عُيّنوا بموجبه عند صدور قرارات تتعلق بالعقود المؤقتة أو تجديدها.

التباس بين الفئات

بحسب الحجار، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لم تُجدد عقودهم المؤقتة هم ممن عُيّنوا خارج إطار المسابقات، وبالتالي لم يجر تعيينهم وفق معايير الكفاءة المعتمدة في التوظيف النظامي.

كما تحدث عن تعميم أصدرته وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، هند قبوات، إلى مديريات التنمية الإدارية، يقضي بعدم تجديد العقود لفئات كانت تُصنَّف سابقًا ضمن مسميات مرتبطة بـ"مصابي الحرب" أو "ذوي الشهداء" خلال فترة النظام السابق.

في المقابل، قال ممدوح ديبو، إن هناك مكفوفين لم تُجدد عقودهم رغم أنهم لا ينتمون إلى فئتي "مصابي الحرب" أو "ذوي الشهداء"، بل جرى تعيينهم وفق الشواغر المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن نسبة الـ4% المنصوص عليها قانونًا.

ويرى أن الخلط بين الفئات المشمولة بالتعاميم قد يكون سببًا في تضرر بعض المكفوفين، داعيًا إلى التمييز بوضوح بين العقود التي جاءت ضمن سياقات استثنائية، وبين التعيينات المرتبطة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ونسبة تشغيلهم القانونية.

إعلان التجديد لا يشمل الجميع

في حالة الموظف المكفوف العامل في مديرية الزراعة بطرطوس، تبدو الإشكالية أكثر وضوحًا، فقد جاء عدم تجديد عقده رغم إعلان وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي استكمال إجراءات تجديد العقود السنوية للعاملين لديها.

وكانت الوزارة أعلنت، عبر صفحتها الرسمية في 25 من أيار الماضي، استكمال الإجراءات الرسمية المتعلقة بتجديد العقود السنوية للعاملين في الوزارة، والبالغ عددهم 6302 عامل، حتى تاريخ 31 من كانون الأول المقبل، وفقًا لأحكام القانون رقم "50" لعام 2004.

كما سبق أن قال وزير الزراعة، باسل سويدان، في تصريح لعنب بلدي، إن التجديد شمل جميع الموظفين المتعاقد معهم في الوزارة، إلا أن الموظف المكفوف قال إنه عندما راجع المديرية التي يعمل فيها، أُبلغ بأن التجديد شمل فقط من انتهت عقودهم منذ آذار الماضي.

وبالعودة إلى إعلان وزارة الزراعة، لا ترد إشارة واضحة إلى حصر التجديد بالعقود المنتهية منذ ذلك التاريخ، بل يتحدث الإعلان عن استكمال إجراءات تجديد العقود السنوية حتى نهاية عام 2026.

ينتظر الموظف إعادة النظر في وضعه، لا باعتبار قضيته فردية فحسب، بل لأنها تتقاطع مع أوضاع مكفوفين وأشخاص من ذوي الإعاقة في جهات حكومية أخرى، وجدوا أنفسهم خارج العمل دون مراعاة لظروفهم ومسؤولياتهم الأسرية.

تعاميم غير واضحة

حول وجود التباس في القرارات والتعاميم، وعدم تجديد عقود لمكفوفين وأشخاص من ذوي الإعاقة رغم تعيينهم عبر آلية المواءمة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والجهات العامة، قال معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، بهجت الحجار، إن على المتضررين مراجعة مديريات التنمية الإدارية التابعة للوزارات المعنية، وذلك على اعتبار أن وزارة التنمية الإدارية هي الجهة المسؤولة عن شؤون التوظيف.

لكن عضو جمعية "البراءة للمكفوفين" ممدوح ديبو، يرى أن المشكلة تكمن في غياب الوضوح وتباين تطبيق التعاميم بين جهة وأخرى، فبعض المكفوفين تمكنوا من تجديد عقودهم في مؤسسات عامة، بينما لم يتمكن آخرون من العودة إلى عملهم حتى الآن.

وهذا التباين يفتح الباب أمام سؤال أساسي: هل المشكلة في القوانين، أم في التعاميم، أم في طريقة تفسير كل جهة حكومية لها؟

وطالب ديبو بإصدار تعليمات واضحة وموحدة تخص الأشخاص ذوي الإعاقة، وتفعيل بند المواءمة الوظيفية بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وباقي الجهات العامة، حتى لا تضيع حقوق هذه الفئة بين أكثر من وزارة ومديرية.

قوانين موجودة.. مشكلة في التطبيق

قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم "35" لعام 2022، ينظم شروط تعيين الأشخاص ذوي الإعاقة لدى الجهات العامة.

وبحسب الآلية التي يتحدث عنها ديبو، يقدم الشخص ذو الإعاقة طلبه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مرفقًا بصورة عن بطاقة الإعاقة والمؤهل العلمي أو العملي، ثم يوجَّه كتاب إلى الجهة المراد التعيين فيها ضمن نسبة 4%.

بعد ذلك، يُعرض الطلب على لجنة المواءمة الوظيفية، التي تدرس مدى توافق إمكانات مقدم الطلب مع الوظيفة الشاغرة، وفق الأنظمة والقوانين النافذة.

هذه الآلية، إذا طُبقت بوضوح، يُفترض أن تمنح الأشخاص ذوي الإعاقة حماية أكبر لأنها لا تقوم على تعيين عشوائي، بل على دراسة حالة المتقدم ومدى ملاءمة العمل له.

وتتحدث القوانين السورية عن حقوق أخرى للأشخاص ذوي الإعاقة، من بينها منح بطاقة إعاقة، وتقديم خدمات صحية مجانية لحاملها عبر المؤسسات الصحية العامة، وتأمين خدمات تعليمية وتأهيلية، ودراسة طلبات الحصول على معينات حركية، إضافة إلى منح الأولوية في بعض الخدمات التعليمية والسكن الجامعي.

لكن وجود هذه الحقوق في النصوص لا يكفي، بحسب متضررين، إذا بقي تطبيقها متفاوتًا أو غير واضح، خاصة حين يتعلق الأمر بالعمل والدخل.

وقال الحجار، إن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تسعى إلى إنصاف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعمل على دعم دمجهم في المجتمع وخلق فرص عمل مناسبة لهم.

في المقابل، يرى ديبو أن ملف الإعاقة لا يزال بحاجة إلى حماية أكبر، ليس فقط في التوظيف، بل في مختلف الجوانب المرتبطة بالحياة اليومية والاندماج والاستقلال.

وبين النص القانوني الذي يمنح الأشخاص ذوي الإعاقة نسبة محددة في سوق العمل الحكومي، وشكاوى مكفوفين فقدوا عقودهم أو لم تُجدد لهم، تبقى القضية معلقة عند سؤال التطبيق: من يضمن ألا يتحول حق العمل من نص قانوني إلى وعد غير مكتمل؟

يشكو مكفوفون في سوريا من عدم تجديد عقودهم الحكومية رغم تعيينهم وفق النسبة القانونية المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة (عنب بلدي/موّلدة بالذكاء الاصطناعي)

بغياب الكهرباء وغلاء "الأمبيرات"..

إقبال على الطاقة الشمسية بالحسكة

عامل يقوم بتركيب منظومة طاقة شمسية لأحد المنازل في الحسكة – 14 تموز 2026 (عنب بلدي)

الحسكة – محمد جفال

تحولت منظومات الطاقة الشمسية خلال العامين الأخيرين من خيار إضافي لدى بعض سكان مدينة الحسكة إلى حاجة أساسية بالنسبة لكثير من الأسر، بعدما غابت الكهرباء النظامية عن المدينة منذ أكثر من عامين، وتزامن ذلك مع ارتفاع تكاليف الاشتراك بمولدات "الأمبيرات" الخاصة، التي باتت تعاني بدورها من تراجع ساعات التشغيل وارتفاع أسعارها مع زيادة أسعار الوقود. ورغم الإقبال المتزايد على تركيب المنظومات الشمسية، فإن أسعارها المرتفعة لا تزال تشكل عائقًا أمام شريحة واسعة من السكان، في وقت تواجه فيه معظم الأسر ضغوطًا معيشية متزايدة تجعل توفير آلاف الدولارات لشراء منظومة كهربائية أمرًا يفوق إمكاناتها.

وبينما تمكنت بعض العائلات من التخلص من الاعتماد على "الأمبيرات" بعد تركيب منظومات شمسية، لا يزال كثيرون يكتفون بتقليص استهلاك الكهرباء أو الاعتماد على ساعات تشغيل محدودة للمولدات، فيما تعيش أسر أخرى دون أي مصدر ثابت للكهرباء.

"النظامية" غائبة منذ أكثر من عامين

تعيش مدينة الحسكة أزمة كهرباء مزمنة، إذ لم تعد الشبكة العامة توفر التيار الكهربائي للسكان منذ أكثر من عامين، الأمر الذي دفع الأهالي إلى البحث عن بدائل لتأمين احتياجاتهم اليومية، سواء لتشغيل البرادات أو المراوح أو مضخات المياه أو شحن الهواتف والأجهزة المنزلية.

وخلال فصل الصيف تتضاعف معاناة السكان مع ارتفاع درجات الحرارة، إذ يصبح الحصول على بضع ساعات من الكهرباء ضرورة للحفاظ على الأغذية وتشغيل وسائل التبريد، بينما تزداد الأزمة مع تراجع توفر المياه، ما يجعل انقطاع الكهرباء يؤثر في أكثر من جانب من الحياة اليومية.

وفي الأشهر الأخيرة، زادت الضغوط على الأهالي بعد ارتفاع أسعار الاشتراك بمولدات "الأمبيرات" الخاصة، بالتزامن مع ارتفاع أسعار المازوت، الأمر الذي دفع مزيدًا من الأسر إلى التفكير في الطاقة الشمسية، حتى وإن كانت تكلفتها مرتفعة.

أسعار تبدأ من ألف دولار

عامل تركيب منظومات الطاقة الشمسية علاء الدين العلي، قال لعنب بلدي، إن الإقبال على تركيب المنظومات ازداد بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، مع ارتفاع أسعار "الأمبيرات" واستمرار غياب الكهرباء النظامية، إلا أن كثيرًا من الزبائن يتراجعون عن قرار الشراء بعد الاطلاع على الأسعار.

وأوضح أن تكلفة المنظومة المناسبة لمنزل صغير تبدأ من نحو 1000 دولار، وقد ترتفع إلى 3000 دولار أو أكثر بحسب نوعية المكونات التي يختارها صاحب المنزل.

وأضاف أن التكلفة تختلف بحسب نوع الألواح الشمسية، إذ يتراوح سعر اللوح الواحد بين 90 و130 دولارًا، إلى جانب اختلاف أسعار أجهزة "الإنفرتر" بحسب قدرتها ونوعيتها، سواء كانت تعمل على نظام 12 أو 24 فولت.

وأشار إلى أن البطاريات تمثل جزءًا كبيرًا من تكلفة المنظومة، مبينًا أن السوق يوفر بطاريات أنبوبية أقل سعرًا، في حين تعد بطاريات "الليثيوم" الأعلى تكلفة لكنها تتميز بعمر تشغيلي أطول وكفاءة أعلى.

ولفت علاء إلى أن معظم الزبائن يحاولون الموازنة بين السعر والجودة، إذ يختار بعضهم منظومات متوسطة الإمكانات لتشغيل الإنارة وبعض الأجهزة الأساسية، بينما تتجه الأسر القادرة ماديًا إلى تركيب منظومات أكبر تستطيع تشغيل البرادات والغسالات وأجهزة التكييف بصورة أفضل.

وأضاف أن الطلب على الطاقة الشمسية لم يعد يقتصر على المنازل، بل امتد إلى المحال التجارية والورشات، في ظل استمرار أزمة الكهرباء وارتفاع تكاليف البدائل الأخرى.

"ارتحنا من همّ الأمبيرات"

أحمد السالم، وهو من سكان مدينة الحسكة، قال لعنب بلدي، إنه قرر تركيب منظومة طاقة شمسية قبل عدة أشهر، بعد سنوات من الاعتماد على اشتراك "الأمبيرات".

وأوضح أن الأسرة كانت تدفع مبالغ شهرية مرتفعة مقابل الاشتراك، ورغم ذلك لم تكن تحصل على كهرباء مستقرة، بسبب الأعطال أو تقليص ساعات التشغيل.

وأضاف أن المنظومة كلفت الأسرة مبلغًا كبيرًا في البداية، لكنه يعتبرها استثمارًا طويل الأمد، لأنها وفرت عليهم الاشتراك الشهري، وأتاحت تشغيل البراد والإنارة والمراوح بصورة شبه دائمة خلال ساعات النهار.

وقال إن أكثر ما يميّز الطاقة الشمسية هو الاستقرار، موضحًا أن الأسرة لم تعد مرتبطة ببرنامج تشغيل المولدات أو بانقطاعها المفاجئ، وأصبحت قادرة على إدارة احتياجاتها الكهربائية بشكل أفضل.

وأشار إلى أن ارتفاع التكلفة يبقى العقبة الوحيدة أمام انتشارها بين جميع السكان، إذ لا تستطيع أغلبية الأسر توفير مبلغ بهذا الحجم دفعة واحدة.

وفر مالي وراحة أكبر

من جهتها، قالت هبة العبد الله، وهي من سكان الحسكة، إن أسرتها كانت تعتمد سابقًا على اشتراك المولدات، لكنها اتجهت إلى تركيب منظومة شمسية بعد الزيادات الأخيرة في أسعار "الأمبيرات".

وأضافت أن الأسرة كانت تتردد في اتخاذ القرار بسبب ارتفاع التكلفة، لكنها وجدت أن استمرار دفع الاشتراك الشهري مع عدم انتظام التغذية سيجعل المنظومة أوفر على المدى البعيد.

وأوضحت أن أفراد الأسرة أصبحوا قادرين على تشغيل الأجهزة المنزلية الأساسية دون انتظار مواعيد تشغيل المولد، كما تراجعت مخاوفهم من تلف المواد الغذائية نتيجة انقطاع الكهرباء.

وقالت إن المنظومة حسّنت مستوى الحياة داخل المنزل، خصوصًا في فصل الصيف، إذ أصبح بالإمكان تشغيل المراوح بصورة مستمرة خلال النهار، إلى جانب شحن الأجهزة وتشغيل البراد دون انقطاع متكرر.

ورغم رضاها عن التجربة، ترى هبة أن أسعار المنظومات لا تزال مرتفعة بالنسبة لمعظم الأسر، وأن كثيرًا من معارفها يرغبون في تركيبها لكنهم يعجزون عن تحمل تكلفتها.

مشروع مؤجل بسبب التكلفة

في المقابل، قال سامر الحميد، وهو عامل ميامومة، إن فكرة تركيب منظومة شمسية تراوده منذ أشهر، لكنها لا تزال بعيدة عن إمكاناته المالية.

وأضاف أن دخله يذهب لتغطية المصاريف الأساسية من غذاء وإيجار ومياه، ولا يستطيع ادخار مبلغ يقترب من 1000 دولار، وهو الحد الأدنى لمنظومة صغيرة.

وأشار إلى أن الأسرة لا تزال تعتمد على اشتراك "الأمبيرات" لساعات محدودة، لكنها تضطر أحيانًا إلى تقليل عدد "الأمبيرات" أو الاستغناء عن بعضها مع كل زيادة في الأسعار.

وأوضح أن ارتفاع تعرفة "الأمبيرات" جعل الكثير من الأسر بين خيارين أحلاهما مر، إما الاستمرار في دفع اشتراكات مرتفعة مقابل ساعات تشغيل محدودة، وإما البقاء دون كهرباء معظم ساعات اليوم.

وأضاف أن امتلاك منظومة شمسية أصبح بالنسبة له هدفًا مؤجلًا إلى حين تحسن الظروف المعيشية، مؤكدًا أن معظم معارفه يواجهون المشكلة نفسها.

ليست في متناول الجميع

يرى سكان في الحسكة أن انتشار الطاقة الشمسية خلق واقعًا جديدًا داخل المدينة، إذ أصبحت المنازل المزودة بالألواح الشمسية أقل تأثرًا بأزمة الكهرباء، بينما تعيش الأسر غير القادرة على تركيبها معاناة يومية مع الانقطاع المستمر وارتفاع تكاليف البدائل.

كما أدى ارتفاع أسعار "الأمبيرات" خلال الفترة الأخيرة إلى زيادة الإقبال على الاستفسار عن أسعار المنظومات الشمسية، إلا أن الفارق الكبير بين تكلفة الاشتراك الشهري وسعر شراء المنظومة الكاملة يجعل القرار صعبًا بالنسبة لذوي الدخل المحدود.

ويقول عاملون في هذا المجال إن كثيرًا من الزبائن يزورون محال بيع المنظومات للحصول على عروض أسعار، لكن نسبة منهم تؤجل الشراء بسبب عدم توفر السيولة، أو تكتفي بتركيب منظومات صغيرة لا تلبي سوى الاحتياجات الأساسية.

ومع استمرار غياب الكهرباء النظامية، تبدو الطاقة الشمسية بالنسبة لسكان الحسكة أكثر من مجرد خيار تقني، إذ تحولت إلى وسيلة لتأمين أبسط متطلبات الحياة اليومية. لكن في المقابل، فإن ارتفاع أسعارها يحول دون استفادة جميع السكان منها، لتبقى الفجوة قائمة بين من استطاع الاستثمار في مصدر كهرباء مستقل، ومن لا يزال ينتظر تحسن الأوضاع أو عودة التيار الكهربائي إلى المدينة بعد أكثر من عامين من الانقطاع.

بعد سنوات من العطش

بئران تعيدان الأمل لـ 25 ألف نسمة في حماة

حماة – عدي الحاج حسين

يعيش أهالي حي القصور والكرامة بمدينة حماة واقعًا مائيًا معقدًا، تمتد جذور معاناته لسنوات طويلة، حيث ترتفع الأبنية إلى خمسة طوابق وتزدحم الشوارع بالسكان، لتتحول الحياة اليومية إلى كابوس حقيقي بين صهاريج خاصة بأسعار خيالية، وسهر ليال كاملة بانتظار وصول المياه في ساعات متأخرة، ومنظومات طاقة شمسية بتكاليف طائلة لم تكن سوى وسيلة لتأمين احتياجات الشرب فقط.

واليوم، وبعد جهود فنية وهندسية، تعود المياه تدريجيًا إلى الطوابق العليا في تحسن يصفه السكان بـ"المقبول"، لكن الخوف من عودة الأزمة لا يزال مستمرًا، في ظل قدم التجهيزات وهشاشة الشبكات والمضخات، وانقطاع الكهرباء اللازمة لتشغيل مضخات المياه إلى الطوابق العليا.

صهاريج بـ 65 ألف ليرة وسهر ليالٍ بانتظار المياه

علي البكوّر أحد سكان حي القصور بمدينة حماة، قال لعنب بلدي، إن معاناة السكان مع المياه كانت صعبة للغاية، فالمياه تنقطع بشكل متكرر ولا تصل إلا نادرًا مع عودة التيار الكهربائي، وأحيانًا لا تصل إطلاقًا حتى مع وجود التيار الكهربائي، مما اضطر السكان إلى شراء المياه من الصهاريج الخاصة.

وأرجع علي جذور المشكلة إلى سنوات مضت، موضحًا أن الكثافة السكانية في الحي وازدياد عدد السكان وضعف ضخ المياه كلها عوامل تسببت في تفاقم الأزمة، إضافة إلى أن المنطقة مرتفعة جغرافيًا مما يصعّب إيصال المياه إليها.

وأشار إلى أنه كان يعبئ خمسة براميل مياه مقابل 50 ألف ليرة سورية، قبل أن يرفع أصحاب الصهاريج السعر إلى 65 ألف ليرة بعد ازدياد حاجة السكان للمياه. ولفت إلى أن كمية المياه التي يحصل عليها لا تكفي أسرته الصغيرة سوى ليومين، في حين تواجه العائلات الأكبر حجمًا أعباء أكبر بسبب حاجتها إلى كميات مضاعفة من المياه.

وعن معاناته اليومية، قال علي، "عندما تأتي المياه، ونادرًا ما تأتي، نسهر كل الليل حتى نستطيع تعبئتها، لكنها لا تصعد إلى الطوابق العليا".

وأشار إلى أن أهل الحي تقدموا بشكوى لمديرية المياه، وبعد أسبوع من تقديم الشكوى، جاء فريق فني وأجرى دراسة وتمكن من إيجاد حل للمشكلة التي قال إنها استمرت سنوات.

علي لمس "الفرق الواضح بشكل عام" بعد الإصلاحات، لكنه أعرب عن تخوفه من عودة المشكلة مجددًا، بتوقف الآبار أو حصول مشكلة بشبكات المياه المهترئة، مما يضاعف معاناة السكان في الحي.

الطاقة الشمسية.. حل مكلف

من جانبه، روى عبود مصطفى حوا، وهو من سكان حي القصور أيضًا، معاناة مختلفة قائلًا لعنب بلدي، إنه اضطر إلى تركيب طاقة شمسية كلّفته أموالًا طائلة، وكان ذلك كله لتأمين مياه الشرب فقط.

وأضاف أنه يقطن في الطابق الخامس والأخير، ولا تصل المياه إلى شقته إطلاقًا، ما يضطره إلى انتظار انقطاع الكهرباء النظامية لتشغيل مضخة المياه بالاعتماد على الطاقة الشمسية، إذ تتدفق المياه حينها لمدة تقل عن ساعة، وهي فترة تكفي لملء خزان المياه.

وانتقد عبود سلوك بعض الجيران الذين "لا يطفئون المضخات ليلًا ونهارًا"، معتبرًا أن هذا الأمر زاد من معاناة السكان في تحصيل المياه.

وأشار إلى أن واقع التزود بالمياه تحسن مقارنة بالفترة السابقة، إذ باتت تصل مرة كل يومين، إلا أن ذلك لا يزال دون المستوى المطلوب. وأضاف أن ضخ المياه يتم عادة بعد منتصف الليل، بالتزامن مع انقطاع الكهرباء النظامية، ما يضطره إلى تشغيل المضخة بالاعتماد على الطاقة الشمسية أو مصادر الطاقة البديلة لملء الخزان.

بئران بطاقة 60 مترًا مكعبًا يخدمان 25 ألف نسمة

مدير التخطيط والتعاون الدولي في شركة مياه حماة، عبد الملك الحمصي، كشف في تصريحات لعنب بلدي، عن تفاصيل الأعمال الفنية التي أعادت المياه إلى الحيين.

وقال الحمصي، إن سبب خروج البئرين في حي القصور وحي الكرامة عن الخدمة هو تعطل المضخة "الغاطسة" في كل منهما، موضحًا أن هذه الأعطال تنتج عن قدم التجهيزات وحاجتها إلى الصيانة بشكل مستمر.

وأضاف أن المؤسسة تتدخل عند حدوث هذه الأعطال لسحب المضخة "الغاطسة" باستخدام الرافعة وورشة صيانة التجهيزات التابعة لها، ثم إصلاحها وإعادتها إلى البئر، وبعد ذلك يُستأنف ضخ المياه، وتُجرى التحاليل اللازمة للتأكد من صلاحيتها للشرب قبل إعادة البئر إلى الخدمة، مشيرًا إلى أن هذه الأعطال تحدث بصورة مفاجئة نتيجة تقادم التجهيزات ووصولها إلى نهاية عمرها التصميمي.

وعن المدة التي استغرقتها أعمال الصيانة، وصفها الحمصي بأنها "مدة قياسية"، كاشفًا أن البئرين خرجتا عن الخدمة لمدة أسبوع واحد تقريبًا.

وفيما يتعلق ببئر شمال السجن، أوضح الحمصي أنها كانت تعاني عطلًا فنيًا ناتجًا عن انفصال قميص الإكساء، ما استدعى تنفيذ أعمال صيانة باستخدام حفارة متخصصة لإعادة تأهيل البئر، قبل أن تُعاد إلى الخدمة.

وبشأن القدرة الإنتاجية للبئرين، بيّن الحمصي أنها تبلغ نحو 60 مترًا مكعبًا في الساعة لكل بئر، أي ما يعادل 1000 متر مكعب يوميًا، وهو ما يكفي نحو 2000 أسرة في كل حي، ليكون عدد المستفيدين الإجمالي نحو 4000 أسرة، أي ما يعادل 20 إلى 25 ألف نسمة.

توزيع وفق التقنين وتحديات لوجستية

أوضح الحمصي أنها تتم وفق برنامج التقنين المعتمد من قبل المؤسسة، فبالنسبة لحي الكرامة، تتم تغذيته عن طريق البئر التي أعيدت إلى الخدمة، إضافة إلى بئر أخرى مقابل مديرية المخابز، وكلتا البئرين تضخ إلى خزان عالٍ يغذي الحي ويؤمّن وصول المياه إلى الطوابق المرتفعة بفعل الضغط الذي يؤمنه هذا الخزان.

أما حي القصور فيعتبر بئر شمال السجن داعمًا لجزء جيد من الحي، وخاصة شارع الطرشان وشارع الزراعة.

وأشار الحمصي إلى أن ساعات التزويد بالمياه مرتبطة بوصول التيار الكهربائي، حيث تعمل بئر القصور على خط كهرباء معفى من التقنين، بينما تعمل بئر حي الكرامة على الكهرباء المقننة، مؤكدًا أنه نتيجة تحسن ساعات التغذية الكهربائية، تحسن واقع مياه الشرب في كلا الحيين.

وكشف عن أبرز التحديات التي تواجه فرق العمل، وفي مقدمتها قدم التجهيزات وحاجتها إلى الصيانة بشكل مستمر، وصعوبة تأمين مستلزمات العمل، حيث توجد رافعة واحدة فقط في المؤسسة وورشة تجهيزات مكلفة بسحب وتنزيل جميع المضخات "الغاطسة" في مختلف أنحاء المحافظة، مما يشكل ضغطًا كبيرًا على ورشة التجهيزات.

وأضاف أن من بين التحديات أيضًا ارتفاع سعر قطع التبديل الكهربائية، مثل الكوابل و"الكوندكتورات"، إضافة إلى سعر المضخات "الغاطسة" وحاجتها للصيانة أو الاستبدال، موضحًا أنه يمكن صيانتها في بعض الأحيان، بينما تحتاج في أحيان أخرى إلى استبدال المحرك بشكل كامل.

ودعا الحمصي السكان إلى تجنب التعدي على شبكة المياه أو الاستجرار غير المشروع، وترشيد استهلاك المياه وعدم استخدامها في أغراض غير الشرب، مثل سقاية المزروعات أو غسل السيارات والشوارع. وأكد أن المؤسسة تواصل العمل على مدار الساعة من خلال كوادرها الفنية لضمان استمرارية منظومة تزويد السكان بمياه الشرب.

دائرة صيانة الشبكات بالشركة لعامة لمياه الشرب في حماة تقوم بإصلاحات لتحسين واقع المياه بحي القصور – 20 حزيران 2026 (الشركة العامة لمياه الشرب بحماة)

الرقة..
شكاوى من تدهور الخدمات في سلوك

الرقة – أحمد الحمدي

يشكو أهالي بلدة سلوك في ريف محافظة الرقة الشمالي من تراجع الخدمات الأساسية، وغياب مشاريع البنية التحتية، وسط مطالبات متكررة للجهات المعنية بتحسين الواقع الخدمي ومعالجة المشكلات التي تؤثر في حياتهم اليومية.

عمال نظافة يرحّلون النفايات في بلدة سلوك بريف الرقة – 20 حزيران 2026 (مجلس بلدة سلوك)

محمد الصلال، وهو من سكان بلدة سلوك، قال لعنب بلدي، إن البلدة تفتقر إلى أبسط الخدمات، وفي مقدمتها خدمات النظافة، مشيرًا إلى انتشار النفايات في العديد من الأحياء والشوارع.

ولفت إلى أن ارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف يزيد من المخاوف الصحية وانتشار الأمراض والحشرات. وأضاف أن عمال النظافة يؤدون مهامهم ضمن الإمكانات المتاحة، إلا أن عددهم غير كاف لتغطية احتياجات البلدة، مضيفًا أن العمال لم يتقاضوا رواتبهم منذ نحو ستة أشهر، ما انعكس سلبًا على مستوى الخدمات المقدمة.

خدمات "شبه معدومة"

يطالب سكان سلوك بإطلاق مشاريع خدمية وتنموية تشمل تحسين خدمات النظافة وتعبيد الطرق، وإعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي، إلى جانب توفير فرص عمل من شأنها تخفيف الأعباء المعيشية التي تواجه الأهالي في البلدة.

وقال خليل الحجي أحد سكان البلدة، لعنب بلدي، إن البلدة لا تزال تعاني من تهميش مزمن ونقص حاد في الخدمات الأساسية منذ سنوات، رغم الوعود المتكررة بتحسين الواقع الخدمي.

وأضاف أن البنية التحتية في البلدة "متدهورة بشكل كبير"، مشيرًا إلى أن شبكة الطرق تحتاج إلى إعادة تأهيل شاملة، بينما يعاني قطاع الصرف الصحي من أعطال وانسدادات واسعة النطاق، إذ إن جزءًا كبيرًا من الشبكة بات خارج الخدمة.

وأشار إلى أن السكان يعتمدون بشكل أساسي على بدائل خاصة لتأمين الكهرباء، في ظل غياب التيار الكهربائي الحكومي عن البلدة حتى الآن، لافتًا إلى أن كثيرًا من الأهالي لجؤوا إلى الاشتراك بالكهرباء التركية أو مصادر الطاقة البديلة لتلبية احتياجاتهم اليومية.

وفيما يتعلق بخدمات البلدية، وصف خليل الواقع الخدمي بأنه "شبه معدوم"، مؤكدًا أن أعمال النظافة ضعيفة جدًا بسبب نقص الآليات والمعدات الصالحة للعمل، ما انعكس سلبًا على مستوى الخدمات داخل البلدة.

وتابع أن الطرق غير المعبدة تتسبب بانتشار الغبار خلال فصل الصيف، فيما تتحول إلى مستنقعات من الوحل خلال فصل الشتاء، الأمر الذي يزيد من معاناة الأهالي.

كما انتقد ارتفاع تكاليف خدمات الإنترنت والاتصالات، موضحًا أن الأسعار ارتفعت بشكل ملحوظ مقارنة بالسنوات الماضية، ما زاد الأعباء المعيشية على السكان.

وعن أسباب تراجع الخدمات قال خليل، إن بلدة سلوك عانت لسنوات من تركز الدعم والمشاريع الخدمية في مدينة تل أبيض، مضيفًا أن معظم الموارد والإيرادات والمساعدات كانت تُوجَّه إلى هناك، بينما لم تنل البلدة نصيبًا كافيًا من المشاريع التنموية.

وختم حديثه بالقول، إن الأهالي لا يلمسون أي تغييرات فعلية على أرض الواقع حتى الآن، رغم كثرة الوعود التي تُطلقها الجهات المعنية، معتبرًا أن الوضع الخدمي في البلدة يتجه نحو مزيد من التدهور في حال استمرار غياب المشاريع والخطط التنفيذية.

وخلال حزيران الماضي، نفذت مديرية الخدمات الفنية في محافظة الرقة حملة خدمية في بلدة سلوك، تضمنت ردم الحفر في عدد من الطرق، وإزالة المكبات العشوائية، إلى جانب تنفيذ حملة نظافة واسعة النطاق في أحياء البلدة وشوارعها.

البلدية تعد بالنهوض بالواقع الخدمي

من جانبه، رئيس بلدية سلوك، إبراهيم الدويش، رد على شكاوى الأهالي بشأن تراجع مستوى الخدمات، مؤكدًا أن البلدية تدرك حجم المعاناة والملاحظات التي يطرحها المواطنون، وتتعامل معها على أنها أولوية يومية في عملها.

وقال الدويش، في تصريح لعنب بلدي، إن واقع الخدمات في مدينة سلوك يواجه تحديات كبيرة نتيجة تدهور البنية التحتية خلال السنوات الماضية، موضحًا أن معظم شبكات الصرف الصحي والطرق والمرافق الخدمية تعرضت لأضرار كبيرة وتحتاج إلى إعادة تأهيل شاملة.

وأضاف، "نتفهم شكاوى الأهالي المتعلقة بالصرف الصحي والطرق والنظافة، لكن يجب الإشارة إلى أن هذه المشكلات ليست جديدة، بل هي تراكمات تعود لسنوات طويلة، وتحتاج إلى مشاريع كبيرة وإمكانات فنية ومالية تتجاوز ما هو متاح حاليًا للبلدية".

وفيما يتعلق بشكاوى الصرف الصحي، أوضح الدويش أن الشبكة تعاني من انسدادات وأعطال متكررة بسبب تهالك القساطل وامتلائها بالأتربة والرواسب، مشيرًا إلى أن البلدية أعدّت دراسات لإعادة تأهيل الأجزاء الأكثر تضررًا والعمل عليها وفق الأولويات والإمكانات المتاحة.

أما بشأن أوضاع الطرق داخل المدينة، فبيّن رئيس البلدية أن المجلس نفّذ خلال الفترة الماضية أعمال ردم وتسوية لعدد من الشوارع، من بينها الطريق المتحلق الشمالي وطريق الـ16 في الحي الشمالي وشارع الزراعة، مؤكدًا أن العمل مستمر في مواقع أخرى بهدف تحسين حركة السير والتخفيف من معاناة السكان وهناك خطة لتعبيد الشارع العام ضمن البلدة.

وبخصوص الشكاوى المتعلقة بتراكم القمامة قال الدويش، إن بلدية سلوك تعاني من نقص في عدد آليات النظافة، إذ لا يتوفر لديها سوى آليتين تعملان على فترتين صباحية ومسائية، إضافة إلى تعرضهما لأعطال متكررة بسبب قدمهما، وهو ما ينعكس أحيانًا على سرعة الاستجابة وترحيل النفايات.

وذكر أنه، ورغم هذه الصعوبات، تمكنت فرق البلدية من إزالة عدد كبير من المكبات العشوائية داخل المدينة، وهناك عمل بشكل مستمر على تحسين واقع النظافة وتخفيف آثار النقص في الآليات والإمكانات.

ودعا الأهالي إلى التعاون مع فرق النظافة من خلال الالتزام بأماكن وأوقات رمي القمامة، وعدم إنشاء مكبات عشوائية أو رمي النفايات في الشوارع والساحات العامة، مؤكدًا أن نجاح العمل الخدمي يتطلب شراكة بين البلدية والمجتمع المحلي.

إهمال قديم

تقع بلدة سلوك شمالي الرقة بنحو 75 كيلومترًا، وتمتد على مساحة شاسعة بين مدينتي تل أبيض ورأس العين من الغرب إلى الشرق، والحدود التركية وطريق حلب- الحسكة من الشمال إلى الجنوب.

ويتبع لبلدة سلوك نحو 350 قرية وتجمعًا سكانيًا، ويبلغ عدد سكانها ما يقارب 77,000 نسمة.

وشهدت البلدة خلال سنوات الثورة السورية تغيرات متكررة في جهات السيطرة، إذ خرجت عن سيطرة النظام السابق عام 2012، قبل أن تشهد تحولات ميدانية عدة، إلى أن أصبحت ضمن مناطق سيطرة "الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا، عقب عملية عسكرية أطلق عليها اسم "نبع السلام" في 9 من تشرين الأول 2019.

كما شهدت البلدة عام 2023 مظاهرة لعشرات الأشخاص احتجاجًا على إهمال البلدة خدميًا وإداريًا، وعلى الأسعار المتدنية لشراء محصول القمح من الفلاحين.

وطالب المتظاهرون بتحسين الواقع الاقتصادي والخدمي من كهرباء ومياه، إضافة إلى تحسين القطاع الصحي في البلدة التابعة إداريًا لمدينة تل أبيض.

النفايات تعكر السياحة على شواطئ اللاذقية

عنب بلدي – اللاذقية

مع حلول كل صيف، تتحول شواطئ اللاذقية إلى الوجهة الأكثر استقطابًا لآلاف السوريين الباحثين عن متنفس مجاني أو منخفض التكلفة، ولم تعد الشواطئ العامة مجرد وجهة موسمية، بل أصبحت مساحة رئيسة للترفيه اليومي بالنسبة لشريحة واسعة من العائلات، التي باتت تفضل الأماكن المفتوحة على الخيارات السياحية ذات التكلفة المرتفعة.

هذا التحول أدى إلى زيادة أعداد الزوار في بعض المواقع، ورفع من حجم الضغط على الشواطئ والخدمات المتوفرة فيها، خصوصًا خلال عطلات نهاية الأسبوع وفترات الذروة السياحية. غير أن المشهد الذي يفترض أن يعكس أجواء الاصطياف لا يخلو من مظاهر تثير استياء الزوار، إذ تتزاحم العائلات على الشواطئ العامة وسط انتشار النفايات، وغياب بعض الخدمات الأساسية، وظهور ممارسات يراها كثيرون تهدد سلامة العائلات والزوار، مثل دخول الدراجات النارية والمركبات إلى محيط أماكن السباحة والتنزه.

وبين الإقبال المتزايد على هذه المساحات وضعف إجراءات التنظيم، تتجدد التساؤلات حول واقع إدارة الشواطئ العامة، ومدى قدرة الجهات المعنية على الحفاظ على نظافتها وتأمين بيئة آمنة لمرتاديها خلال ذروة الموسم السياحي.

شكاوى الزوار

تتباين شكاوى مرتادي شواطئ اللاذقية بين النظافة والخدمات والسلامة، إذ يرى كثيرون أن الضغط الكبير على الشواطئ العامة كشف عن مشكلات تتكرر مع كل موسم صيفي، دون أن تجد حلولًا كافية.

أحمد صهيوني (39 عامًا)، قال لعنب بلدي، إن تراجع مستوى النظافة بات من أكثر المشكلات التي يلاحظها الزوار، مشيرًا إلى أن تراكم النفايات في بعض المواقع يؤثر على متعة قضاء الوقت على الشاطئ، ويعطي انطباعًا سلبيًا عن المكان، رغم أنه يعد المتنفس الوحيد لكثير من العائلات.

من جهتها، قالت سهام صوفي (41 عامًا)، إنها تشعر بالقلق على أطفالها عند السير حفاة على الشاطئ، خشية وجود مخلفات أو أجسام حادة، مثل الزجاج المكسور أو بقايا العادن، قد تتسبب لهم بجروح، معتبرة أن الحفاظ على نظافة الشاطئ لا يرتبط بالمظهر العام فحسب، بل يشكل أيضًا عاملًا أساسيًا في توفير بيئة آمنة لمرتادي الشواطئ، ولا سيما الأطفال.

ولا تقتصر شكاوى الزوار على تراكم النفايات، إذ قال عدد من أهالي اللاذقية وزوار الشواطئ، لعنب بلدي، إنهم يعانون أيضًا من نقص دورات المياه العامة، وغياب الحاويات في بعض المواقع أو امتلائها سريعًا خلال أيام العطل، إضافة إلى ضعف الرقابة على رمي المخلفات، ودخول المركبات والدراجات النارية إلى المناطق القريبة من أماكن السباحة والجلوس.

ويرى هؤلاء أن هذه المشكلات تتكرر مع كل موسم صيفي، رغم الوعود المتكررة بتحسين الخدمات.

إجراءات لمواجهة التلوث

في وقت تتواصل فيه شكاوى الزوار من واقع النظافة والخدمات على الشواطئ، أعلنت مديرية خفر السواحل التابعة للمديرية العامة للموانئ ضبط مخالفة بيئية في شاطئ "رأس البسيط" بمحافظة اللاذقية، تمثلت بتصريف مياه صرف صحي من أحد الأبنية باتجاه الشاطئ المخصص للسباحة.

وقالت المديرية إنها وثقت المخالفة، واتخذت الإجراءات القانونية بحق المخالف، مع إلزامه بإزالة مصدر التلوث بشكل عاجل، مؤكدة استمرار حملاتها الرقابية لرصد التعديات البيئية على امتداد الساحل السوري.

وفي السياق ذاته، قال مجلس مدينة اللاذقية، لعنب بلدي، إنه وجه مديرية النظافة لتنفيذ حملة في المنطقة، شملت تزويد الشاطئ بحاويات جديدة للنفايات، في إطار الحد من التلوث وتحسين واقع النظافة.

وأضاف أن المشكلة لا ترتبط بخدمات البلدية وحدها، وإنما أيضًا بسلوك بعض المستثمرين ورواد الشاطئ، مؤكدًا أن فرق النظافة تنفذ جولات ميدانية يومية، وتوجه تنبيهات مستمرة للمخالفين، على أن يبدأ تطبيق العقوبات بعد استكمال الإجراءات اللازمة لتفعيلها.

وتبقى شواطئ اللاذقية أمام تحدي الموازنة بين الإقبال المتزايد عليها خلال موسم الصيف، وبين الحاجة إلى تحسين الخدمات وتعزيز الرقابة للحفاظ على سلامة الزوار والبيئة البحرية.

انتشار أكوام القمامة وبقايا الطعام والبلاستيك على شاطئ الكرنك في مدينة اللاذقية – 2 تموز 2026 (أخبار اللاذقية)

إعلام حفرة الألم

علي عيد

ينبهنا تناول الإعلام المهتم بالشأن السوري إلى مسألة شديدة الحساسية، وهي استعادة الألم بطريقة تعزز الانقسام، قبل أن تدعو لاستخلاص العبر، وحفظ الحقوق.

وبدلًا من تجاوز التناقضات، ودون وعي من البعض، يركز إعلام من داخل وخارج سوريا على فكرة إحياء ذكريات المجازر أو الضحايا بصورة لا تراعي الحساسية المجتمعية وصحافة السلام.

الغريب في المسألة أن بعض الإعلام غير السوري، والذي يقدم نفسه بصفة "مستقل" للحصول على تمويل، صمم برامج خاصة مستخدمًا الألم السوري، دون مراعاة خصوصية النزاع، وحتى دون موازنة الروايات، خالطًا عواطف الشهود وروايتهم وآرائهم الشخصية، بالحقائق.

مهنيًا، لم يكلف بعض ذلك الإعلام نفسه عناء البحث عن رواية واحدة في مواجهة 20 رواية من اتجاه واحد، وكأن صحافة السلام جرى نحرها عن قصد.

السؤال بالغ الأهمية، هل يحتاج الضحايا وذووهم إلى هذا الإعلام؟ وهل تحتاج سوريا لإعلام ينقلها من معركة إلى معركة، أم إلى إعلام ينقلها إلى السلام والتوافق، واستعادة واستحضار اللحظات الصعبة لاستخلاص العبر والدروس؟ دون نسيان حقوق الضحايا من أي طرف كان.

في قطعة صحفية واحدة، لمنصة، غير سورية، تصف هدفها بأنه تقديم قصة صحفية "ثالثة"، يمكن أن يحصي القارئ عددًا من الانتهاكات بحق المهنة واللغة والسلام، وأول تلك الانتهاكات هي مغالطة "المنحدر الزلق"، فالرواية تتجاهل طرفًا مهمًا لتذكره في آخر تقريرها الطويل جدًا، وكأنه "كمالة عدد".

لم أستطع كقارئ التمييز بين الرأي والحقيقة في معظم المواضع داخل التقرير، وهو ما يشكل مدخلًا للخلط وإغراق الجمهور في معلومات لا تراعي التوازن، وتحديد المسؤولية والمصادر.

وعلى الرغم من أنها تفتتح تقريرها بالاستناد إلى تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا، لتعطي حجتها البالغة، تنسى أن الصفحة الأولى من تقرير اللجنة الدولية تحدثت عن موجتين من العنف، إذ دون أن تشعر تلك المنصة، تجدها قد غرقت في الموجة الأولى، ونسيت ما تبقى. لكنها في النهاية استيقظت بشكل عرضي، ونقلت عن أحد الأطباء، وليس عن التقرير الدولي، رواية تتحدث عن وجود "نحو 80 جثة" للطرف الآخر.

ولأننا كصحفيين، لا نقيس الألم بناء على الهوية، ولا على حجم ونوع الجمهور، بل على المهنية، فإننا نتجنب الوقوع في فخ عدم التوازن. ما حصل في السويداء أو الساحل السوري هو ارتدادات، غير مبررة، لسياق طويل من المأساة السورية، لكن معالجتها تتطلب إيمانًا بدور الصحافة في تعزيز السلم المجتمعي، أو على الأقل إعادة التذكير باللحظة دون استخدامها لتهديد المستقبل، وغرس الكراهية، والاستثمار فيها.

مقولة تقديم "قصة ثالثة" يجب أن تخضع لثلاثيات أخرى، هي ثلاثية "الأخلاق والمنطق والقانون" وثلاثية "الطرف الأول والطرف الثاني وطرف ثالث في المنتصف"، وثلاثية غالتونغ "التناقضات والسلوك والمواقف" التي تفسر النزاع، ثم ثلاثية صحافة السلام وهي "بناء السلام وصنع السلام وحفظ السلام".

وثلاثية التفسير والتوعية "ماذا حصل قبل ذلك وسياقاته، واليوم، وما يمكن أن يحصل غدًا".

سوريا اليوم ليست بحاجة إلى برامج مصممة من أجل إغراء المنظمات الداعمة للإعلام الخاص والمستقل بمقولة "الدفاع عن الضحايا والمهمشين" إذا لم يكن ذلك الدفاع جزءًا من تجنيب تلك الشرائح نفسها من أن تكون ضحية لموجات أخرى من العنف، وخطاب الكراهية، وإغراقها في حفرة الألم، وتنمية الحقد، وثقافة "نحن/ هم".

مقابل بعض المنصات ووسائل الإعلام التي يفترض أن فرقها تلقت لسنوات برامج تمكين وتدريب حول الصحافة في ظروف النزاعات والحرب، وصحافة الحلول والسلام، تظهر اليوم وسائل إعلام ومنصات غير معنية بالسلام في سوريا، ولا ببرامج الصحافة المسؤولة، وهي منخرطة مع جمهور من طرف دون آخر، وتكاد تصبح جزءًا من صراع هي تتسبب فيه.

تعمل كثير من تلك الوسائل والمنصات وفق منهجية استقبل ضيفًا ودعه يشتم طرفًا ثم تبرأ أنت مما يقوله الضيف بزعم أنه يمثل رأيه، والهدف هو مجاراة "خوارزمية" تدخل "غرف الصدى" المستقطبة.

ثم تقوم نفس تلك الجهات بتقديم ملفات تثبت جماهيريتها ووصولها، أما من يشتري، سواء كان داعمًا لأهداف سياسية، أو حتى تطبيقات يهمها الربح، وفي النهاية تنشأ معادلة "رابح-رابح" طرفاها إعلام مدمّر وشركات تدير أرباحها بالخوارزميات، مقابل معادلة "خاسر- خاسر" طرفاها مجتمع منقسم، ما يهدد بتدمير أي محاولة أو برنامج لبناء جسور التواصل أو تعزيز الوعي، وكذلك تنمية الخوف من الآخر، وصولًا إلى ترسيخ مفهوم "إما أنا أو أنت".

لقد هدأ الرصاص في سوريا، لكن رصاصًا من نوع آخر يُطلق باتجاه العقول والغرائز، من يوقف هذا التدمير الممنهج، أعتقد أننا بحاجة إلى نقاش واسع، وتعاون بين أصحاب المصلحة جميعًا (صحفيون، حكومة، مجتمع مدني، ممثلون عن الجمهور)، دعونا ننتقل من الاشتباك من وراء الجدران إلى الاشتباك الواعي حول الحقوق والمسؤوليات.. وللحديث بقية.

هل من مبادرة لمصالحة وطنية؟

غزوان قرنفل

لا يمكن القول وفق أي معيار إن قرار السلطة باجتياح السويداء قبل عام في مسعى لإخضاع أهلها قرار حصيف، بل على العكس تمامًا، كان قرارًا كارثيًا على المستوى الوطني، ولا يشي إلا بكم كبير من الحمق والجهالة السياسية.

لم يكن المجتمع السوري بحاجة إلى جراح جديدة بعد أن أثخن جسده منها طوال عقد ونصف على يد جلاوزة النظام السابق، لم تلبث أن تكررت على نحو مصغر في الساحل ثم السويداء تحت زعم بسط سلطة الدولة وحصرية السلاح، ولتلك الأهداف سبل أخرى يمكن الوصول إليها عبرها، لكن السلطة فضلت العنف على الحوار والسياسة والتوافقات الوطنية، وتبنت منطق الإخضاع الذي لا تملك في أدبياتها الفكرية السلفية سواه أصلًا.

في تلك اللحظات، لم يكن السوريون بحاجة إلى السلاح بقدر حاجتهم إلى السياسة والحوار الجاد، ولم يكونوا بحاجة إلى انتصار طرف على آخر، فقد كانوا للتو قد انتصروا جميعًا على أعتى سلطة استبدادية في المنطقة، وكان يتعين استثمار هذا الانتصار بالتوافق على مشتركات وطنية تؤسس لدولة القانون والمواطنة.

اليوم وبعد الأحداث الدامية التي شهدها الساحل والسويداء وما خلّفته من ضحايا وآلام واحتقان وانعدام للثقة، تبدو الحاجة إلى مبادرة وطنية شاملة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، فالدول لا تُبنى بفرض الأمن بالقوة، بل بإعادة ترميم الثقة بين مكوناتها، وتلك تحتاج إلى قرار سياسي شجاع يعترف بالخطأ، وبأن المجتمع أصيب بصدوع عميقة، وأن ثمة جرائم ارتُكبت بلا سبب وإنكارها لن يؤدي إلا إلى اتساع الفجوة بين مكونات المجتمع السوري، ويضع مستقبل سوريا كله على المحك.

من هنا يمكننا اليوم أن نقول إن الكرة في ملعب السلطة السورية، لأنها المسؤولة عن سلامة البلاد ووحدتها الجغرافية، وعن أمن وسلامة جميع مواطنيها، وعليها أن تطلق مبادرة رسمية واضحة يمكن أن ترعاها الحكومة أو مجلس الشعب، تحمل عنوانًا واحدًا: "المصالحة الوطنية والحوار السوري الشامل"، الذي يتناول مختلف القضايا بصراحة وفي العمق لا مجرد مناسبة إعلامية أو لقاء بروتوكولي، بل مشروع وطني متكامل يبدأ بالاعتراف بأن هناك هواجس حقيقية لدى شرائح واسعة من السوريين، سواء في الساحل أو السويداء أو غيرهما من المناطق، وقد يختلف الناس في تقييم تلك الهواجس أو في تفسير أسبابها، لكن تجاهلها لن يلغي وجودها بل سيدفعها إلى مزيد من التفاقم والتأزم، فالدولة القوية ليست تلك التي تُسكت الأصوات المختلفة أو حتى المعارضة لنهجها أو الناقدة لسياساتها، بل تلك التي تمتلك القدرة على احتضان تلك الأصوات والآراء وتحويلها إلى جزء من مشروع وطني جامع يلم شمل السوريين ويرمم انكسارهم.

لا حاجة للقول إن الاحتياجات الأولى للمجتمعات الخارجة من الحرب هي المصالحة الوطنية التي لا تغفل العدل والمساءلة بقدر حاجتها إلى إعادة الإعمار، لأن الجراح المفتوحة أكثر عرضة للتلوث والتعفن، ما سيضعف مقاومة الجسد كله، وأي أزمة جديدة ستكون قادرة على إعادة إنتاج العنف والانقسام مهما بلغت قوة الدولة الأمنية أو العسكرية.

يجب ألا ننسى أن كل انقسام داخلي يتحول تلقائيًا إلى ورقة في أيدي القوى الإقليمية والدولية، وكلما ازداد الشرخ بين السوريين، ازدادت قدرة الآخرين على الاستثمار فيه والضغط من خلاله وابتزاز الدولة السورية ومناوئيها على السواء، ودفعهم نحو خيارات ليست ضمن حساباتهم وغالبًا ليست في مصلحتهم.

المصالحة الوطنية ليست تنازلًا لأحد، وليست مكافأة لطرف على حساب آخر، وإنما هي استثمار مباشر في قوة الدولة واستقلال قرارها، فسحب الأوراق الداخلية من التداول الخارجي يبدأ بإقفال أبواب الانقسام الداخلي، وهذا لا يتحقق بالتجاهل ولا بغرور القوة، بل بحوار وطني صادق يشارك فيه الجميع دون إقصاء، ودون استثمار فائض القوة على طاولة الحوار، فالدولة الجديدة التي يطمح إليها السوريون لا يمكن أن تقوم على الغلبة، لأن الغلبة قد تصنع سلطة لكنها لا تصنع وطنًا مطمئنًا، فالوطن لا يبنيه المنتصرون وحدهم، وإنما يبنيه جميع أبنائه عندما يشعر كل واحد منهم بأنه شريك كامل في مستقبله.

إن أخطر ما يمكن أن يحدث اليوم هو الاعتقاد بأن الزمن وحده كفيل بمداواة الجراح، فالزمن لا يعالج الأزمات إذا بقيت أسبابها قائمة، بل يفاقمها ويحولها إلى أحقاد أكثر رسوخًا تنتقل من جيل إلى آخر.

السوريون الذين أنهكتهم سنوات الحرب يستحقون اليوم أن يسمعوا لغة مختلفة، لغة تعترف بالألم بدلًا من إنكاره، وتفتح أبواب الحوار بدلًا من توسيع مساحات القطيعة، فهل تبادر السلطة إلى إطلاق مشروع مصالحة وطنية حقيقي يعيد ترميم البيت السوري من الداخل، أم يبقى الانقسام مفتوحًا ليستمر الآخرون في استثماره؟ لا شك عندي أن الإجابة عن هذا السؤال لن تحدد فقط شكل المرحلة المقبلة، بل قد تحدد مصير الدولة السورية نفسها، فالأوطان لا يحميها إلا شعور أبنائها بأنهم جميعًا ينتمون إليها لأنها تحترم حقوقهم وحرياتهم وتسمو بكراماتهم.

عنب بلدي
ملف العدد 752
الأحد 19 تموز / يوليو 2026

إعداد:
محمد ديب بظت
يزن قر
غنى جبر

بيئة رياضية تنتج الفشل

المونديـــال.. حلم السوريين "المزمن"

ظل المنتخب السوري لسنوات يطارد فرصة التأهل إلى كأس العالم كما لو أنه يركض خلف كرة تتدحرج دائمًا بعيدًا عن الشباك، إذ تكررت المحاولات وتبدل المدربون، وتعاقبت الأجيال، لكن النتيجة بقيت عالقة عند حدود الإخفاق وأخطاء التخطيط، وكأن صافرة النهاية تُطلق قبل أن تكتمل الهجمة.

ومع اتساع مقاعد آسيا في كأس العالم 2026، ظن المشجع السوري أن حلم التأهل أصبح أقرب إلى التحقق، إلا أن المنتخب واصل الوقوع في الخطأ الإداري والفني، إذ تتعطل الهجمة عند أول لمسة تنظيم، ويضيع البناء قبل أن يصل إلى منطقة الجزاء، وبين غياب الاستقرار الفني وضعف البنية الكروية وتشتت مشروع اللعبة، ظل الهدف المؤجل هو العنوان الأبرز لمسار طويل من الإخفاق.

هذا الإخفاق هو حصيلة تراكمات ممتدة، امتزج فيها ضعف التخطيط مع هشاشة الدوري المحلي، وتراجع الاستثمار في القواعد، وصولًا إلى فجوة واضحة بين اللاعب السوري داخل البلاد ونظيره المحترف خارجها، وكأن المنظومة الكروية كلها تتحرك بلا "وسط ملعب" قادر على ربط الدفاع بالهجوم، أو صناعة فرصة حقيقية لتسجيل الحضور الأول لسوريا في كأس العالم.

في هذا الملف، تحاول عنب بلدي تفكيك أزمة المنتخب السوري من جذورها، وقراءة أسباب الإخفاق المتكرر، ومقارنته بتجارب عربية نجحت في كسر الحلقة، وصولًا إلى ملف الفئات العمرية باعتباره خط البداية لأي مشروع كروي حقيقي.

منتخب سوريا (لاعبوه يقفون صفوفًا لالتقاط صورة جماعية قبل مباراة في كأس العرب - 4 كانون الأول/ديسمبر 2025) SFA

المنتخب السوري وإخفاق المونديال.. خلل منظومي ممتد

لم يكن إخفاق المنتخب السوري في بلوغ نهائيات كأس العالم 2026 بمعزل عن التراكمات الطويلة التي رافقت المنتخب السوري عبر سنوات مختلفة، رغم تغير الأجهزة الفنية والإدارية وتبدل الأجيال.

ومع توسع كأس العالم إلى 48 منتخبًا، وارتفاع حصة آسيا إلى ثمانية مقاعد مباشرة، بدا أن الفرصة هذه المرة أقرب من أي وقت مضى، إلا أن المنتخب السوري لم ينجح في تحويل هذا التغيير إلى فرصة حقيقية، واكتفى بضمان التأهل إلى نهائيات كأس آسيا 2027 في السعودية.

غياب النهج من سمات الواقع الحالي

يواجه المنتخب السوري حالة من التذبذب المستمر على مستوى الأداء والنتائج، دون أن ينجح خلال السنوات الأخيرة في تثبيت هوية فنية واضحة أو بناء منظومة لعب مستقرة.

ويلاحظ أن مستوى المنتخب بقي قريبًا من نسقه السابق، مع تغييرات محدودة لم تنعكس بشكل جذري على جودة الأداء أو النتائج، في ظل استمرار الاعتماد على حلول فردية أكثر من وجود مشروع جماعي متكامل.

الأمين العام السابق للاتحاد السوري لكرة القدم، قتيبة الرفاعي، قال لعنب بلدي، إن تقييم المنتخب الحالي لا يمكن فصله عن السياق العام لكرة القدم السورية، موضحًا أن المشكلة الأساسية للمنتخب، موضحًا أن سوريا غالبًا ما تلعب مع المنتخبات التي توافق على مواجهتها، وليس مع المنتخبات التي يحتاج إليها الجهاز الفني للتحضير.

ولفت الرفاعي إلى أن المنتخبات الكبرى تضع برامج مباراياتها الودية قبل سنوات، وهو ما يجعل التنسيق معها أمرًا صعبًا في ظل غياب التخطيط المبكر، معتبرًا أن هذه المشكلة تعكس خللًا إداريًا أكثر من كونها مسألة فنية.

حتى الفترات التي اقترب فيها المنتخب السوري من بلوغ كأس العالم، لم تكن ثمرة مشروع كروي متكامل، بل جاءت في سياقات استثنائية وظروف غير مستقرة، ما يجعل تكرار تلك النتائج غير مضمون في غياب رؤية تطوير شاملة تقوم على أسس واضحة ومستدامة، وفق ما قاله الرفاعي.

> غياب التخطيط بعيد المدى، وضعف الاستمرارية في العمل الفني، جعلا محاولات التأهل لكأس العالم تنتهي دون الوصول إلى الهدف النهائي.
>
> قتيبة الرفاعي
> الأمين العام السابق للاتحاد السوري لكرة القدم

مشكلة استقطاب

في قراءة موازية، يرى المحلل الرياضي محمود خوام، في حديث إلى عنب بلدي، أن المشكلة الأساسية تكمن في غياب التخطيط واعتماد المنتخب على "اللحظات العاطفية" لصناعة النتائج، معتبرًا أن هذه اللحظات، رغم تأثيرها المؤقت، لا يمكن أن تؤسس لمشروع كروي مستدام.

وقال إن كرة القدم السورية أنتجت عبر تاريخها لاعبين مميزين حققوا نجاحات لافتة في الاحتراف الخارجي، مثل عمر السومة وجهاد الحسين وفراس الخطيب ومحمد المواس وغيرهم، إلا أن هذا النجاح الفردي لم ينعكس على مستوى المنتخب بالشكل المطلوب، نتيجة غياب بيئة كروية متكاملة داخليًا.

اللاعب السوري المحترف خارج البلاد يكتسب خبرة في بيئة احترافية متقدمة من حيث التخطيط والتجهيز والبنية الفنية، لكنه عندما يعود إلى المنتخب يصطدم بواقع يفتقر إلى الأساسيات الضرورية لنجاح أي مشروع كروي، ما يحدّ من قدرته على تقديم أفضل ما لديه، بحسب خوام.

بدوره، قال المدرب السوري نزار محمود، إن وجود لاعب ينشط في دوري قوي يشكل قيمة فنية حقيقية لأي منتخب، وهو ما ينطبق أيضًا على المنتخب السوري الذي يضم عددًا من اللاعبين المحترفين، مثل عمر السومة وعمر خريبين ومحمود المواس وعلاء الدين الدالي، إلى جانب لاعبين آخرين ينشطون في أوروبا، إلا أن المشكلة، بحسب محمود، تكمن في آلية استقطاب هؤلاء اللاعبين والاستفادة منهم بالشكل الأمثل.

وأضاف محمود، في حديث إلى عنب بلدي، أن ملف اللاعبين المحترفين يحتاج إلى متابعة مستمرة من الجهاز الفني واتحاد كرة القدم، لضمان اختيار أفضل العناصر القادرين على تقديم الإضافة للمنتخب الوطني.

بنية تحتية متهالكة

تعاني كرة القدم السورية من ضعف واضح في البنية التحتية الرياضية، سواء على مستوى الملاعب أو مراكز التدريب أو منظومات إعداد اللاعبين، وهو ما انعكس بشكل مباشر على مستوى التطور الفني للمنتخبات الوطنية.

غياب التجهيزات الحديثة يحدّ من قدرة اللاعب على التطور المستمر، ويجعل عملية صناعة لاعب محترف أكثر صعوبة، مقارنة بالدول التي تمتلك منظومات تدريب متكاملة تعتمد على الأكاديميات والملاعب المجهزة وبرامج الإعداد طويلة الأمد.

وفي هذا السياق، أشار المدرب نزار محمود، إلى أن ضعف البنية التحتية، وعدم استقرار منظومة العمل داخل اتحاد كرة القدم، وغياب المنهجية والاحترافية، جميعها عوامل انعكست سلبًا على المنتخب الوطني، لافتًا إلى أن الملاعب والمرافق الرياضية في سوريا لا تزال بعيدة عن المستوى الموجود في دول الجوار، مثل العراق والأردن.

من جهته اعتبر محمود خوام، أن تأثير غياب البنية التحتية لا يقتصر على المنتخب الأول، بل يمتد إلى جذور اللعبة نفسها، معتبرًا أن بناء منتخب منافس دون قاعدة رياضية متكاملة أمر غير ممكن.

ويرى أن الملاعب ومراكز التدريب تشكّل الأساس لأي تطور حقيقي، مستشهدًا بتجارب منتخبات آسيوية نجحت في الوصول إلى مستويات متقدمة بفضل الاستثمار المبكر في البنية التحتية، مثل كوريا واليابان.

الخطوة الأولى لإعادة بناء كرة القدم السورية يجب أن تبدأ من البحث عن المواهب بشكل منظم، عبر إنشاء مراكز تدريب وتقييم في مختلف المناطق، إلى جانب وضع فلسفة واضحة وهوية فنية يتم البناء عليها عبر الأجيال.

واقع الدوري السوري وإنتاج اللاعبين

يُنظر إلى الدوري السوري لكرة القدم باعتباره الحلقة الأضعف في منظومة اللعبة، في ظل تراجع واضح على المستويات الفنية والتنظيمية، وغياب الاستقرار الإداري والفني داخل الأندية.

هذا الواقع جعل الدوري عاجزًا عن لعب دوره الطبيعي كمصدر أساسي لتغذية المنتخب الوطني باللاعبين الجاهزين، باستثناء بعض الحالات الفردية التي تعتمد على الموهبة أكثر من الاعتماد على منظومة تطوير واضحة.

> التجارب الدولية أثبتت أن الاستثمار في القاعدة الكروية، رغم تكلفته، هو الطريق الوحيد لتحقيق نتائج مستدامة على مستوى المنتخبات.
>
> محمود خوام – محلل رياضي

ووصف خوام مستوى الدوري السوري بأنه متدنٍ جدًا من مختلف الجوانب، مشيرًا إلى غياب الأفكار الفنية الواضحة، واستمرار العشوائية في الأداء والتخطيط.

هذه البيئة لا تساعد على تطوير لاعب قادر على المنافسة خارجيًا، بل تجعل الدوري مجرد مرحلة انتقالية قصيرة في مسار اللاعب قبل البحث عن فرص خارجية.

الدوري المحلي، رغم أنه قد يفرز بين الحين والآخر مواهب لافتة، فإنه لا يضمن استمرارية تطوير هذه المواهب أو صقلها بالشكل المطلوب، ما يجعل الاحتراف الخارجي خيارًا شبه ضروري للاعب السوري إذا أراد الوصول إلى مستوى أعلى وتمثيل المنتخب الوطني بكفاءة أكبر، وفقًا لخوام.

علاقة مباشرة

تعد العلاقة بين الدوري المحلي والمنتخب الوطني علاقة مباشرة في معظم التجارب الكروية الناجحة، حيث يشكل الدوري القاعدة الأساسية لتطوير اللاعبين وصقل قدراتهم قبل انتقالهم إلى مستوى المنتخب.

غير أن هذه العلاقة تبدو في الحالة السورية غير متوازنة بالشكل الكافي، نتيجة الضعف الفني والتنظيمي الذي يعانيه الدوري، ما ينعكس بشكل واضح على جودة الخيارات المتاحة أمام الجهاز الفني للمنتخب.

خوام اعتبر أن مستوى المنتخب السوري هو انعكاس جزئي لواقع الأندية المحلية، لكنه ليس العامل الوحيد في تفسير تراجع النتائج.

فالدوري، بحسب رأيه، يسهم في تحديد سقف التطور الفني للاعبين، لكنه لا يعد وحده المسؤول عن الصورة العامة، إذ تتداخل معه عوامل أخرى تتعلق بالتخطيط والاستقرار الإداري وغياب المشروع الكروي طويل الأمد.

وشدد خوام على ضرورة إحداث تغيير جذري في بنية الأندية السورية، يقوم على تأسيس أكاديميات فنية حقيقية وخطط تطوير طويلة الأمد، بدل الاعتماد على العمل العشوائي أو الحلول المؤقتة.

> أي تحسين في مستوى المنتخب يبدأ من القاعدة، أي من الأندية، عبر بناء منظومة تدريبية حديثة تضمن إنتاج لاعبين قادرين على المنافسة محليًا وخارجيًا.
>
> محمود خوام – محلل رياضي

يحتفل لاعبو المنتخب السوري بالتأهل إلى الدور ثمن النهائي من كأس العرب – 8 كانون الأول 2025 (SFA)

الاستفادة من التجارب العربية

هل تمتلك سوريا طريقًا مشابهًا؟

لا تبدو أزمة المنتخب السوري مرتبطة بنتائج المباريات والأداء فقط، إذ تفتح الإخفاقات المتكررة باب المقارنة مع منتخبات عربية نجحت خلال السنوات الأخيرة في تحقيق نقلات نوعية على المستويين القاري والعالمي، رغم تشابه الظروف أو محدودية الإمكانات في بعض الحالات.

ففي الوقت الذي تمكن المنتخب المغربي من بلوغ نصف نهائي كأس العالم 2022، نجح المنتخبان الأردني والعراقي في حجز مقعديهما في نهائيات كأس العالم 2026، بعد مسار تصاعدي اعتمد على تطوير العمل الإداري والفني، والاستفادة من اللاعبين المحترفين، إلى جانب الاستثمار في الفئات العمرية رغم أن مشوارهم المونديالي لم يكن مثاليًا بالمطلق، بينما لا يزال المنتخب السوري يبحث عن مشروع رياضي مستقر قادر على تحقيق نتائج تعكس جودة التخطيط والإدارة.

ويطرح ذلك تساؤلات حول الفروقات بين هذه التجارب والواقع السوري، ومدى قدرة كرة القدم السورية على الاستفادة من نماذج عربية نجحت في تحويل التخطيط طويل الأمد إلى إنجازات ملموسة، وما إذا كان الاحتراف الخارجي وحده كافيًا لتقليص الفجوة، أم أن الأمر يتطلب إصلاحًا أشمل يبدأ من الداخل ويشمل مختلف مفاصل المنظومة الكروية.

استثمار التجارب

يرى الصحفي ورئيس تحرير صحيفة "الموقف الرياضي"، مازن الريس، أن تأهل منتخبَي الأردن والعراق إلى كأس العالم جاء نتيجة بدء مسار إصلاحي مدروس، تزامن مع زيادة عدد المنتخبات المشاركة في البطولة إلى 48 منتخبًا، معتبرًا أن التجربتين لا تزالان في بداياتهما، إلا أنهما استفادتا من هذا التحول ونجحتا في استثماره.

الريس قال لعنب بلدي، إن المنتخب السوري بقي بعيدًا عن المنافسة بسبب استمرار حالة التخبط الإداري والفني، مشيرًا إلى أن الاتحاد السوري لكرة القدم شهد تغييرات متكررة على مستوى الإدارات والأجهزة الفنية منذ انطلاق التصفيات حتى نهايتها.

وأضاف أن تجديد عقد المدرب الأرجنتيني، هيكتور كوبر عقب كأس آسيا تم، برأيه، دون دراسة كافية، رغم الخسارة الثقيلة أمام اليابان بخماسية، كما لم يجرِ تقييم الأداء الفني للمنتخب بعد الفوز الصعب على كوريا الشمالية بهدف دون مقابل، وهو ما أدى، بحسب وصفه، إلى استمرار الأخطاء حتى الخروج من التصفيات أمام المنتخب ذاته بهدف متأخر.

عشوائية العمل

احتراف اللاعبين في الدوريات الخارجية يعد أحد أهم عوامل نجاح المنتخبات الوطنية، إلا أن التجربة السورية في إدارة ملف اللاعبين المحترفين وأصحاب الأصول السورية عانت، بحسب الريس، من التخبط، لا سيما قبل التغيير السياسي في سوريا، إذ لم يكن الملف يدار بطريقة مدروسة، وشهد استدعاء لاعبين دون ارتباط ذلك بالحاجة الفنية الفعلية للمراكز التي يشغلونها.

وأضاف أن استقطاب اللاعبين من أصحاب الأصول السورية استمر لما يقارب 20 عامًا، من دون وجود آلية واضحة لاختيارهم أو متابعتهم بشكل منتظم، أو تقييم مدى حاجة المنتخب إليهم، لافتًا إلى غياب شبكة متابعة دائمة في أوروبا لرصد هؤلاء اللاعبين.

وفي معرض مقارنته بالتجارب العربية، أوضح الريس أن لكل دولة ظروفها الخاصة، معتبرًا أن التجربة الأردنية تختلف عن العراقية، كما تختلف كلتاهما عن التجربة المغربية، لذلك لا يمكن نقل أي نموذج كما هو، وإنما ينبغي اختيار ما يتناسب مع الواقع السوري من حيث الإدارة وإعداد اللاعبين والبنية الكروية.

التجربة العراقية، وفقًا للريس، تبقى الأقرب إلى الحالة السورية، سواء من ناحية تطوير الدوري المحلي، أو تنظيم ملف اللاعبين المحترفين، موضحًا أن العراق اعتمد معايير محددة للتعاقد مع اللاعبين الأجانب، وربطها بتصنيف اتحاداتهم على لائحة الاتحاد الدولي لكرة القدم، بالتوازي مع العمل على استقطاب اللاعبين من أصحاب الأصول العراقية.

وأكد أن التجربة العراقية لا تمثل نموذجًا مثاليًا، لكنها تبقى، برأيه، أكثر تنظيمًا مما هو قائم في سوريا.

> تطوير الكرة السورية يتطلب الانتقال من الإدارة العشوائية إلى العمل المؤسسي القائم على التخطيط طويل الأمد، والاستفادة من التجارب التي أثبتت نجاحها بما يتلاءم مع خصوصية الواقع السوري.
>
> مازن الريس
> رئيس تحرير صحيفة "الموقف الرياضي"

عوامل غائبة

من جهته، قال المدرب السوري نزار محروس، إن بلوغ منتخبي الأردن والعراق نهائيات كأس العالم لم يكن مصادفة، وإنما جاء ثمرة عمل مؤسسي طويل اعتمد على تطوير البنية التحتية واستقرار الاتحادات الكروية وبناء المنتخبات، وفق خطط واضحة.

وأضاف محروس أن الاتحاد العراقي حظي بدعم حكومي أسهم في تطوير الملاعب والبنية التحتية الرياضية، إلى جانب العمل ضمن منظومة مستقرة انعكست على قوة الدوري المحلي، واستقطاب مدربين ولاعبين بمستويات جيدة ما أسهم في بناء منتخب قادر على المنافسة.

وأشار إلى أن الأردن، رغم امتلاكه ملاعب أقل من العراق، نجح في تأسيس اتحاد يعمل باحترافية، إلى جانب مشروع طويل الأمد لرعاية المواهب والأكاديميات، بإشراف الأمير علي بن الحسين، وهو ما أتاح بناء جيل مميز تطور تدريجيًا حتى حقق التأهل إلى كأس العالم، معتبرًا أن هذا الإنجاز جاء نتيجة خطوات مدروسة ومنظمة امتدت لسنوات، وهذه العوامل لا تزال غائبة عن الكرة السورية.

وفيما يتعلق بملف اللاعبين المحترفين، أوضح أن الاستفادة منهم تنقسم إلى شقين، الأول يتعلق باللاعبين السوريين الذين احترفوا في دوريات خارجية، والثاني باللاعبين المغتربين الذين ينشطون في أوروبا.

وأشار إلى أن المنتخب العراقي استفاد بصورة كبيرة من لاعبيه المغتربين، إذ ضمت تشكيلته عددًا كبيرًا من المحترفين أصحاب المستويات العالية، إلا أن المنتخب واجه في مراحل سابقة بعض المشكلات المتعلقة بالانسجام بين اللاعبين المحليين والمغتربين، رغم امتلاكه جهازًا فنيًا جيدًا، قبل أن ينجح المدرب غرهام أرنولد في قيادة المنتخب إلى التأهل.

وعن أبرز التجارب العربية الناجحة، اعتبر محروس أن المغرب يمثل النموذج الأبرز حاليًا، إلى جانب مصر والجزائر بدرجات متفاوتة، وفي آسيا السعودية وقطر والإمارات والعراق.

> التطور الذي حققه المنتخب المغربي لم يكن وليد سنوات قليلة، وإنما جاء نتيجة استراتيجية طويلة المدى شملت تطوير البنية التحتية وبرامج إعداد اللاعبين وإرسال المواهب للاحتراف في الدوريات الأوروبية الكبرى، ما منح اللاعبين خبرات وثقة مكّنتهم من منافسة المنتخبات العالمية.
>
> نزار محروس – مدرب سوري

ولفت محروس إلى أن السعودية اختارت التركيز على بناء دوري محلي قوي، وهو ما انعكس إيجابًا على مستوى المسابقة المحلية، لكنه لم ينعكس بنفس القدر على نتائج المنتخب الوطني، مؤكدًا أن نجاح أي منتخب يتطلب تكامل عدة عوامل، أبرزها التخطيط طويل الأمد والبنية التحتية والاحتراف الخارجي والإعداد البدني والفني المستمر.

اجتماع وفد الاتحاد السوري لكرة القدم مع رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم جياني إنفانتينو على هامش "كونجرس فيفا" في كندا – 29 نيسان 2026 (الاتحاد السوري لكرة القدم)

الاستثمار في المواهب.. الطريق الأطول

يشكل تطوير الفئات العمرية الركيزة الأساسية لأي مشروع يسعى إلى بناء كرة قدم قادرة على المنافسة، إذ إن الاستثمار في إعداد اللاعبين منذ الصغر، وفق خطط علمية مستدامة، يعد الخطوة الأولى نحو صناعة أجيال قادرة على تمثيل المنتخبات والأندية بأفضل صورة وتحقيق النجاح على المدى البعيد.

الإصلاح يبدأ من القواعد

في هذا السياق، أكد المدرب الوطني طارق جبان، لعنب بلدي، أن تطوير كرة القدم السورية لا يمكن أن يتحقق دون بناء منظومة علمية متكاملة لإعداد اللاعبين في الفئات العمرية، مشددًا على أن مرحلة التأسيس تمثل الركيزة الأساسية لنجاح المنتخبات الوطنية في المستقبل.

وأوضح جبان أن جميع الدول المتقدمة كرويًا تعتمد على مدارس متخصصة في اكتشاف المواهب، وتكوين اللاعبين وفق مناهج علمية ثابتة يشرف عليها مدربون وخبراء متخصصون، الأمر الذي ينعكس على قدرة تلك الدول في إنتاج لاعبين مؤهلين لتمثيل المنتخبات الأولى بأعلى المستويات.

العمل في الفئات العمرية يعد أكثر صعوبة وأهمية من العمل مع فئات الشباب أو الرجال، لأن هذه المرحلة مسؤولة عن بناء اللاعب فنيًا وبدنيًا وذهنيًا ومهاريًا، ليصل إلى المنتخب الأول بشخصية لاعب متكاملة تحتاج فقط إلى اكتساب المزيد من الخبرة.

وانتقد جبان واقع العمل في الفئات العمرية السورية، معتبرًا أنه يفتقر إلى التخطيط العلمي والاستمرارية، إذ يرتبط غالبًا بالمشاركات والبطولات فقط، في ظل غياب منتخبات ثابتة تعمل بشكل دائم على إعداد اللاعبين في مختلف الفئات السنية.

وفيما يخص الأندية، أشار جبان إلى أنها تركز بصورة كبيرة على نتائج الفريق الأول، مقابل إهمال واضح لقطاع القواعد، مؤكدًا أن الاستثمار الحقيقي يجب أن يبدأ من الأكاديميات والفئات العمرية، بدلًا من إنفاق مبالغ طائلة على التعاقدات السنوية لتعويض غياب اللاعبين المؤهلين من أبناء النادي.

ودعا جبان إلى تعيين مدير فني متخصص في اتحاد كرة القدم يتولى الإشراف على جميع الفئات العمرية، ووضع منهج موحد بالتنسيق مع الأندية والأكاديميات المحلية، إضافة إلى رسم استراتيجية طويلة الأمد، واختيار المدربين وتقييم أدائهم ومحاسبتهم بما يضمن جودة العمل واستمراريته.

وفيما يتعلق بإصلاح منظومة الكرة السورية، شدد على ضرورة البدء من القواعد، عبر استقطاب مدير فني عالي الكفاءة وتأمين بنية تحتية مناسبة، وإنشاء مدرسة كروية شاملة تعتمد منهجًا موحدًا لتطوير اللاعبين في جميع المراحل العمرية.

> إصلاح الكرة السورية يبدأ من القواعد، عبر قيادة فنية متخصصة، ومنهج موحد، واستراتيجية طويلة الأمد تضمن استمرارية التطور.
>
> طارق جبان – مدرب سوري

ضعف آلية الاكتشاف

حول أبرز التحديات التي تعوق إعداد اللاعبين، أوضح جبان أن نقص الملاعب والبنية التحتية يشكل أحد أكبر المعوقات إلى جانب غياب التجهيزات الحديثة الخاصة بتحليل الأداء والإعداد البدني، فضلًا عن ضعف آليات اكتشاف المواهب عند بعض المدربين.

وفي ملف الكوادر الفنية، أكد جبان أن المدرب الوطني هو الأقرب لفهم عقلية اللاعب السوري، لكنه شدد في الوقت ذاته على أهمية الاستعانة بمدربين أجانب متخصصين في الفئات العمرية، بهدف نقل الخبرات وتطوير المدرب المحلي، وصولًا إلى مرحلة يصبح فيها قادرًا على قيادة هذه المنظومة بكفاءة.

كما دعا إلى توفير بيئة متكاملة للاعبين المستقطبين إلى المنتخبات، تشمل السكن والتنقل والتغذية والرعاية التعليمية، بما يضمن استمرارهم في التحصيل الدراسي ويمنح أسرهم الطمأنينة على مستقبل أبنائهم.

تطوير الفئات العمرية يتطلب عملًا مستمرًا على مدار العام، من خلال معسكرات دائمة، وبرامج إعداد متواصلة، وخوض مباريات احتكاكية أمام منتخبات وأندية قوية، مشيرًا إلى أن تحضير المنتخبات قبل البطولات بفترة قصيرة لا يحقق التطور، وأن جميع الفئات يجب أن تكون جاهزة بصورة دائمة لأي استحقاق رسمي.

أكاديميات تعاني من الفوضى

يبقى تطوير أكاديميات كرة القدم أحد أبرز التحديات أمام النهوض بالكرة السورية، باعتبارها القاعدة الأساسية لاكتشاف المواهب وصقلها، إلا أن غياب التنظيم والدعم الفني والتشريعي لا يزال يحد من قدرتها على رفد الأندية والمنتخبات الوطنية باللاعبين القادرين على صناعة الفارق.

وفي هذا السياق، أكد الصحفي الرياضي أنس عمو، لعنب بلدي، أن واقع أكاديميات كرة القدم في سوريا لا يختلف عن واقع الكرة السورية بشكل عام، واصفًا إياه بـ"السيئ جدًا"، مشددًا على أن هذا القطاع يحتاج إلى تنظيم ودعم وتشريعات واضحة تمكنه من أداء دوره الحقيقي في اكتشاف وصناعة المواهب.

وأوضح عمو أن السنوات الأخيرة شهدت ازديادًا غير مسبوق في عدد الأكاديميات الخاصة، إلى جانب ارتفاع كبير في إقبال الأهالي على تسجيل أبنائهم فيها، إلا أن هذا الانتشار لم يرافقه أي دعم أو تنظيم من قبل اتحاد كرة القدم أو الجهات الرياضية المعنية، الأمر الذي حدّ من قدرة الأكاديميات على تطوير اللاعبين وإعدادهم بالشكل المطلوب.

> لن تتمكن الأكاديميات من أداء دورها الحقيقي في اكتشاف المواهب وصقلها ما لم تُنظم بقانون واضح يحدد مسؤولياتها ويضمن جودة عملها، وعلى اتحاد الكرة أن يقود هذه الخطوة.
>
> أنس عمو – صحفي رياضي

الأكاديميات الخاصة.. "هدف تجاري"

أشار الصحفي الرياضي أنس عمو إلى أن ضعف مسابقات الفئات العمرية يعد أحد أبرز أسباب تراجع مستوى المواهب، لافتًا إلى أن دوري الشباب خلال الموسمين الماضيين عانى من مشكلات تنظيمية كبيرة، تمثلت في غياب رزنامة ثابتة، وتأجيلات متكررة، وعدم استقرار مواعيد المباريات، إضافة إلى بطولات للفئات العمرية لا تلبي الطموحات.

وأضاف أن ظهور المواهب في الكرة السورية أصبح استثنائيًا، موضحًا أنه رغم وجود 16 ناديًا في الدوري الممتاز، وخوض نحو 240 مباراة خلال الموسم، فإن البطولة لم تفرز أي موهبة بارزة، معتبرًا أن مستوى الدوري والمنتخبات الوطنية هو انعكاس مباشر لواقع الأكاديميات.

وانتقد عمو بعض الأكاديميات الخاصة التي تركز على الجانب المادي أكثر من اهتمامها بالجانب الفني، مؤكدًا ضرورة وضع آلية واضحة تلزم الأكاديميات باكتشاف المواهب وتطويرها، مع تحميل اتحاد الكرة جزءًا من المسؤولية، لعدم إصداره حتى الآن قانونًا ينظم عمل الأكاديميات رغم مرور عدة أشهر على تشكيله.

واعتبر عمو أن الأكاديميات تمثل كنزًا يمكن أن يوفر على الأندية مبالغ كبيرة كانت تُصرف لاستقطاب لاعبين من خارج النادي، مستشهدًا بتجارب أندية الاتحاد والكرامة والحرية التي اعتمدت على قواعدها وأسهمت في رفد المنتخبات الوطنية بالمواهب.

ودعا إلى توفير ملاعب تدريب نموذجية، وزيادة عدد الحصص التدريبية الأسبوعية، وتأهيل مدربي الفئات العمرية عبر دورات ومعسكرات متخصصة، مؤكدًا أن كثيرًا من المدربين العاملين حاليًا في الأكاديميات غير مؤهلين للتعامل مع الأطفال، وأن تدريب الفئات العمرية لا يجب أن يكون محطة لتجربة المدربين المعتزلين.

وطالب عمو اتحاد كرة القدم بإصدار نظام خاص بالأكاديميات يتضمن شروطًا ومعايير واضحة لتصنيفها، مع توحيد بطولات الفئات العمرية وإتاحة المنافسة بين أكاديميات الأندية والأكاديميات الخاصة، إضافة إلى فرض معايير خاصة بالملاعب، وساعات التدريب، والمناهج الفنية، والمؤهلات التدريبية، إلى جانب تنظيم دورات تخصصية واستقدام خبراء دوليين لتطوير الكوادر المحلية.

واقترح تقديم حوافز مادية للأكاديميات التي ترفد المنتخبات الوطنية باللاعبين، وربط الدعم المالي للأندية والأكاديميات بمدى التزامها بالمعايير التي يضعها الاتحاد، مع تطبيق نظام رقابة ومتابعة يضمن تنفيذ السياسة الفنية.

تجارب عالمية ناجحة

في معرض حديثه عن التجارب الناجحة، أشار عمو إلى التجربة المغربية التي اعتمدت على مشروع طويل الأمد من خلال أكاديمية "محمد السادس"، وأسهمت في تخريج عدد من نجوم المنتخب المغربي، إلى جانب التجربة السنغالية عبر أكاديمية "جينيراسيون فوت" التي أصبحت رافدًا رئيسًا للمنتخب السنغالي والدوري الفرنسي.

كما استعرض التجربتين اليابانية والإسبانية، مؤكدًا أن نجاحهما جاء نتيجة الاهتمام المبكر بالفئات العمرية، وتأهيل اللاعبين وفق أسس علمية، وربط الأكاديميات بالمدارس، إضافة إلى وضع سياسات تشجع احتراف اللاعبين في الخارج.

> تطوير الأكاديميات السورية يجب أن يترافق مع استراتيجية لتسويق اللاعبين خارجيًا، وإنشاء قاعدة بيانات فنية، وإدراج الدوري السوري ضمن منصات الإحصائيات العالمية، إلى جانب بناء شراكات مع الأندية والدوريات الأوروبية، بما يفتح المجال أمام اللاعبين السوريين لخوض تجارب احترافية تسهم في تطوير الكرة السورية مستقبلًا.
>
> أنس عمو – صحفي رياضي

يحتل المنتخب السوري المركز
83 عالميًا
12 آسيويًا
وفق أحدث تصنيف للاتحاد الدولي لكرة القدم

فريق الواعد في نادي الوحدة الرياضي خلال دورة دمشق التنشيطية لكرة القدم – 17 شباط 2026 (نادي الوحدة الرياضي)

أبرز محطات المنتخب السوري في تصفيات كأس العالم

1986
الفرصة الأقرب تاريخيًا أمام العراق
بلغ المنتخب السوري ملحق التصفيات الآسيوية، قبل أن يخسر أمام العراق 1-3 بمجموع المباراتين، ليضيع حلم التأهل إلى المونديال في واحدة من أقرب المحطات تاريخيًا.

2010
تأهل الإمارات والجدل التقني
شهدت مواجهة سوريا والإمارات في الدور الثالث من التصفيات توقفًا مؤقتًا بسبب انقطاع التيار الكهربائي خلال الشوط الثاني، في مباراة كان المنتخب السوري متقدمًا فيها وانتهت لاحقًا بفوزه 1-3، بينما تأهلت الإمارات بفارق الأهداف.

2018
الجيل الأقرب وصدمة أستراليا
قدّم المنتخب السوري أفضل مشوار له في التصفيات، وبلغ الملحق الآسيوي بعد نتائج قوية أمام منتخبات كبرى، قبل أن يخسر أمام أستراليا 2-3 في مجموع المباراتين مودعًا حلم المونديال.

عام على مجازر السويداء.. حين يبدأ العنف باللغة

أحمد عسيلي

مر عام على مجازر السويداء، إحدى أكثر المحطات دموية منذ سقوط نظام الأسد، فخلال أيام قليلة، قُتل مدنيون، ونُهبت منازل، وتعرّض سكان للإذلال والتهجير، فقد وثقت الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية دولية انتهاكات جسيمة ارتُكبت بحق مدنيين من أبناء السويداء، كما وثقت جرائم وفظائع تعرض لها مدنيون من البدو، دون أن نستطيع أن نتغاضى عن حقيقة أن السلطة في دمشق تتحمل العبء الأكبر هنا، لأنها تمثل الدولة، والجهة التي يُفترض أن تحمي جميع المواطنين دون تمييز.

لكن ما يشغلني اليوم، إلى جانب فداحة ما حدث، هو الطريقة التي نفكر بها حياله.

خلال الأشهر الماضية، بدا أن جزءًا كبيرًا من النقاش السوري لا يدور حول الضحايا بقدر ما يدور حول انتماءاتهم، أصبح السؤال: إلى أي جماعة ينتمي القتيل؟ بدلًا من السؤال: من كان هذا الإنسان؟ وكيف انتهت حياته؟

يتعمد كثيرون تجاهل مآسي الطرف الآخر، وحتى حين تُذكر، يأتي الاعتراف خجولًا، أشبه برفع العتب، لم نجد حتى الآن محاولات جدية تسرد الوقائع كاملة، من دون أن تنتقي منها ما يخدم رواية سياسية أو جماعية جاهزة، وهذا ما نطلق عليه في علم النفس مفهوم نزع الإنسانية، فالإنسان يجد صعوبة في قتل شخص يراه شبيهًا به، له اسم وعائلة وحياة وأحلام، لذلك تسبق القتل عملية نفسية خطيرة: يختفي الفرد وتبقى هويته، لا يعود القتيل "رامي أو محمد أو عصام"، وإنما يصبح "درزيًا أو بدويًا"، وحين يختفي الاسم، يصبح العنف أسهل، ويقل إزعاج الضمير.

بدأت قصتي مع تأمل هذه الآلية النفسية الخطيرة مع الأيام الأولى للثورة السورية، حين كنت أتابع نشرات الأخبار مثل بقية السوريين، كنت أسمع كل مساء عدد الشهداء الذين قتلتهم قوات الأسد في المظاهرات: ثلاثة، ستة، عشرون... وكنت أكرر هذه الأعداد أحيانًا بصورة شبه يومية.

ذات مرة، مررت مصادفة قرب منزل شاب من دوما قتلته قوات الأسد في مظاهرات اليوم السابق، لم أكن أعرفه، رأيت النعش، وسمعت تلاوة القرآن وأصوات البكاء، وشاهدت الحزن مخيمًا على بيته ووجوه أهله، عندها أدركت أن من سمعت خبر مقتله بالأمس لم يكن "شهيدًا جديدًا" فقط، كان شابًا له إخوة وعائلة، وله غرفة ستبقى فارغة وأصدقاء لن يروه مرة أخرى، كان موته فعلًا قاسيًا استلزم نعشًا وجنازة وقرآنًا وحزنًا سيبقى طويلًا بعد انتهاء الخبر، منذ ذلك اليوم، لم أعد أنظر إلى أعداد القتلى بالطريقة نفسها. نحتاج اليوم إلى الدرس نفسه في السويداء.

لا أريد أن أقول: قُتل درزي، أريد أن أعرف اسمه، وأين درس، وماذا كان يعمل، ومن ينتظره في البيت، ربما كان رامي، خريج كلية الزراعة، وأبًا لطفلين، ويحلم بالسفر للعمل في الخليج.

ولا أريد أن أقول: قُتل ثلاثة من البدو، كانوا محمد وأحمد وعصام، ثلاثة أشخاص لكل واحد منهم وجه وعائلة وحياة انقطعت في لحظة.

هذه ليست إضافات عاطفية إلى الخبر، إنها مقاومة لنزع الإنسانية، تستطيع اللغة أن تخفف ثقل الجريمة، كما تستطيع أن تعيده، كلما استبدلنا الإنسان بهويته، اقترب موته من أن يصبح فكرة مجردة يسهل تبريرها.

المجازر لا تبدأ بالسكين، بل تبدأ باللغة التي تمهد لها، تبدأ حين يصبح طبيعيًا اختزال جماعة كاملة في صفة واحدة، وحين يتحول ملايين البشر في المخيلة إلى كلمة، بهذه الطريقة يصبح "الدرزي" أو "البدوي" أو "السني" أو "العلوي" كتلة واحدة، ويُحمّل أفرادها مسؤولية أفعال لم يرتكبوها.

في نفس المنطق، تبدو كلمة "لكن" من أخطر الكلمات في نقاشاتنا (ألسنا نتحدث عن اللغة وعنفها؟).

قُتل مدنيون من أبناء السويداء على خلفية طائفية، وارتُكبت بحقهم جرائم موثقة، هذه حقيقة، من دون "لكن".

وارتكبت مجموعات درزية جرائم وانتهاكات بحق مدنيين من البدو، وهذه حقيقة، من دون "لكن".

وتتحمل الدولة المسؤولية الأكبر، لأنها الدولة، وهذه أيضًا حقيقة، من دون "لكن".

عندما نضيف "لكن"، نغادر الوقائع ونبدأ بالدفاع عن هويتنا، يبدو الاعتراف بجريمة ارتكبها من ينتمي إلى جماعتنا وكأنه انتقاص شخصي منا، تتحول الحقيقة عندها إلى مزاد أخلاقي، ويصبح الضحايا أدوات في الخصومة.

وصف الطبيب النفسي روبرت جاي ليفتون، الذي توفي منذ عدة أشهر عن 99 عامًا، قدرة الإنسان على العيش بذاتين متوازيتين: ذات أخلاقية في الحياة اليومية، وذات أخرى تبرر العنف حين يدخل الفرد في عالم الجماعة والصراع، لهذا يستطيع كثيرون إدانة الجريمة حين تقع عليهم، ثم العثور على تفسير لها حين يرتكبها من يشبههم، يبقى الفعل واحدًا، ويتغير موقع النظر إليه.

لن تُبنى الثقة بين السوريين ما دام كل طرف يحفظ أسماء ضحاياه وينسى أسماء ضحايا الآخرين، تبدأ المصالحة عندما نستطيع التبرؤ بوضوح من أي جريمة، حتى لو ارتكبها الأقربون إلينا، عندها يعود القانون أقوى من القبيلة، ويعود الإنسان أهم من الهوية، ولن نستطيع القيام بهذا دون إعادة التفاصيل الإنسانية للجميع، والوعي بأساليب اللغة في جعلنا نتقبل أكثر الجرائم دموية، فكل ما يلزم هو بعض اللعب على الكلمات.

مضيق هرمز بين رهان تكتيكي محدود وآخر استراتيجي

لمى قنوت

بعد توقيع مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران، سعى كل طرف إلى تعزيز نفوذه، وإعاقة المكاسب التي حصل عليها الطرف الآخر من المذكرة، فمن جهة الولايات المتحدة، عملت على سحب ملف لبنان من التأثير الإيراني، وحرمانها من ربط المسارين، بحسب ما جاء في البند الأول من المذكرة، الذي نص على وقف فوري للعمليات العسكرية في جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان، ودفعت واشنطن باتجاه توقيع اتفاق إطاري بين لبنان وإسرائيل، سبق أن رفضه نتنياهو في آذار الماضي.

ومن بين المسائل التي التزمت بها واشنطن في المذكرة بعد وقف إطلاق النار، رفع الحصار البحري الأميركي عن إيران، وإعفاءات تمكنها من تصدير نفطها، والإفراج عن أجزاء من أموالها وأصولها المجمدة، بينما تُستأنف الملاحة في المضيق بموجب "ترتيبات" إيرانية. وفعليًا، من بين تلك الالتزامات، رُفع الحصار، وتمكنت طهران من بيع حوالي 60 مليون برميل من النفط الخام خلال الأسابيع الثلاثة التي أعقبت توقيع المذكرة، ومع تسارع التوترات العسكرية وتهديدات ترامب، باعت إيران خلال يوم واحد عشرة ملايين برميل.

ومع انهيار مذكرة التفاهم بينهما، بعد أن هاجمت إيران ثلاث سفن تجارية في 7 من تموز الحالي عبرت من الجانب العُماني للمضيق بحماية أمريكية، وهو ما اعتبرته طهران انتهاكًا للمادة الخامسة في المذكرة، ركزت واشنطن في ردها العسكري المباشر على تقويض قدرة إيران على استهداف الملاحة في المضيق، فاستهدفت الخط الدفاعي الأول الموازي له، بحوالي 90 هدفًا، شملت أبراجًا للمراقبة الساحلية، ورادارات بحرية قصيرة ومتوسطة المدى، وأنظمة دفاع جوي، ومواقع لتخزين الصواريخ والمسيّرات، وبنية تحتية للخدمات العسكرية على طول ساحلها، إضافة إلى قصف جسر "أك كالا خان" شمال شرقي إيران، الذي يقع على خط سكة الحديد الدولية، وتعتبره إيران وسيلة لكسر الحصار الأميركي عليها، ويمثل أيضًا استهدافًا لمصالح الصين، فهو يربط النقل في منطقة أوراسيا الكبرى، بين الصين وكازاخستان وتركمانستان وإيران من جهة، ويشكل ممرًا بريًا استراتيجيًا يربط إيران بالصين وروسيا يتجاوز القيود والعقوبات من جهة أخرى.

ترافق الاستهداف الإيراني للسفن والتصعيد العسكري مع إبلاغ ترامب للكونجرس استنفاذ العمليات العسكرية ضد طهران اعتبارًا من 7 من تموز، وألغى الترخيص الذي يسمح ببيع النفط الإيراني، وأعاد فرض قيود على مبيعاته، واستأنفت واشنطن فرض الحصار البحري على الموانئ والسواحل الإيرانية، وردت طهران بإغلاق مضيق هرمز، في ابتزاز متبادل. ويبدو أنهما اختارتا استئناف الحرب بوتيرة منخفضة، وتراهن كل منهما على قدرتها على إيلام واستنزاف الطرف الآخر وتنازله.

وعليه، فإن تحول الصراع بينهما من مواجهة واسعة إلى استنزاف متمركز حول المضيق في هذه المرحلة، هو رهان تكتيكي محدود من وجهة نظر الإدارة الأمريكية، يرفع تكلفة إيران في تعطيل الملاحة تدريجيًا كي تتنازل عن ورقة هرمز تحديدًا، دون المخاطرة بحرب مفتوحة، وذلك عبر الضغط العسكري المكثر والمحسوب، والمقترن بحصار اقتصادي، وهو خيار يتمحور حول إنهاك القدرة الإيرانية في نقطة جغرافية محددة، للوصول إلى ترتيبات تحمي الملاحة وتمنع انفجار أسواق الطاقة وتحد من الخسائر، أو من حدوث كساد اقتصادي يخشى ترامب أن يرتبط باسمه، كما صرح، وهذا الرهان يترك أو يؤجل الملفات الأخرى دون حسم.

ورغم أن الرهان الأمريكي ليس موقفًا موحدًا، بل ينسجم مع قناعة نائب الرئيس، جي دي فانس، وجناحه داخل الإدارة، وهو أحد المرشحين للرئاسة في عام 2028، وقد صرح بأن "تأمين الملاحة بالقوة العسكرية وحدها مهمة شديدة الصعوبة، فالسفن الضخمة والمكلفة باتت أهدافًا مكشوفة أمام مسيّرات وصواريخ منخفضة التكلفة.

والرافضون للتفاوض مع إيران لا يقدّمون بديلًا واقعيًا، وكل ما لديهم هو الدعوة إلى قصف مفتوح، طويل، باهظ التكلفة، ومن دون أفق سياسي واضح".

وأشار فانس إلى أن "الأولوية الاستراتيجية للولايات المتحدة الآن، ليست إسقاط النظام الإيراني، بل إبقاء مضيق هرمز مفتوحًا وضمان استمرار تدفق النفط والغاز إلى الأسواق العالمية"، وأضاف، "انتهى زمن إرسال عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين إلى الحروب البعيدة من أجل تغيير الأنظمة، ولن يخوض الجيش الأمريكي حروبًا نيابة عن الآخرين". وفي حواره مع جو روغان، اتهم فانس إسرائيل بالوقوف وراء حملة تهدف إلى إفشال المفاوضات مع إيران وتشويه صورته أمام الرأي العام الأمريكي، وأن هناك أشخاصًا يتلاعبون بالرأي العام لاستمرار هذه الحرب، مستشهدًا بتحقيق نشرته مجلة "التايم" عن المدير السابق لحملة ترامب الانتخابية، براد بارسكيل، الذي قاد حملة تأثير رقمية ممولة من حكومة الاحتلال بقيمة 1.5 مليون دولار شهريًا، هدفها الاستراتيجي منع المحافظين الشباب من الابتعاد عن إسرائيل، بعد تراجع التأييد لها في أوساط اليمين الأمريكي، ولمهاجمة مذكرة التفاهم مع إيران وإفشالها.

أما الرهان الإيراني فهو استراتيجي شامل، لأنها تراهن على موقعها الجغرافي والهيمنة على واحد من أهم شرايين الطاقة العالمية، مضيق هرمز، الذي أصبح سلاحًا مؤثرًا، توظفه كأداة ردع عسكرية، وفق ما وصفه مستشار قائد الثورة، اللواء محسن رضائي، إذ قال إن المضيق "أهم من عشرات القنابل الذرية"، وقد استخدمته لإبعاد التفاوض على الملفات التي كانت سببًا للحرب عليها، ونقلته إلى حرية الملاحة، وإدارة مسارات المضيق، ورفع العقوبات عنها، والإفراج عن أموالها.

تتعلق حدود رهان الطرفين بالقدرة على تحمل الإنهاك سياسيًا واقتصاديًا، فالاقتصاد الإيراني يعاني من أزمة حادة، وهو يعتمد على تصدير النفط كشريان حيوي رئيس لتأمين الإيرادات اللازمة، بالمقابل، فإن اقتراب موعد انتخابات التجديد النصفي للكونجرس يشكل ضغطًا على الإدارة الأمريكية، كما أن الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي من البترول وصل إلى أدنى مستوى منذ نيسان 1983، ويعود ذلك إلى التوسع في بيعه للحد من ارتفاع الأسعار نتيجة الحرب، ناهيك بأثر إغلاق المضيق أو انخفاض الملاحة فيه على الاقتصاد العالمي، فمثلًا في 14 من تموز الماضي، سجل عبور 21 سفينة فقط، ورغم توجيه القوات الأمريكية رسالة لاسلكية للسفن تؤكد فيها استعدادها لضمان حرية الملاحة من الجانب العماني، فضلت 16 سفينة منها العبور من الجانب الإيراني للمضيق، بينما اختارت خمس سفن مسارات أخرى أو أغلقت أجهزة التتبع، وبالمقارنة مع متوسط عبور السفن خلال الأسبوع الذي سبقه، فقد بلغ العبور بنحو 30سفينة يوميًا، بينما كان المتوسط 138 سفينة يوميًا قبل اندلاع الحرب على إيران.

أداة جديدة لتمويل العجز بعيدًا عن التضخم..

سوريا تستعد لإصدار الصكوك السيادية

عنب بلدي – وسيم العدوي

اتخذت وزارة المالية السورية خطوة استراتيجية نحو إعادة هيكلة ماليتها العامة، معلنة عن مباشرة التحضير لإصدار أول صكوك سيادية منذ سقوط النظام السابق.

وتأتي هذه التحركات في وقت تسعى فيه الحكومة إلى مغادرة حقبة "التمويل النقدي" (طباعة النقود) التي تسببت بضغوط تضخمية حادة على مدار العقد الماضي، والتحول نحو أدوات تمويل غير تضخمية قائمة على السوق لتمويل العجز في موازنة عام 2026، البالغ نحو 1.8 مليار دولار.

خطة التحول وبناء "منحنى العائد"

ترأس وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، منذ أيام، اجتماعًا للجنة الأوراق المالية والصكوك السيادية لمناقشة مسودة الخطة الاستراتيجية لإصدار سندات وأذون الخزينة والصكوك السيادية.

وتستهدف الاستراتيجية الجديدة تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة:

• تمويل غير تضخمي: تأمين مصادر تمويل حقيقية للموازنة العامة للدولة بعيدًا عن الاقتراض المباشر من المصرف المركزي.

• تسعير الأصول: خلق مؤشر مرجعي لعائد الأوراق المالية الحكومية، يساعد المؤسسات المصرفية على تسعير خدماتها بكفاءة بناء على المخاطر.

• إدارة السيولة: تمكين مصرف سوريا المركزي من تفعيل أدوات السيولة وعمليات السوق المفتوحة.

وأوضح الوزير برنية، وفق ما ذكرته المالية السورية عبر معرفاتها، أن الخطة تقوم على "التوسع التدريجي في الإصدارات لفترات استحقاق أطول لبناء مؤشر عائد مرجعي على المدى المنظور ومتوسط الأجل"، مشددًا على أهمية تحقيق "الاستدامة المالية"، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها دون خلق اختلالات هيكلية.

لماذا الصكوك بدل طباعة العملة؟

تتوقع الموازنة العامة لسوريا لعام 2026 إيرادات بنحو 8.7 مليار دولار مقابل إنفاق يقدّر بـ10.5 مليار دولار، ما يترك عجزًا ماليًا يقدّر بـ1.8 مليار دولار (أي ما يعادل نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر بـ32 مليار دولار).

وفي هذا السياق، يرى الخبير الاقتصادي والمالي السوري الدكتور محمود عبد الكريم، في حديث إلى عنب بلدي، أن اللجوء إلى الصكوك والسندات هو الخيار الأصح لمواجهة هذا العجز مقارنة بالاستدانة من البنك المركزي.

وقال عبد الكريم، إنه حين يقرض المركزي الحكومة، يخلق نقودًا جديدة من العدم (التمويل التضخمي)، فتطارد نقود أكثر بضائع أقل، وهو ما أدى تاريخيًا إلى تآكل قيمة الليرة بأكثر من 99% (من 47 ليرة للدولار قبل الحرب إلى أكثر من 15,000 ليرة في ذروة الانهيار).

وأضاف، "في المقابل، فإن الصكوك والسندات لا تخلق كتلة نقدية جديدة، بل تسحب السيولة الراكدة لدى المصارف والشركات والأفراد لتوجيهها نحو الإنفاق الإنتاجي".

ومع تجاوز حجم سوق الصكوك عالميًا حاجز الـ900 مليار دولار، تعد هذه الأداة المتوافقة أيضًا مع الشريعة الإسلامية الأكثر جاذبية للسوق السورية، لأنها ترتبط بأصول حقيقية تدر عائدًا (مثل مباني الخدمات أو محطات الطاقة) بدلًا من الفائدة التقليدية للسندات.

تحدي التوقيت.. جسر مالي بين موازنتين

رغم أن موازنة 2026 نصت صراحة على الصكوك كمصدر رئيس لتمويل العجز، فإن عامل الوقت، بحسب الخبير السوري، يفرض واقعًا مغايرًا، محللًا الخطوات اللاحقة وفق الآتي:

• **الوضع الحالي (منتصف تموز 2026):** ما زالت وزارة المالية في مرحلة إعداد البيئة التشريعية والتنظيمية ومناقشة مسودة الخطة الاستراتيجية لإصدار الصكوك (أذون وسندات خزينة وصكوك سيادية وصكوك إسلامية).

• **الأثر المتوقع:** يتوقع ألا يخرج الإصدار الأول إلى النور قبل الربع الأخير من عام 2026.

• **النتيجة:** الحصيلة الفعلية للإصدارات الأولى ستغطي جزءًا يسيرًا من عجز العام الحالي، بينما ستتحول هذه الصكوك عمليًا إلى "جسر تمويلي" يمتد أثره الأساسي لتمويل عجز موازنة عام 2027، والتي بدأ إعدادها بالفعل ليتم استكمالها خلال شهري أيلول وتشرين الأول المقبلين.

الحدود الآمنة في الاقتراض من المركزي

"القاعدة الذهبية المعمول بها دوليًا أن الاقتراض من البنك المركزي، إن لم يكن محظورًا أصلًا كما هو في أوروبا، يجب ألا يتجاوز 5 إلى 10% من إيرادات الموازنة للسنة السابقة، وأن يكون سلفة مؤقتة تُسدد قبل إقفال السنة المالية نفسها"، بهذا أجاب الدكتور عبد الكريم عن سؤال بشأن المخاوف من اقتراض وزارة المالية السورية من البنك المركزي دون سقوف.

وضرب مثالًا القانون المصري، الذي يحدد نسبة 10% من متوسط الإيرادات لثلاث سنوات سابقة على أن يُسدد خلال 12 شهرًا، وبتطبيق هذه القاعدة على سوريا مع إيرادات تقارب 8.7 مليار دولار، فإن السقف الآمن نظريًا يتراوح بين 400 و800 مليون دولار كسلفة قصيرة الأجل فقط.

وقال عبد الكريم، إن أي نَبن من المركزي لا يغطي أكثر من ثلث إلى نصف العجز في أحسن الأحوال، وأي تجاوز لهذا السقف يعني الانزلاق مجددًا نحو طباعة النقود.

أما هل تستطيع السندات والصكوك تغطية العجز كاملًا، فالسيولة موجودة نظريًا في القطاع المصرفي وخارجه، ويتوقع عبد الكريم أن يغطي الإصدار الأول للصكوك ما بين 500 و900 مليون دولار في أفضل السيناريوهات، على أن تُغطى البقية من مصادر مكملة أعلن بعضها فعلًا، وأهمها:

• الصندوق السيادي الذي سيسد جزءًا من الفجوة.

• عقود الشراكة مع القطاع الخاص.

• المنح الخارجية.

حتمية الشفافية وجذب رأس المال الأجنبي

أكد الدكتور عبد الكريم أن نجاح هذه الأدوات مرهون بالالتزام بالمعايير الدولية للإفصاح، مثل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) ودليل صندوق النقد الدولي لإحصاءات مالية الحكومة.

وأوضح أن أي عمليات سحب حكومي من المركزي تظهر تلقائيًا في ميزانية المصرف تحت بند "صافي المطلوبات على الحكومة".

وفي حال حاولت أي حكومة التعتيم على هذه البيانات عبر حيل محاسبية، فإن السوق سيفضح ذلك سريعًا عبر مؤشرين هما، معدل التضخم وسعر الصرف.

وتكتسب الشفافية أهمية قصوى لسوريا في هذه المرحلة بالذات مع مساعيها لاستعادة مقعدها في المؤسسات المالية الدولية، وجذب استثمارات خليجية وأجنبية لإعادة الإعمار، فالمستثمر الأجنبي يسعّر استثماراته بناء على "علاوة المخاطر" (Risk Premium)، حيث تتسبب ضبابية البيانات في رفع تكلفة الاقتراض بأرقام مضاعفة، كما حدث في لبنان قبل انهيار عام 2020، حيث تجاوزت عوائد السندات 30% بسبب فقدان الثقة.

التوزيع المتوقع للمستثمرين في السوق الناشئة

تُجمع التحليلات، بحسب ما يرى الدكتور عبد الكريم، على أن الإصدار الأول من الصكوك لن يغطي كامل العجز دفعة واحدة.

وتشير التجارب الدولية إلى أن الإصدارات الأولى في الأسواق الناشئة تغطي عادة بين 30% و50% من المستهدف، أي العجز، وهو ما يعادل 500 إلى 900 مليون دولار في الحالة السورية، على أن يُغطى المتبقي عبر الصندوق السيادي وعقود الشراكة مع القطاع الخاص والمنح.

وتتنوع خارطة المستثمرين المتوقعين للصكوك السيادية السورية، بحسب ما أوضحه الخبير الاقتصادي السوري، على النحو الآتي:

• المصارف الإسلامية والتجارية من 70 إلى 80% بهدف توظيف فائض السيولة النقدية المعطلة لديهم.

• شركات التأمين والتكافل (حصة رئيسة) بهدف مطابقة أصولها طويلة الأجل مع التزاماتها المستقبلية.

• صناديق الاستثمار المشتركة (موجة لاحقة) بالتزامن مع نضوج السوق واستقرار منحنى العائد.

• الأفراد وصغار المدخرين من 5 إلى 10% وذلك مشروط بطرح فئات صغيرة من الصكوك ($100) وتسهيل الاكتتاب رقميًا.

بورصة دمشق.. شريان الأصول الجديدة

أوضح الدكتور عبد الكريم أن إدراج هذه الصكوك في سوق دمشق للأوراق المالية ليس ترفًا، بل هو ركيزة أساسية لمنح الصكوك ميزة "السيولة الثانية"، فدون وجود سوق ثانوية نشطة تسمح للمستثمر ببيع صكوكه قبل تاريخ استحقاقها (مثلًا إذا كانت مدتها خمس سنوات واحتاج إلى السيولة بعد عام)، سيتجنب الكثيرون الاكتتاب فيها.

وسيحقق هذا الإدراج مكسبًا مزدوجًا للاقتصاد السوري:

• **تنشيط البورصة:** ضخ دماء جديدة في بورصة دمشق التي عانت لسنوات من ضعف التداول، عبر توفير فئة أصول منخفضة المخاطر ومضمونة من الدولة.

• **تحفيز الشركات الخاصة:** تمهيد الطريق للشركات المساهمة لإصدار صكوكها الخاصة مستقبلًا، وتحويل الصكوك السيادية من أداة لسد العجز إلى قاطرة لتحديث السوق المالية برمتها.

شروط النجاح الثلاثة

تبدو سوريا أمام فرصة تاريخية لإعادة ترتيب بيتها المالي الداخلي، بحسب الخبير عبد الكريم، إلا أن العبور الآمن لهذه التجربة يستند إلى ثلاثة خطوط حمراء:

1. الشفافية المطلقة: الإفصاح الدوري عن حجم الدَّين العام لتجنب تآكل الثقة وارتفاع تكلفة الاقتراض.

2. الانضباط التنموي: توجيه حصيلة الصكوك نحو مشاريع استثمارية وبنى تحتية تولد عوائد ذاتية قادرة على سداد الدَّين، وتجنب استخدامها لتمويل الإنفاق الجاري الاستهلاكي (كالرواتب).

3. توسيع القاعدة الضريبية لا رفع المعدلات: حيث يمثل الاقتصاد غير المنظم في سوريا نحو 70% من إجمالي النشاط الاقتصادي. وبدلًا من رفع الضرائب على الثلث الملتزم (والذي يمثل عبئًا على التعافي)، فإن دمج نصف القطاع غير الرسمي تحت المظلة الرسمية كفيل بزيادة الحصيلة الضريبية بنسبة تتجاوز 50%.

ويتضح من جميع ما تقدم، أنه رغم الفرص الكبيرة التي تتيحها هذه الأداة لتغطية جزء ملموس من عجز موازنة عام 2026 والأعوام التي تليها، فإن نجاحها يظل مشروطًا ببيئة حاضنة تحكمها الشفافية والانضباط الاستثماري والتسعير العادل.

ومع ذلك، فإن تعثر هذه الخطوة أو الفشل في إدارتها لا يعني مجرد العودة إلى نقطة الصفر، بل يضع الاقتصاد السوري أمام مجموعة من المخاوف والمخاطر الداهمة التي قد تعمق الأزمة الهيكلية، وأبرزها:

• الارتداد نحو مطبعة النقود.

• تقويض مصداقية الإصلاح المالي خارجيًا.

• الدخول في "فخ الدَّين" والإنفاق الجاري.

• تجميد السيولة المصرفية.

وزير المالية السوري محمد يسر برنية يترأس اجتماعًا تحضيريًا لإصدار الصكوك السيادية – 13 تموز 2026 (وزارة المالية السورية)

معظمهم من الطلاب الجامعيين

سوريون يواجهون ضغط المعيشة بمهنة "الدليفري"

عنب بلدي – آلاء شعبو

مع انتهاء محاضراته الجامعية، لا يعود محمد (21 عامًا) مباشرة إلى منزله، بل يتجه إلى دراجته النارية التي يستخدمها في توصيل الطلبات (الدليفري)، ليبدأ ساعات عمل تمتد حتى المساء.

يدرس محمد في السنة الثالثة بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة "اللاذقية"، ولم يكن يتوقع أن يصبح توصيل الطلبات جزءًا من يومياته، لكنه وجد في المهنة مصدر دخل يساعده على تغطية نفقاته، في ظل محدودية فرص العمل المتاحة للطلاب.

يعمل محمد بمعدل ست إلى ثماني ساعات يوميًا، وقال لعنب بلدي، إن هذا العمل يمنحه مرونة كافية للتوفيق بين الدراسة والعمل، لكنه يضعه تحت ضغط دائم، إذ تلتقم تكاليف الوقود والصيانة اليومية للدراجة نحو ثلث ما يجنيه، فضلًا عن تأثير الساعات الطويلة في الشارع على تركيزه الدراسي.

محمد يحلم بالحصول على فرصة تدريب ووظيفة محاسب في شركة استثمارية فور تخرجه، لكنه يجد نفسه اليوم يوازن بصعوبة بين صفحات الكتب وعجلات الدراجة. لا تبدو قصة محمد حالة فردية، إذ تحولت مهنة توصيل الطلبات خلال السنوات الأخيرة إلى خيار يلجأ إليه طلاب جامعيون وخريجون، إلى جانب أمهات وآباء معيلين وأشخاص من أعمار وخلفيات مختلفة، بحثًا عن مصدر دخل سريع في ظل ظروف اقتصادية صعبة وتراجع فرص العمل المرتبطة بالشهادات الجامعية.

ورصدت عنب بلدي عشرات شركات وصكاتب توصيل الطلبات العاملة في عدد من المحافظات السورية، بينها دمشق واللاذقية وحلب وحماة، عبر صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي.

ويأتي انتشار هذه المهنة في وقت يواجه فيه سوق العمل السوري تحديات كبيرة، إذ تشير تقديرات البنك الدولي المستندة إلى نماذج منظمة العمل الدولية إلى أن معدل البطالة في سوريا بلغ نحو 13.6% عام 2025، بينما ترتفع النسبة بين الشباب إلى نحو 33.1%.

ويعكس هذا التوجه سعي فئات مختلفة إلى البحث عن مصادر دخل بديلة، في وقت لم تعد فيه الشهادة الجامعية وحدها تذكرة عبور كافية إلى سوق العمل التقليدي، ليتحول العمل المؤقت وغير المنظم في قطاع الخدمات إلى بديل اضطراري عن الوظائف الشحيحة في القطاعين العام والخاص، رغم غياب الاستقرار وعقود العمل الرسمية أو الحماية الاجتماعية.

مهنة تستقطب طلابًا وخريجين

يرى أحمد ناعسة، صاحب شركة توصيل، أن أغلبية المتقدمين للعمل في هذا المجال خلال الفترة الأخيرة هم من فئة الشباب، وبينهم طلاب جامعات وخريجون من اختصاصات مختلفة.

وقال أحمد لعنب بلدي، إن عددًا من الذين عملوا معه كانوا من خريجي تقانة المعلومات والتجارة والاقتصاد، إضافة إلى طلاب جامعات، مضيفًا أنه تعامل أيضًا مع أشخاص درسوا اختصاصات أخرى ولم يجدوا فرصًا مناسبة في مجالاتهم.

وأضاف أن الإقبال على العمل في التوصيل تراجع نسبيًا مقارنة بالسابق، بسبب ارتفاع تكاليف تشغيل الدراجة النارية، وخاصة أسعار الوقود والإصلاحات، مشيرًا إلى أن العامل أصبح يحسب تكاليفه جيدًا قبل الدخول إلى المهنة.

ويعتمد نظام العمل في شركته على تقاسم أجرة الطلبات، إذ يحصل عامل التوصيل على 60% من قيمة الأجرة، بينما تحصل الشركة على 40%، مقابل تكاليف تشغيل مرتبطة بمتابعة الطلبات ومعالجة المشكلات التي تواجه العاملين.

وأشار أحمد إلى أن دخل عامل التوصيل يختلف بحسب نشاطه وعدد الطلبات التي ينجزها يوميًا، وقد يتراوح شهريًا بين مليونين وأربعة ملايين ليرة.

وأضاف أن نجاح العامل لا يرتبط بسرعة القيادة فقط، بل بحسن التعامل مع الزبائن، والمحافظة على الطلب حتى وصوله، إذ يتحمل مسؤولية أي تلف قد يصيب البضاعة في أثناء النقل، سواء كانت وجبات طعام أو طلبيات من متاجر أخرى.

تحديات الشارع وغياب الحماية

لا يرتبط عمل "الدليفري" فقط بعدد الطلبات والدخل، بل يضع العاملين في مواجهة تحديات ومخاطر يومية في أثناء التنقل بين المناطق، بدءًا من احتمالات الحوادث والمخالفات المرورية، وصولًا إلى خطر سرقة الدراجات النارية أو تحمل خسائر مادية نتيجة الطلبات الوهمية، إذ يدفع العامل قيمة الطلب من ماله الخاص ليتفاجأ بإغلاق الزبون هاتفه بعد الوصول.

وفي ظل غياب غطاء قانوني أو نقابي يحمي هؤلاء العاملين، يطالب صاحب شركة التوصيل أحمد ناعسة بتقديم تسهيلات أو قروض ميسرة تساعد الشباب الراغبين في دخول المهنة على شراء دراجات نارية أو صيانتها، معتبرًا أن تنظيم ودعم هذا القطاع بات ضرورة لتقليل المخاطر التي يتحملها الشباب بمفردهم في الشوارع.

ولا تقتصر المخاطر على الحوادث أو الخسائر المالية، إذ قال أحمد، إن الضغط المرتبط بسرعة التسليم يدفع بعض العاملين إلى المجازفة في أثناء القيادة لتجنب تأخر الطلبات، بينما تؤدي الأعطال المفاجئة للدراجات إلى توقف مصدر دخلهم بالكامل إلى حين إصلاحها.

وأضاف أن أحد أقاربه توفي في حادث سير خلال عمله في توصيل الطلبات، وما زالت تلك الحادثة تذكره بحجم المخاطر التي قد تتحول خلالها رحلة توصيل عادية إلى مأساة.

من جهته، قال محمد إن أكثر ما يقلقه خلال عمله ليس طول ساعات التوصيل فقط، بل احتمال تعرضه لحادث أو تعطل دراجته، لأن ذلك يعني توقف مصدر دخله.

وأضاف أنه يحاول التعامل مع العمل بوصفه مرحلة مؤقتة تساعده على تغطية نفقاته حتى ينهي دراسته ويتمكن من إيجاد فرصة في اختصاصه.

امرأة تكسر الصورة النمطية

في جانب آخر من المهنة، تعمل "أم قصي" في مدينة النبك بريف دمشق، بشكل مستقل، على توصيل الطلبات عبر دراجة نارية، في تجربة مختلفة عن الصورة النمطية المرتبطة بالعاملين في هذا المجال.

وقالت "أم قصي" لعنب بلدي، إن دخولها مهنة التوصيل جاء بحثًا عن مصدر دخل يساعدها على إعالة نفسها وابنتها، بعد أن وجدت في هذا العمل فرصة لا تتطلب انتظار وظيفة ثابتة أو امتلاك خبرة طويلة.

واجهت "أم قصي" في بداية تجربتها صعوبات مرتبطة بطبيعة العمل، بدءًا من تعلم قيادة الدراجة النارية والتعامل مع الطريق، وصولًا إلى نظرة المجتمع إلى امرأة تعمل في مهنة يغلب عليها حضور الرجال.

ومع مرور الوقت، أصبح وجودها مألوفًا لدى سكان المنطقة، ونجحت في بناء علاقة قائمة على الثقة مع عدد من الزبائن، وخاصة النساء اللواتي فضّلن التعامل معها. وتعكس تجربتها جانبًا آخر من توسع مهنة التوصيل، التي باتت تستقبل أشخاصًا من خلفيات وظروف مختلفة بحثًا عن مصدر دخل.

شرائح متعددة ودافع واحد

بين طالب جامعي يحاول تأمين مصاريف دراسته، وخريج يبحث عن فرصة خارج اختصاصه، وأم معيلة وجدت في الدراجة وسيلة لإعالة أسرتها، أصبحت مهنة توصيل الطلبات مساحة عمل تستوعب فئات مختلفة من الباحثين عن مصدر دخل.

ولا تبدو هذه التحولات منفصلة عن واقع سوق العمل في سوريا، إذ تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن نحو 83% من القوى العاملة تنشط في القطاع غير المنظم، وهو قطاع لا يوفر في الغالب عقود عمل أو تأمينات اجتماعية. كما يعيش معظم السوريين تحت ضغوط معيشية متزايدة، ما يدفع كثيرين إلى القبول بأعمال مؤقتة أو خارج اختصاصاتهم لتأمين دخل يساعدهم على مواجهة تكاليف الحياة اليومية.

ورغم أن العمل يوفر مصدر دخل سريعًا ومرونة في ساعات العمل، فإن العاملين فيه يواجهون تحديات تتعلق بارتفاع تكاليف التشغيل، ومخاطر الحوادث، وغياب أشكال الحماية الاجتماعية والتنظيم القانوني الواضح.

وكانت منظمة العمل الدولية اعتمدت، في 12 من حزيران الماضي، اتفاقية بشأن العمل اللائق في اقتصاد المنصات، دعت فيها إلى تعزيز حماية العاملين عبر المنصات الرقمية، وضمان حقوقهم في ظروف عمل عادلة، والسلامة المهنية، والوصول إلى الحماية الاجتماعية.

وبينما تتوسع خدمات التوصيل في سوريا وتتحول إلى خيار متاح أمام الباحثين عن العمل، يبقى العاملون فيها أمام حاجة إلى تنظيم يوازن بين توفير فرص الدخل وحماية من يعتمدون عليها كمصدر دخل يومي.

عاملان في توصيل الطلبات يقفان إلى جانب دراجتيهما أمام متجر في دمشق بانتظار طلبات جديدة – 16 تموز 2026 (عنب بلدي)

الحرب وضغط الاقتصاد يشلّان الحركة الفنية

النحت في حلب "على طريق مسدود"

عنب بلدي – حلب

يحافظ فن النحت على حضوره في مدينة حلب، رغم التحديات التي فرضتها السنوات الماضية على القطاع الثقافي والفني، إذ لا يزال عدد من الفنانين والطلاب يمارسون هذا الفن الذي ارتبط بتاريخ المدينة وحركتها التشكيلية لعقود. وشهد واقع النحت في حلب تغيرات خلال السنوات الأخيرة، سواء على مستوى طبيعة الأعمال التي ينتجها الفنانون، أو التحديات الاقتصادية التي تواجههم، إلى جانب استمرار التساؤلات المتعلقة بمستقبل هذا الفن ونظرة المجتمع إليه بوصفه تخصصًا فنيًا ومهنيًا في آن واحد.

وفي الوقت الذي تواصل كلية الفنون الجميلة تخريج دفعات جديدة من النحاتين، يشير فنانون إلى أن العمل في هذا المجال لم يعد يقتصر على إنتاج الأعمال الفنية التقليدية، بل امتد إلى مجالات أخرى، مثل تصميم المجسمات والديكور والترميم، في محاولة للتكيف مع المتغيرات التي فرضها الواقع الاقتصادي.

غير أن فن النحت في حلب يواجه تحديات اليوم، إضافة إلى التوقف عند نظرة المجتمع للنحاتين ومستقبل هذا الفن في المدينة.

حلب وارتباطها بالفن

النحات إبراهيم داود، قال إن فن النحت يعد أحد أبرز أشكال الفنون التشكيلية، إذ يقوم على تشكيل مواد صلبة، مثل الحجر والخشب والمعادن، لإنتاج أعمال تحمل أبعادًا جمالية وتعبيرية تعكس حياة المجتمعات وذاكرة الأماكن، مشيرًا إلى أن النصب والتماثيل لا تقتصر أهميتها على الجانب الفني، بل تشكل أيضًا مؤشرًا على المستوى الحضاري والثقافي للمدن، وتسهم في إبراز هويتها التاريخية وتعزيز حضورها السياحي.

وأضاف داود، في حديث إلى عنب بلدي، أن مدينة حلب عرفت هذا النوع من الفنون منذ عقود، إذ سعت البلديات والمؤسسات الرسمية منذ خمسينيات القرن الماضي إلى إقامة أعمال نحتية في الساحات والحدائق العامة، لافتًا إلى أن فنانين، مثل فتحي محمد، أنجزوا عددًا من النصب التي حملت قيمًا فنية وتشكيلية، كما ترك كل من جاك وردة ووحيد استيتولي بصمات واضحة في المشهد البصري للمدينة من خلال أعمالهم المنتشرة في عدد من المواقع العامة.

واقع صعب

فن النحت شهد تحولات خلال العقود الماضية، انعكست على طبيعة الأعمال المنتجة وحضورها في الفضاء العام، بحسب داود، الذي أوضح أيضًا أن فترات سابقة شهدت تركيزًا على إقامة أعمال مرتبطة بشخصيات سياسية، وهو ما أثر بحسب رأيه، على الذائقة الفنية وعلى فرص عدد من النحاتين في تقديم أعمال تعبر عن رؤاهم الفنية الخاصة.

وأشار إلى أن ارتفاع تكاليف العمل النحتي وصعوبة تسويق الأعمال الفنية دفعا بعض الفنانين إلى الاتجاه نحو مجالات أخرى، من بينها الرسم، في وقت تراجعت فرص تنفيذ المشاريع النحتية الكبرى التي تتيح للفنانين إظهار قدراتهم وإمكاناتهم الفنية.

ولفت النحات الحلبي إلى أن السنوات الماضية شهدت حالة من الجمود النسبي في مجال النحت، نتيجة تداخل عدة عوامل، من بينها الحرب، وتراجع الأوضاع الاقتصادية، وغياب الاستقرار اللازم لتطوير المشاريع الفنية، فضلًا عن محدودية الدعم المقدم للفنانين.

الحفاظ على استمرارية فن النحت في حلب يتطلب توفير بيئة ثقافية واقتصادية داعمة، من خلال تعزيز الدعم المادي والمعنوي للفنانين، وإطلاق مشاريع ومنح ثقافية تساعدهم على الاستمرار في الإنتاج، بما يسهم في الحفاظ على الدور الحضاري الذي عُرفت به المدينة، وفقًا لداود.

وفيما يتعلق بنظرة المجتمع، قال داود إن المجتمع الحلبي يمتلك إرثًا طويلًا في مجالات الفن والإبداع، إلا أن تعزيز تقبل فن النحت يرتبط بتوسيع دائرة التعريف بهذا الفن وأهميته، من خلال إقامة المعارض والفعاليات الفنية وإتاحة الفرصة أمام الجمهور للاطلاع على الأعمال النحتية والتفاعل معها.

كلية الفنون الجميلة تؤدي دورًا أساسيًا في إعداد النحاتين وتطوير مهاراتهم، عبر توفير التعليم الأكاديمي والورشات الفنية، إلا أنها تحتاج، وفق رأيه، إلى مزيد من الدعم على مستوى الكوادر والتجهيزات، إضافة إلى تعزيز الأنشطة التشاركية مع المؤسسات الثقافية واتحاد الفنانين التشكيليين.

استعادة فن النحت لحضوره في حلب، بحسب داود، تتطلب تضافر جهود المؤسسات الثقافية والتعليمية والإعلامية، والعمل على نشر الوعي بتاريخ هذا الفن وأساليبه، بما يضمن انتقاله إلى الأجيال الجديدة واستعادة مكانته في المشهد الثقافي للمدينة.

أبرز التحديات التي تواجه النحاتين اليوم، من وجهة نظر داود، تتمثل في ارتفاع أسعار المواد الخام، وضعف الدعم الحكومي والخاص، وقلة المعارض والفعاليات الفنية، إلى جانب هجرة عدد من الكفاءات الفنية خلال السنوات الماضية، وصعوبة تسويق الأعمال والترويج لها محليًا وخارجيًا.

مخاوف دينية

من جانبه، قال الفنان والنحات رضوان شيخ تراب، إن فن النحت في حلب لم يكن يحظى في السابق بإقبال واسع، رغم وجود اهتمام وشغف لدى عدد من الفنانين، موضحًا أن بعض المواقف الاجتماعية المرتبطة بمخاوف دينية أو تصورات حول هذا الفن، أسهمت في الحد من انتشاره، قبل أن تأتي سنوات الحرب وما رافقها من تراجع في الاهتمام بالقطاع الثقافي عمومًا.

وأضاف الفنان، في حديث إلى عنب بلدي، أن واقع النحاتين وصل إلى "طريق مسدود" في كثير من الأحيان، ما يدفع بعضهم إلى التوجه نحو الأعمال التجارية أو الصناعية بدلًا من الأعمال الفنية الخالصة، مضيفًا أن أعمال تصميم وتجميل الواجهات والساحات العامة باتت تُنفذ في كثير من الأحيان دون الاستفادة الكافية من خبرات خريجي كلية الفنون الجميلة.

وفي حديثه عن كلية الفنون الجميلة بجامعة "حلب"، أوضح شيخ تراب، الذي واكب الكلية منذ تأسيسها، أن عدد الطلاب الراغبين بدراسة النحت لا يزال محدودًا، رغم أنه يُعرف بـ"أبو الفنون".

دراسة النحت تتطلب امتلاك مهارات متعددة، من بينها الرسم، إلى جانب المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي، بحسب شيخ تراب.

وأشار إلى أن الكلية تبذل جهودًا ضمن الإمكانيات المتاحة لتوفير المواد اللازمة وتعليم الطلاب الأسس الأكاديمية، إلا أن تنفيذ الأعمال الكبيرة، ولا سيما البرونزية منها، يتطلب ورشات متخصصة وإمكانات أكبر، وهو ما يجري عادة في تجارب عالمية تعتمد على مشاركة فرق عمل من الفنانين والخريجين والطلاب.

خسارة اكتشاف المواهب

الاهتمام بتعليم النحت، وفقًا لشيخ تراب، تراجع خلال السنوات الماضية، لافتًا إلى أن مركز الفنون التشكيلية في حلب كان يؤدي سابقًا دورًا مهمًا في استقطاب المهتمين بهذا المجال، إذ كان يضم متدربين يمتلكون شغفًا حقيقيًا بالنحت بعيدًا عن الاعتبارات الأكاديمية المرتبطة بالحصول على الشهادات.

وبحسب شيخ تراب، فإن قسم النحت في مركز الفنون التشكيلية توقف لاحقًا، ما أدى إلى خسارة واحدة من المساحات التي كانت تسهم في اكتشاف المواهب وصقلها، في وقت يعتقد بعض الطلاب أن دراسة الفنون الجميلة تقتصر على مجالات، مثل التصميم الداخلي أو الديكور.

وأعرب عن أمله في أن تشهد المرحلة المقبلة مزيدًا من الوعي بأهمية فن النحت بوصفه ممارسة جمالية وثقافية وتوثيقية، مشيرًا إلى أن هذا الفن لعب دورًا محوريًا في حفظ تاريخ الحضارات الإنسانية ونقل تفاصيل حياتها اليومية وأفكارها وأنماط عيشها عبر العصور.

النحت وحفظ الذاكرة الإنسانية

أوضح الفنان أن كثيرًا مما يُعرف اليوم عن الحضارات القديمة، كالبابلية والآشورية والسومرية والفرعونية، وصل إلى الأجيال اللاحقة من خلال الأعمال النحتية والنقوش التي وثقت ملامح تلك المجتمعات، فالنحت لا يمثل مجرد عمل فني، وإنما يعد وسيلة لحفظ الذاكرة الإنسانية وتوثيقها.

المشاريع المتعلقة بتطوير المشهد البصري للمدن تحتاج إلى تعاون بين الفنان والمهندس المعماري، بما يسهم في إضفاء بُعد جمالي على الشوارع والساحات والأبنية العامة، معتبرًا أن الفن التشكيلي والنحت يشكلان جزءًا أساسيًا من الهوية البصرية للمدن.

ويرى شيخ تراب أن النحاتين يواجهون اليوم تحديات متعددة، أبرزها ارتفاع أسعار المواد الأولية، مثل الصلصال والحجر والبرونز، إلى جانب غياب ورشات متخصصة بصب البرونز على مستوى فني متقدم، مشيرًا إلى أن هذا الأمر يحد من قدرة الفنانين على تنفيذ أعمال كبيرة أو نصبية.

رئيس جامعة حلب أسامة رعدون وطالب في كلية الفنون الجميلة أمام عمل نحتي في افتتاح مؤتمر وعرض للكلية – 24 نيسان 2026 (كلية الفنون الجميلة التطبيقية/ فيسبوك)

متلازمة "العش الفارغ"

كيف يتعامل الوالدان مع استقلال الأبناء؟

دروة النجاح التربوي تتجلّى في استقلال الأبناء إذ يعد محطة فارقة تمنح الزوجين أفاقًا جديدة لتجديد شراكتهما وبناء حياة أكثر نضجًا وعمقًا (عنب بلدي/ مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي –شعبان شاميه

لا تقتصر مغادرة الأبناء للمنزل بهدف الزواج أو السفر والاستقلال على كونها مجرد مرحلة انتقالية عابرة في حياة الوالدين، بل تفرض نفسها كمنعطف نفسي واجتماعي يؤثر مباشرة على استقرار هويتهما الشخصية.

هذه المرحلة، المعروفة في علم النفس بـ"متلازمة العش الفارغ"، تتخطى مشاعر الاشتياق الطبيعية لتضع الآباء والأمهات أمام فراغ مفاجئ يغير من طبيعة الدور المحوري الذي شكل تفاصيل حياتهم لعقود، الأمر الذي يفرض عليهم إعادة تعريف ذواتهم، والبحث عن اهتمامات وغايات بديلة تملأ هذا الفراغ المستجد.

وفي هذا السياق، تشخص استشارية علم النفس الأسري الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث ولفتت الاستشارية إلى أن القلق الأكبر يكمن في تسلل شعور انعدام الأهمية إلى نفوس الآباء والأمهات، فعندما ترتبط قيمة الفرد بالكامل بدوره في رعاية الآخرين، يهدد انتهاء هذا الدور تقديره لذاته بشكل مباشر، وهو ما قد يدفع بعضهم إلى التدخل المفرط في حياة الأبناء، كركيزة لاستعادة الإحساس بالجدوى والضرورة.

المواجهة الزوجية الصادمة

أشارت العرنوس إلى أن غياب الأبناء واستقلالهم يرفع الغطاء عن أزمات زوجية متراكمة خلف جدار مسؤوليات التربية، إذ يواجه الزوجان واقعًا مفاجئًا بعد سنوات من "الزواج الوظيفي" الذي استمر لتأمين الالتزامات المشتركة على حساب العاطفة.

وأوضحت الاستشارية أن رحيل الأبناء، الذين شكلوا جسرًا للتواصل، يضع الطرفين أمام تساؤلات مصيرية، ليصطدم بعضهم بحقيقة العيش مع شريك غريب توقف منذ زمن طويل عن مشاركته الأحلام والمخاوف والاهتمامات.

من الوصاية إلى الشراكة

تعتبر العرنوس أن تدخل الآباء المفرط في حياة أبنائهم بعد الاستقلال يعود لآلية دفاعية نفسية تقاوم فقدان الأدوار الأساسية، إذ يحاولون استعادتها عبر الاتصالات المتكررة، والأسئلة اليومية، وإبداء الرأي في كل صغيرة وكبيرة، والشعور بالضيق المفرط إذا لم يؤخذ بتلك التوجيهات.

وغالبًا لا ينبع هذا السلوك من حب السيطرة، بحسب الاستشارية، بل من الخوف اللاشعوري من فقدان المكانة، إذ يصعب على الأم تقبل انتقال مركز القرار لزوجة الابن، كما يواجه الأب تحدي التحول من قائد وموجه إلى مستشار.

وقالت العرنوس، إن النضج النفسي في هذه المرحلة يتطلب تحويل العلاقة من وصاية كاملة إلى شراكة قائمة على الثقة والاحترام، فالأبناء هنا يحتاجون إلى والدين أكثر قدرة على استيعاب استقلاليتهم، ويدعمونهم عند الحاجة فقط.

إعادة بناء الهوية الفردية

فيما يتعلق بكيفية إعادة اكتشاف الزوجين لحياتهما بعد انتهاء مرحلة التربية، تنصح استشارية علم النفس الأسري بالتوقف تمامًا عن النظر إلى هذه المحطة باعتبارها نهاية المطاف، بل التعامل معها كبداية متجددة، مشيرة إلى وجود فارق جوهري بين "الفراغ" و"المساحة"، فبينما يولّد الفراغ الإحباط، تفتح المساحة آفاقًا واسعة للإمكانات والفرص.

وتعد تلك المحطة أول فرصة حقيقية منذ عقود ليستعيد الزوجان علاقتهما كشريكين لا كمجرد والدين، مما يتطلب منهما إعادة التعارف مجددًا لاستيعاب التغيرات التي طرأت على الشخصية، والاهتمامات، والأحلام التي نضجت وتبدلت مع مرور الزمن.

وشجعت العرنوس في الوقت ذاته على إعادة بناء الهوية الفردية لكل من الزوجين بمعزل عن أدوارهما الأسرية السابقة، وذلك من خلال الانخراط في تعلم مهارات جديدة، أو ممارسة الأنشطة التطوعية، أو العودة إلى هوايات قديمة، بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة وتوسيع الدائرة الاجتماعية.

سلوكيات طمأنة الآباء نفسيًا

حول الدور المنوط بالأبناء لتخفيف وطأة هذه المرحلة الانتقالية، أكدت الاستشارية أهمية أن يستوعب الأبناء أن استقلالهم وبناء حياتهم الخاصة لا يعني القطيعة بأي حال، لافتة إلى أن الوالدين في هذه المرحلة لا ينتظران بقاء الأبناء جسديًا داخل المنزل بقدر ما يتطلعان إلى الاطمئنان أن مكانتهما العاطفية والروحية ما زالت محفوظة.

ويُلمس هذا الدعم النفسي عبر سلوكيات بسيطة تترك أثرًا عميقًا، كالمحافظة على الاتصال المنتظم، والزيارات المستمرة، والمشاركة الفاعلة في المناسبات، فضلًا عن استشارتهم والأخذ برأيهم، وهي كلها رسائل نفسية تؤكد للوالدين أن دورهما لم ينتهِ، وإنما تغير شكله.

في المقابل، دعت العرنوس الأبناء إلى تجاوز أي شعور بالذنب تجاه ممارستهم لحقهم الطبيعي في التأسيس لحياة مستقلة، معتبرة أن هذا الاستقلال يمثل في جوهره الثمرة الناضجة للتربية السليمة التي قدمها الآباء أنفسهم، وليس خيانة أو تنكرًا لتلك الجهود الطويلة.

أبعد من الشحوب.. كيف تحذرنا أجسامنا من نقص الفيتامينات؟

تتجاوز أعراض نقص الفيتامينات والمعادن في الجسم المظاهر السريرية الشائعة كالإجهاد العام أو شحوب البشرة، إذ يمتلك الجسم آليات تحذيرية متقدمة عبر إشارات غير مألوفة، تشكل في كثير من الأحيان الدلالة الأولى على اختلال مستويات بعض العناصر الأساسية في الجسم.

تحدثت اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، لعنب بلدي، عن العلامات اللافتة التي تستوجب الانتباه، مثل الرغبة القهرية في مضغ الثلج، مشيرة إلى أن هذه الرغبة التي قد يظنها بعض الأشخاص مجرد عادة عابرة ربطتها الدراسات بنقص عنصر الحديد، لا سيما إذا كانت مصحوبة بأعراض مكملة، مثل الدوخة والإرهاق وشحوب البشرة.

قهوجي استعرضت هذه الإشارات بالتحذير من عوارض أخرى تظهر في تجويف الفم، إذ يُعزى ظهور التشققات المؤلمة في زوايا الفم أو تكرار التقرحات الفموية، وفقًا للمعطيات العلمية، إلى نقص في عنصر الحديد أو في مركب فيتامينات المجموعة "B"، وتحديدًا فيتامين "B2" و"B12" وحمض الفوليك، وهي عناصر رئيسة تكمن أهميتها في الحفاظ على صحة الأغشية المخاطية وتأمين التجدد المستمر للخلايا.

كما لفتت اختصاصية التغذية إلى مؤشر حيوي آخر، وهو استغراق الجروح والخدوش الصغيرة وقتًا طويلًا للالتئام، إذ أرجعت هذا التباطؤ النسيجي إلى احتمالية وجود نقص في فيتامين "C" أو عنصر الزنك، مستندة إلى الحقيقة العلمية التي تؤكد أن هذين العنصرين يلعبان دورًا أساسيًا في تحفيز عملية تصنيع "الكولاجين"، ودعم كفاءة جهاز المناعة، بالإضافة إلى تسريع التئام الأنسجة المتضررة.

ومن بين العلامات التي لا تحظى بالانتباه الكافي من قبل الكثيرين، سلطت قهوجي الضوء على التغيرات الهيكلية للأظافر، مثل هشاشتها وتقصفها أو ظهور خطوط طولية وبقع بيضاء على سطحها، معتبرة أن هذه التبدلات "المورفولوجية" (الشكلية) ترتبط بنقص مستويات الحديد أو الزنك أو حتى البروتين، وتتأكد هذه الفرضية التشخيصية إذا ما تزامنت مع عوارض أخرى مثل تساقط الشعر أو وهن عام.

وفيما يخص الجهاز العضلي قالت الاختصاصية، إن التعرض لتشنجات عضلية متكررة ومفاجئة، لا سيما خلال ساعات الليل أو إثر بذل مجهود بدني بسيط، يعد مؤشرًا محتملًا على نقص في معادن المغنيسيوم أو البوتاسيوم أو الكالسيوم، وتزداد احتمالية هذا النقص لدى الأشخاص الذين لا يتناولون ما يكفي من الخضراوات الورقية، أو أولئك الذين يفقدون كميات مرتفعة من السوائل والأملاح المعدنية نتيجة التعرق المفرط.

وأشارت إلى عَرَض قد يبدو غريبًا، وهو تراجع جودة الرؤية البصرية في الأماكن ذات الإضاءة الخافتة أو مواجهة صعوبة بالغة في التكيّف البصري الفوري مع الظلام، إذ يرتبط هذا القصور الوظيفي بنقص فيتامين "A"، الذي يلعب دورًا محوريًا في الحفاظ على صحة شبكية العين.

اشتاء أطعمة معينة باستمرار ليس مجرد رغبة عابرة، بحسب الاختصاصية، بل هو رسالة من الجسد حول احتياجاته الغذائية، إذ إن الرغبة الملحة في تناول "الشوكولاته" مثلًا قد تعكس نقصًا في عنصر المغنيسيوم، بينما التوق للأطعمة المالحة يرتبط أحيانًا بالجفاف أو فقدان الأملاح، ومع ذلك فإن هذه الرغبات لا تعني بالضرورة وجود نقص غذائي حتمي.

كما أن إشارات الجسد لا تقتصر على نوع الطعام فقط، بل تمتد إلى مستويات الطاقة الحيوية، فالشعور بالتعب المستمر رغم النوم الكافي، أو الإحساس بضيق التنفس عند بذل مجهود بدني بسيط، هي أعراض تدل، بحسب قهوجي، على احتمالية نقص عناصر مثل الحديد أو فيتامين "B12" أو فيتامين "D"، لكن هذه المؤشرات قد تنتج أيضًا عن حالات صحية أخرى، لذلك فإن الاعتماد عليها وحدها للتشخيص يظل أمرًا غير دقيق دون استشارة طبية.

وختمت اختصاصية التغذية العلاجية حديثها بالتأكيد على أن هذه العلامات لا تشكل تشخيصًا قاطعًا، بل هي مجرد إشارات تستحق الانتباه نظرًا إلى تشابه أعراض نقص العناصر الغذائية مع أمراض أخرى، مما يجعل التشخيص الصحيح معتمدًا على تقييم الطبيب والفحوصات المخبرية.

"فاينال فور" السلة السورية.. أربعة كبار في معركة اللقب

عنب بلدي – يزن قر

مع دخول الدوري السوري لكرة السلة مراحله الحاسمة، بدأت معالم المنافسة على اللقب تتضح تدريجيًا، بعدما انطلقتي منافسات "الفاينال فور" في 11 من تموز الحالي، وسط صراع محتدم بين أربعة من أقوى فرق الموسم لحجز بطاقتي العبور إلى المباراة النهائية.

وفي الوقت الذي يقترب فيه الوحدة من حسم تأهله إلى النهائي بتقدمه على النواعير بنتيجة 2-0 في سلسلة نصف النهائي، لا تزال المواجهة الأخرى بين أهلي حلب وحمص الفداء مفتوحة على جميع الاحتمالات، بعدما تعادل الفريقان (1-1) في السلسلة، لتبقى هوية الطرف الثاني في النهائي مؤجلة، بانتظار الجولات المقبلة من واحدة من أكثر مواجهات الموسم إثارة.

استعدادات الأندية

دخلت أندية "الفاينال فور" مرحلة الحسم بسلسلة من التعزيزات الفنية، في محاولة لرفع جاهزية فرقها قبل انطلاق مباريات نصف النهائي، وسط سباق واضح لاستقدام لاعبين أصحاب خبرة دولية قادرين على صناعة الفارق. وكان حمص الفداء الأكثر نشاطًا في سوق التعاقدات، إذ ضم الأمريكي ريكي ليدو، الذي يشغل مركزي صانع الألعاب والجناح، وسبق له أن اختير في "درافت" الدوري الأمريكي للمحترفين وخاض تجارب في دوري التطوير الأمريكي وعدة دوريات خارجية.

كما تعاقد مع لاعب الارتكاز الأمريكي برانـدون هانتلي، قبل أن يتلقى ضربة قوية بإصابة محترفه بيلي هاردي التي أنهت مشاركته في "الفاينال فور"، ليعوضه سريعًا بالتعاقد مع صانع الألعاب الأمريكي بي جي هاردي.

أما الوحدة الدمشقي فعزز صفوفه بالتعاقد مع الأمريكي آج إنجليش، صاحب الخبرات الاحترافية الواسعة في أوروبا وآسيا وعدد من الدوريات العربية، بهدف زيادة الفاعلية الهجومية للفريق خلال الأدوار الحاسمة.

وفي أهلي حلب، تعاقدت الإدارة مع لاعب الارتكاز البريطاني كافيل بيغبي ويليامز، كما نجحت في حسم ملف لاعبها لوكاس بيريز بعد اعتماد قيده كلاعب محلي، ما منح الجهاز الفني خيارات إضافية قبل انطلاق المنافسات.

من جهته، دعم النواعير صفوفه بلاعب الارتكاز المجنس اللبناني أتير ماجوك، الذي يمتلك سجلًا حافلًا بالتتويج في الدوري الإفريقي لكرة السلة (BAL)، إلى جانب تجارب احترافية في الصين وقطر، ليكون أحد أبرز صفقات الفريق قبل مرحلة الحسم.

تغييرات فنية في مرحلة الحسم

شهدت مرحلة "الفاينال فور" تغييرات فنية على مستوى الأجهزة التدريبية، إذ أعلن نادي الوحدة، في 29 من حزيران الماضي، إنهاء تعاقده مع المدرب السوسيري بيتار أليكسيك بعد اعتذاره عن عدم العودة إلى دمشق لاستكمال مهمته بسبب ظروف خاصة، قبل أن يعلن في اليوم ذاته التعاقد مع المدرب اللبناني جيلبير نصر لقيادة الفريق خلال الأدوار النهائية.

ولم يكن الوحيد الذي لجأ إلى تغيير جهازه الفني، إذ أعلن نادي النواعير في 15 من تموز الحالي، إقالة مدربه عماد شبارة، عقب خسارتين متتاليتين أمام الوحدة في سلسلة نصف النهائي، قبل أن يعيّن باسل أبو طوق مدربًا للفريق فيما تبقى من مباريات "الفاينال فور"، في محاولة لتغيير مسار الفريق في المرحلة الحاسمة.

الوحدة الأقرب.. المنافسة مفتوحة في الطرف الآخر

قال الصحفي الرياضي عبد الرزاق حمدون، في حديث إلى عنب بلدي، إن الفرق التي بلغت الدور نصف النهائي من الدوري السوري لكرة السلة "الفاينال فور" هي الأفضل فنيًا خلال الموسم، رغم وجود بعض الملاحظات على أداء عدد من الأندية.

وأضاف أن كل فريق استعد للمرحلة الحاسمة وفق إمكاناته، من خلال التعاقد مع لاعبين أجانب جرى اختيارهم بناء على رؤية الأجهزة الفنية، إلى جانب التحضير التكتيكي للمباريات.

وأشار حمدون إلى أن الوحدة بتعزيز صفوفه بالتعاقد مع المدرب اللبناني جيلبير نصر، خلفًا للمصري بيتار، إضافة إلى ضم المحترف أج. إنجليش، رفع من جودة الفريق، ما يجعله المرشح الأبرز للتتويج باللقب، مع التأكيد على احترامه لجميع المنافسين.

وعن سلسلة نصف النهائي بين الوحدة والنواعير، يرى حمدون أن الوحدة حسم المواجهة بجدارة، معتبرًا أن النواعير ظهر بأقل من مستواه المتوقع، رغم تعاقده مع لاعب الارتكاز أتير ماجوك، مضيفًا أن الفريق بدا وكأنه بلغ أقصى ما يمكن تقديمه خلال الموسم الحالي.

أما في نصف النهائي الآخر بين حمص الفداء وأهلي حلب، فأكد حمدون أن السلسلة استعادت توازنها بعد فوز حمص الفداء في المباراة الأولى بحلب، قبل أن يرد أهلي حلب بالفوز في حمص، وهو ما يعكس الندية والإثارة التي تميز مباريات "الفاينال فور".

وختم حمدون بالتأكيد أن جميع الاحتمالات لا تزال قائمة قبل المباراة الثالثة في حلب، سواء بتقدم أهلي حلب أو استعادة حمص الفداء الأفضلية، مشيرًا إلى أن هوية الطرف الثاني في النهائي ستتحدد عبر هذه المواجهة، ليضرب موعدًا مع الوحدة.

نجوم "الفاينال فور"

اختار حمدون ثلاثة لاعبين بوصفهم الأكثر تأثيرًا في منافسات "الفاينال فور" حتى الآن، حيث تصدر بلال أطلي لاعب الوحدة القائمة، بعدما واصل تقديم مستويات مميزة في مركز الارتكاز، وفرض حضوره كأحد أبرز عناصر الفريق خلال المرحلة الحاسمة.

كما لفت حمدون إلى تألق زميله كريستيان مارلن، اللاعب السوري-الأسترالي الذي يشغل مركزي الجناح "3 و4"، مشيرًا إلى دوره المؤثر في مشوار الوحدة بفضل قدراته الفنية وتنوع أدواره داخل الملعب.

وضمت القائمة أيضًا طارق الجابي لاعب حمص الفداء، الذي اعتبره حمدون من أبرز لاعبي الفريق في الأدوار النهائية، بعد المستويات التي قدمها خلال مباريات "الفاينال فور".

لقاء يجمع بين نادي الوحدة والنواعير في "الفاينال فور" بالدوري السوري لكرة السلة – 12 تموز 2026 (نادي الوحدة الرياضي)

اتحاد "اليد" يضع عينه على القطاع الخاص لتطوير اللعبة

يسعى الاتحاد العربي السوري لكرة اليد إلى فتح الباب أمام استثمارات القطاع الخاص، في محاولة لتعزيز موارده المالية ودعم خططه التطويرية، في ظل التحديات الاقتصادية والتسويقية التي تواجه اللعبة.

وتمثل الشراكة مع المستثمرين أحد المحاور الأساسية لتطوير البنية الرياضية، والاهتمام بالفئات العمرية، وتوسيع قاعدة الممارسين.

وفي هذا السياق، قال عضو الاتحاد العربي السوري لكرة اليد عبد القادر صناع، لعنب بلدي، إن رؤية الاتحاد تقوم على تحويل كرة اليد إلى بيئة جاذبة للاستثمار من خلال بناء شراكات استراتيجية تحقق المنفعة المتبادلة بين الاتحاد والقطاع الخاص، عبر توفير فرص رعاية وتسويق احترافية، وتعزيز الحضور الإعلامي، وتنظيم البطولات بصورة تضمن قيمة تسويقية حقيقية للشركات، بما يسهم في استدامة تطوير اللعبة.

وأشار صناع إلى أن الاتحاد يواجه عددًا من التحديات، أبرزها محدودية العائد التسويقي خلال السنوات الماضية، وضعف التغطية الإعلامية، إلى جانب الظروف الاقتصادية التي أثرت في مختلف القطاعات.

وأضاف أن الاتحاد يعمل على تجاوز هذه العقبات عبر تطوير الهوية الإعلامية للبطولات، وزيادة الحضور الجماهيري، وإعداد ملفات استثمارية واضحة لجذب الرعاة والمستثمرين.

فرصة للاستقلال المالي

يشكل الدعم والاستثمار أولويات الاتحاد العربي السوري لكرة اليد خلال المرحلة المقبلة، إذ يشكلان ركيزة أساسية لتنفيذ الخطط التطويرية والارتقاء بمستوى اللعبة.

وأوضح عضو اتحاد كرة اليد أن القطاع الخاص يمثل شريكًا أساسيًا في تطوير كرة اليد، لما يوفره من استقرار مالي يدعم تنفيذ الخطط التطويرية، مؤكدًا أن أولويات الاتحاد في حال توفر الدعم ستشمل الاهتمام بالفئات العمرية، وإنشاء الأكاديميات، وتأهيل المدربين والحكام، وتنظيم البطولات المحلية، وتطوير المنتخبات الوطنية، إلى جانب تحسين البنية التحتية والتجهيزات الرياضية.

ولا يقتصر دور القطاع الخاص على تقديم الدعم المالي، بل يمتد إلى المشاركة في تنفيذ المشاريع التي تستهدف بناء قاعدة قوية للعبة، ودعم الفئات العمرية وتأهيل المواهب.

ووفقًا لصناع، يمكن للشركات الإسهام في رعاية الأكاديميات المتخصصة أو تمويلها بالشراكة مع الاتحاد والأندية، بما يشمل توفير المنشآت والتجهيزات والكوادر الفنية، فضلًا عن رعاية بطولات الفئات العمرية، الأمر الذي يسهم في اكتشاف المواهب وصقلها وفق برامج تدريبية حديثة.

وحول خطط الاتحاد لتوسيع قاعدة الممارسين، أشار صناع إلى أن الاتحاد يعمل على إعداد برامج تعاون مع المدارس والجامعات بهدف نشر اللعبة بين الطلاب، من خلال تنظيم بطولات مدرسية وجامعية، وإقامة دورات تدريبية للمعلمين والمشرفين الرياضيين، بما يوسع قاعدة الممارسين ويساعد في اكتشاف المواهب في مختلف المحافظات.

وفي ختام حديثه، أكد صناع أن الاتحاد يحرص على الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، ولا سيما في أوروبا وبعض الدول العربية، من خلال تطوير منظومة الرعاية الرياضية، وإنشاء الأكاديميات، واعتماد أساليب التسويق الاحترافي للبطولات، والاستفادة من المنصات الرقمية في الترويج للعبة، مع العمل على تكييف هذه النماذج بما يتناسب مع الواقع السوري والإمكانات المتاحة.

ولتعزيز حضور كرة اليد السورية على المستوى الإعلامي، شهد دوري موسم 2026-2025 حضورًا أكبر عبر النقل التلفزيوني للمباريات، ما أسهم في إيصال المنافسات إلى شريحة أوسع من المتابعين، وفتح المجال أمام الجمهور للتعرف بشكل أكبر إلى تفاصيل اللعبة ومستوى المنافسة بين الأندية.

ويؤكد الاتحاد أن تطوير الجانب الإعلامي يمثل جزءًا أساسيًا من خطته للنهوض باللعبة، لما له من دور في زيادة الاهتمام الجماهيري، وتعزيز فرص الرعاية والاستثمار، وإبراز المواهب والكوادر العاملة في كرة اليد، ويعمل الاتحاد على البناء على هذه الخطوة من خلال الاستمرار في تحسين التغطية الإعلامية، وتوسيع الحضور الجماهيري، بما يدعم جهود تطوير اللعبة وتثبيت حضورها ضمن المشهد الرياضي السوري.

تتويج فريق النواعير ببطولة الدوري السوري لكرة اليد خلال موسم 2025-2026 – 25 أيار 2026 (نادي النواعير الرياضي)

التخزين السحابي.. منافع ذكية ومخاوف أمنية

لم يعد مفهوم حفظ البيانات مقتصرًا على الأقراص المدمجة أو وحدات التخزين التقليدية، بل انتقل بالكامل إلى فضاء افتراضي يُعرف بـ"التخزين السحابي"، إذ تعمل هذه التقنية بمثابة خزانة رقمية، تتيح للمستخدمين إيداع مستنداتهم وملفاتهم الحساسة، والوصول إليها عبر أي جهاز من أي بقعة في العالم، ممهدة الطريق لحقبة جديدة من مرونة البيانات وأمن المعلومات.

آلية عمل السحابة الإلكترونية

في حديث إلى عنب بلدي، سلّطت مهندسة البرمجيات آلاء الجدوع، الضوء على آلية عمل هذه التقنية وأبرز مزاياها، مبينة أن العملية تتلخص في رفع المستخدم لملفاته إلى خوادم تابعة لمزودي الخدمة، تتوزع عبر مراكز بيانات عملاقة حول العالم، تديرها شركات متخصصة، منها: "Google Drive" و"OneDrive" و"iCloud" و"Dropbox".

وترى الاختصاصية أن القيمة الفعلية لهذه التكنولوجيا تتجلى في "تحرير البيانات"، فبدلًا من تقييد الملفات وحصرها داخل أقراص صلبة مادية معرضة للأعطال الميكانيكية أو الفقدان المفاجئ، تُحفظ بأمان داخل "السحابة" الافتراضية، مما يتيح للمستخدم مرونة الوصول إليها، وتحميلها، واستعراضها في أي وقت ومن أي مكان.

وفي السياق ذاته، لفتت الجدوع إلى أن الشركات المزودة لهذه الخدمات تقدم عادة سعات تخزينية مجانية بمساحات محدودة، وتتيح في الوقت نفسه خيار ترقية هذه المساحات وتوسيعها عبر اشتراكات شهرية أو سنوية مدفوعة، وهو ما نراه في باقات رائجة مثل "Google One" و"Micro-soft 365".

المال والأمان والمرونة

أكدت الاختصاصية أن منافع "التخزين السحابي" تتجاوز مجرد تخفيف العبء عن ذاكرة الهواتف المحمولة أو الحواسيب الشخصية، لتشمل أبعادًا أوسع:

• توفير المال: تدفع فقط مقابل المساحة التي تستخدمها، دون الحاجة لشراء أقراص صلبة باهظة الثمن وصيانتها.

• تسهيل المشاركة: بدلًا من إرسال ملفات ثقيلة بالبريد، ترسل رابطًا للملف أو المجلد. ويمكنك تحديد من له صلاحية المشاهدة أو التعديل.

• حماية الملفات: معظم الخدمات تحفظ نسخًا احتياطية من بياناتك على خوادم متعددة، ففي حال تعطل أحدها، تبقى نسختك آمنة في مكان آخر كما تستخدم "التشفير" لحماية الملفات من الاختراق.

• تيسير العمل الجماعي: يمكن لفريق العمل التعديل على مستند واحد في الوقت نفسه، ومشاهدة التغييرات لحظيًا، مما يلغي عناء إرسال نسخ متعددة.

هواجس الخصوصية الرقمية

رغم المزايا الواسعة التي توفرها هذه التقنية، فإن هذا الفضاء الرقمي لا يخلو من بعض التحديات، إذ تبهت الجدوع إلى أن العائق الأبرز يكمن في الاعتماد على شبكة الإنترنت، فالمستخدم يظل بحاجة دائمة إلى اتصال مستقر بالشبكة لضمان الوصول السريع إلى ملفاته، وإدارتها دون انقطاع.

تطرقت الاختصاصية إلى هاجس الخصوصية ومخاوف الأمان، موضحة أن حفظ الملفات سحابيًا يعني إيداعها "أمانة" لدى خوادم تديرها جهات خارجية.

ولتفادي أي اختراقات أو انتهاكات للبيانات، شددت المهندسة البرمجية على ضرورة التدقيق في اختيار مزودي الخدمة، والاعتماد على الشركات ذات الموثوقية العالمية، فضلًا عن قراءة سياسات الخصوصية وفهمها بدقة قبل رفع أي مستندات حساسة.

"الكسرة" بدير الزور.. جذور تمتد لعصر "البرونز"

تتربع بلدة الكسرة فوق هضبة مرتفعة على بعد 44 كيلومترًا إلى الغرب من مدينة دير الزور، لتطل بشموخ على وادي الفرات مشكّلة مركز ثقل إداري واجتماعي يربط الحاضر الخدمي لقرى خط الجزيرة بجذور تاريخية ضاربة منذ عصر "البرونز".

انكسار النهر

يرتبط اسم البلدة بظاهرة طبيعية، إذ تسبب تيار نهر الفرات القوي في انحراف مساره وتشكيل التواء حاد في مجراه، وهو الانعطاف الذي أطلق عليه السكان المحليون اسم "الكسرة" قبل أن يستقر الاسم تاريخيًا على البلدة التي شُيّدت فوق هذا السهل الفيضي الخصيب.

واليوم، تقود البلدة مركزًا لناحية إدارية واسعة تشرف على حزمة من بلدات الجانب الأيسر للنهر (جهة الجزيرة)، التي تضم كلًا من الجزرات والكبر وحمار العلي والصعوة والزغير والحويج ومحيميدة وأبو خشب.

من حقول الفرات إلى "سوق الاثنين"

تجمع بلدة الكسرة بريف دير الزور بين نسيج عشائري متناغم وحركة اقتصادية نشطة، إذ يشكل "المناصرة" من قبيلة "البكارة" الثقل السكاني الأكبر والأصلي للبلدة، إلى جانب حضور عشائر "البو حسن" و"البو عزام"، وعائلات عريقة كالحميد والعبود.

"الزراعة ورعي الأغنام هما شريان الحياة هنا"، هكذا يلخص محمد العبد الله (50 عامًا) لعنب بلدي الواقع المعيشي في الكسرة، مؤكدًا أن المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والقطن، والسمسم والخضراوات، هي المحرك الأساسي للاقتصاد المحلي. وإلى جانب الهوية الزراعية، تتحول البلدة إلى مركز تجاري حيوي يفص بالمحال التجارية، ويتوّج هذا النشاط "سوق الاثنين" الشعبي الذي يمثل موعدًا أسبوعيًا لتبادل البضائع والأليفة والتوابل بين أبناء الريف الغربي.

تل الكسرة.. شاهد من عصر جوستنيان

تتحول بلدة الكسرة إلى مخزن للتحولات التاريخية بفضل معلمها الأثري البارز "تل الكسرة"، وهو موقع محاط بسور من اللبن تظهر ملامحه في ثلاث جهات وتلاشت جهته الشمالية الغربية.

وينقل ابن البلدة أحمد الناصر (45 عامًا) لعنب بلدي مشهدًا جغرافيًا للتل، موضحًا أن عوامل التعرية والأمطار حفرت تشققات عميقة في ثلثه الغربي تنحدر حتى تلتقي بالسهل النهري الذي ينخفض عن التل بنحو 20 مترًا، في حين يضم قسمه الغربي اليوم مقبرة حديثة.

وتاريخيًا، يعود التنظيم العسكري للموقع إلى سياسة الإمبراطور البيزنطي جوستنيان لتحصين مدن الضواحي في بلاد الرافدين، مما يمنح التل قيمة أثرية ممتدة من القرن الخامس الميلادي وصولًا إلى العصور الإسلامية المبكرة.

صرح خدمي تحاصره الأزمات

تكتسب بلدة الكسرة مكانة خاصة في وجدان أبناء الريف الغربي لدير الزور، متجاوزة دورها كمركز إداري لتتحول إلى منارة تعليمية وصرح خدمي حيوي.

ويروي جاسم العبيد (32 عامًا) لعنب بلدي جانبًا من هذه المكانة، مستذكرًا أن البلدة احتضنت لفترة طويلة المدارس الإعدادية والثانوية الوحيدة في المنطقة، مما أسهم في خلق روابط اجتماعية وثيقة وذكريات مشتركة جمعت أبناء قرى وبلدات الريف الغربي على مقاعد دراستها.

وعلى الصعيد الخدمي، يعزز حضور المؤسسات الرسمية دور البلدة المركزي، إذ تضم مركزًا للشرطة وآخر للطوارئ، إلى جانب مستشفى "الكسرة" الذي يصنف كأكبر صرح طبي في ريف دير الزور الغربي، مستمرًا في تقديم خدماته الرعائية لآلاف السكان في المنطقة.

في قلب ريف دير الزور الغربي تُنسج حكاية فرائية تتألق فيها يبوت بلدة الكسرة مع امتداد بساطها الأخضر – 3 آذار 2026 (عنب بلدي)

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

كتاب

"يد ملأى بالنجوم"

فتى دمشقي يكتب في وجه الخوف

في رواية "يد ملأى بالنجوم"، يختار الكاتب السوري- الألماني رفيق شامي أن يتحدث عن دمشق بعيني فتى لم يتجاوز الـ14 من عمره، إذ يحلم بأن يصبح صحفيًا، قبل أن يكتشف أن الكتابة خطيرة وصعبة بما لا يقارَن بالصمت.

تجري أحداث الرواية في أحياء دمشق الشعبية خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، إذ يعيش الفتى مع أسرته، ويعمل إلى جانب والده في المخبز، فيما يقضي بقية وقته بين المدرسة وأزقة الحي.

ومن خلال يومياته، يرصد التحولات التي تصيب المدينة، من دون أن يقدمها بوصفها أحداثًا سياسية منفصلة، أو أنها بمعزل عن حياة الناس على اعتبار أنها تغيرها على نحو كبير.

اعتمد رفيق شامي في روايته على جعل الفتى أقرب إلى صورة جيل كامل نشأ في ظل الخوف والرقابة، داخل مجتمع صغير يعبر عن سوريا كلها، حيث يعيش الفتى ضمن حاضنة متنوعة تضم مختلف الأطياف والأعراق، بل حتى جنسيات أخرى.

وبين صفحات يومياته، تتشكل علاقاته بأصدقائه وجيرانه ومعلميه، ويخوض تجربته الأولى مع الحب، قبل أن تقوده الكتابة إلى مواجهة واقع أكثر قسوة.

وتأخذ الرواية منعطفًا جديدًا حين يتعرف الفتى إلى صحفي يشجعه على القراءة والكتابة، ويقنعه بأن الكلمة قادرة على كشف ما تعجز عنه الخطب والشعارات. لكن هذا الصحفي يختفي لاحقًا بعد اعتقاله، فيدرك الفتى أن الكتابة ليست مهنة فحسب، بل مسؤولية قد يدفع صاحبها ثمنها.

بعد ذلك، يؤسس مع عدد من أصدقائه صحيفة سرية يكتبونها ويوزعونها خفية، في محاولة لكسر الرقابة ونقل ما يدور في الشارع بعيدًا عن الرواية الرسمية.

ومع اتساع الاعتقالات وتشديد القبضة الأمنية، تتحول اليوميات إلى وسيلة لحفظ الحقيقة والسخرية من دعاية النظام، وإلى مساحة يحتمي فيها الفتى من الخوف الذي يزداد حضورًا في المدينة.

لا تتشغل الرواية بالسياسة وحدها، غير أنها تمنح مساحة واسعة للحياة اليومية، من تفاصيل الحي ورائحة الخبز، والعلاقات بين الجيران والصداقات الصغيرة، لتبدو دمشق مدينة تنبض بالحياة رغم ما يحيط بها من تضييق، فيما تتحول اليوميات إلى سجل يحفظ ما تعجز الذاكرة عن الاحتفاظ به.

يقدم رفيق شامي روايته عن المراهقة والمدينة والكتابة، لكنه يجعل من اليوميات شهادة على مرحلة كاملة، حيث يصبح القلم وسيلة لمقاومة الخوف، والتمسك بالأمل حتى في أكثر الأزمنة قسوة.

من رفيق شامي؟

رفيق شامي، واسمه الحقيقي سهيل فاضل، كاتب وروائي سوري، ولد عام 1946 في دمشق، ونشأت عائلته في بلدة معلولا.

درس الكيمياء في جامعة "دمشق"، قبل أن يغادر سوريا إلى ألمانيا عام 1971، حيث واصل الكتابة باللغة الألمانية، وأصبح أحد أبرز الأدباء العرب في أوروبا.

كتب شامي عشرات الروايات والمجموعات القصصية، وتُرجمت أعماله إلى أكثر من 30 لغة، ومن أبرزها "يد ملأى بالنجوم" و"حكواتي الليل" و"أساطير معلولا".

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 19 تموز / يوليو 2026
العـدد 752 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النسـخة 100 ليـرة سورية

من عبقرية العمارة إلى تحديات الاستدامة

عمريت.. كنز الساحل السوري المدفون

عنب بلدي – شعبان شاميه

على بعد سبعة كيلومترات فقط جنوبي مدينة طرطوس، حيث تمتزج مياه البحر الأبيض المتوسط برمال الساحل السوري، يرتفع نبض التاريخ ليروي حكاية عمريت، الحاضرة الفينيقية الاستثنائية التي لا تزال تتنفس عبق الماضي وشاهدة على حضارة صاغت أبجدية التجارة والحياة بين القرنين السادس والرابع قبل الميلاد.

لم تكن عمريت (ماراتوس القديمة) مجرد امتداد جغرافي لمدينة أرواد التاريخية القابعة في عرض البحر، بل شكلت رئة برية، ومركزًا روحيًا وثقافيًا واقتصاديًا نابضًا بالحياة.

اليوم، يقف هذا الموقع الأثري كواحد من أهم مراكز الجذب السياحي والثقافي في محافظة طرطوس، مشكلًا لوحة تجمع بين سحر الطبيعة الساحلية الأخاذ وعراقة التراث الإنساني، ووجهة لا غنى عنها لعلماء الآثار والباحثين والسياح الشغوفين باكتشاف أسرار الحضارة الفينيقية التي انطلقت من هذه الشواطئ لتضيء العالم القديم.

جسر الفلسفة والتجارة بين الشرق والغرب

الاختصاصي في التاريخ الاجتماعي الثقافي والعمراني الحديث الدكتور رفعت عثمان، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن عمريت لم تكن مجرد مدينة عابرة، لافتًا إلى أنها كانت تُعرف في عهد الإسكندر المقدوني باسم "ماراتوس" (Mara-thos)، وهو الاسم الذي خلّدته المصادر اليونانية والرومانية القديمة في صفحاتها.

وأشار الدكتور عثمان إلى أن هذه الحاضرة كانت تابعة مباشرة لمملكة أرواد، التي تربعت كإحدى أهم الحواضر والمدن الفينيقية على الساحل السوري.

وفي غمرة ذلك التاريخ، عاشت "ماراتوس" مجدًا وازدهارًا استثنائيًا، إذ تولى الفينيقيون آنذاك زمام المبادلات التجارية في شتى أرجاء البحر الأبيض المتوسط، وصاغوا شبكة علاقات وثيقة بين بلاد اليونان والمدن الشرقية. ولم يقتصر دورهم على تصدير البضائع، بل كانوا سفراء فكر، فنقلوا إلى اليونانيين أفكار الشرقيين الفلسفية والدينية، وطرق عيشهم الغنية، وكتاباتهم، وصناعاتهم المبتكرة.

كنز مدفون من الفارسية إلى البيزنطية

هذا الثراء الثقافي والموقع الاستراتيجي جعل من عمريت محط أنظار الإمبراطوريات، إذ أوضح عثمان أن الموقع تعرض عبر العصور لعدة تغيرات سياسية كبرى، نتيجة تعاقب موجات الاستيطان في المنطقة خلال الفترات الفارسية والهلنستية والرومانية، وصولًا إلى الحقبة البيزنطية، مما ترك فيها طبقات متراكمة من التاريخ الإنساني الفريد.

هذا التراكم التاريخي جعل من الموقع كنزًا مدفونًا احتاج إلى عقود من البحث الميداني والجهود القانونية لفك أسراره وحمايته، إذ انطلقت الأعمال الأولى للتنقيب الأثري المنظم في الموقع عام 1926، على يد عالم الآثار الفرنسي موريس دونان، الذي أزاح الستار عن الملامح الأولى للحاضرة الفينيقية.

ولم تتوقف الجهود عند هذا الحد، بل تسلمت البعثات الأثرية الوطنية إدارة الموقع بالكامل عام 1954، لتبدأ مرحلة جديدة من الاستكشاف بأيادٍ محلية، أثمرت عن تسجيل عمريت رسميًا كموقع أثري للمرة الأولى عام 1959.

ومع اتضاح الأهمية الاستثنائية للمكان، جرى تسجيله بالكامل كموقع أثري عام 1988، لتأكيد قيمته التاريخية العالمية ككتلة واحدة لا تتجزأ، قبل أن يُتوّج هذا المسار القانوني بصدور قرار عام 2005 بتوسيع حدود المنطقة الأثرية المحيطة بعمريت، في خطوة حاسمة هدفت إلى حماية المعالم التاريخية من الزحف العمراني وضمان الحفاظ على حرمة هذا الإرث الإنساني ليبقى شاهدًا حيًا للأجيال القادمة.

معبد "ملقارت" الفريد ورحلة اللقى إلى "اللوفر"

كما تكتسب عمريت أهمية استثنائية من خلال ما تحتويه من معالم معمارية فريدة، نجحت بعض لُقاها ومكتشفاتها الأثرية في حجز مكانة بارزة لها داخل كبرى المتاحف العالمية، مثل متحف "اللوفر" في فرنسا، إضافة إلى المتحف "الوطني" بدمشق، ومتحف "طرطوس"، كشواهد حية على عبقرية تلك الحضارة.

وفي مقدمة هذه المعالم، يبرز المعبد الفينيقي الذي يعد، وفقًا للدكتور عثمان، من أشهر وأبرز المعابد المكتشفة في بلاد الشام، إذ يعود تاريخ تشييده إلى القرن السادس قبل الميلاد، وينفرد بهندسة معمارية تقوم على منصة حجرية ضخمة تتوسط حوضًا مائيًا كبيرًا، يتقدم بابه الكبير مذبح صغير خُصص لتقديم الأضاحي، حيث كُرِّس هذا الصرح للإله "ملقارت"، الذي كان يُعرف عند الفينيقيين بأنه الشافي من الأمراض والأوبئة.

ولا تقف حدود الدهشة عند دور العبادة، بل تمتد إلى الثقافة الجسدية والترفيهية عبر الملعب الرياضي، الذي يُصنف كأحد أقدم الملاعب المعروفة في العالم القديم، مجسدًا الاهتمام البالغ الذي أولاه الفينيقيون للأنشطة الرياضية. وتتكامل معه شبكة متطورة من القنوات والمنشآت المائية التي تكشف بوضوح عن السوية العالية والتقدم الهندسي الذي بلغته تلك الحضارة في إدارة الموارد المائية.

العمارة المأتمية وأسرار الحياة بعد الموت

أما الجانب الروحي الغامض لعمريت، فترويه الأبراج الجنائزية والمقابر المحفورة في الصخر، والتي توضح، بحسب ما قاله الدكتور عثمان، تطور العمارة المأتمية لدى الفينيقيين، وتعبّر بعمق عن معتقداتهم الدينية المتعلقة بالآخرة والحياة بعد الموت.

وفي هذا الجانب، أشار عثمان إلى تميز "مدافن عازار" التي احتضنت عددًا كبيرًا من القبور الفردية والجماعية، بما فيها المقابر الطابقية، التي عُثر في أرجائها على توابيت فخارية فريدة نُحتت على هيئة أشكال بشرية تعود للقرن السادس قبل الميلاد.

وعلى مقربة من ذلك، وتحديدًا على طريق عام طرطوس- طرابلس، يربض المدفن "الملكي" الذي قال عثمان إنه نُحت خلال القرن الخامس قبل الميلاد، قبل أن يُعاد استخدامه في الفترة الرومانية خلال القرن الثالث الميلادي.

وقد أسفرت التنقيبات داخله عن استخراج مجموعة من اللّقى الأثرية، كان من بينها رأسا تمثالين من الرخام يجسدان رجلًا وامرأة، إلى جانب سراج فخاري صُنع على شكل كبش، لتبقى هذه المكتشفات شواهد تنبض بالحياة، تروي لزوار الساحل السوري حكاية مدينة صهرت الفن والعقيدة والعلم في بوتقة واحدة.

بين الفرص الواعدة والاحتياجات الملحة

على الرغم من هذه القيمة التاريخية الاستثنائية، فإن موقع عمريت يمتلك اليوم إمكانات هائلة وواعدة لتنمية قطاع السياحة الثقافية في سوريا، إذ يمكن استثماره في تنظيم الجولات التعليمية، والرحلات المدرسية والجامعية، والبرامج السياحية المتخصصة في صون التراث، فضلًا عن إمكانية احتضانه للمعارض والفعاليات الثقافية التي تُعرّف الزوار بملامح الحضارة الفينيقية العريقة.

ولا شك أن تطوير الخدمات السياحية داخل الموقع، عبر إنشاء مراكز متطورة للزوار، وتوفير اللوحات التعريفية، وتفعيل الإرشاد السياحي، بالتوازي مع تحسين البنية التحتية والطرق المؤدية إليه، سيسهم بشكل مباشر في زيادة تدفق السياح، ويعزز من دور الموقع في دعم عجلة الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل حقيقية للمجتمع المحيط به .

ورغم كل هذه المقومات السياحية البارزة التي يمتلكها المكان، فإن عمريت تقف في مواجهة تحديات حقيقية تفرض نفسها، تتمثل في الحاجة الملحة إلى إطلاق أعمال صيانة وترميم دورية ومستمرة، وتأهيل المرافق والخدمات الأساسية بما يتناسب مع قيمته، إلى جانب تكثيف جهود الترويج السياحي على المستويين المحلي والدولي. ويعد تذليل هذه العقبات، والاستجابة لمتطلبات الموقع، الضمانة الوحيدة للحفاظ على هذا الإرث الحضاري، واستثماره بصورة مستدامة، تضمن بقاء الحاضرة الفينيقية شاهدة على التاريخ، ونابضة بالحياة في قلب الساحل السوري.

عمريت أسطورة فينيقية تروي حكاية التاريخ وتستقر على شواطئ طرطوس لتختزل أمجاد حضارة أضاءت العالم – 17 حزيران 2025 (محافظة طرطوس/تلجرام)

تنوير شو يا حاج؟

خطيب بدلة

يطرح سوريون مثقفون، وغير مثقفين، يوميًا، فكرة التنوير، يعتقدون أن بلادنا، بحاجة ماسة إلى مفكرين تنويريين، يحدثون ثورة في العقول، ويعتقدون أن هذا سينقذ البلاد مما هي فيه. يبدو هذا الكلام، بالعقل، والمنطق، سليمًا لا غبار عليه، ولكن المشكلة في الأدوات، يعني أن تبدأ بالسؤال: أين هم هؤلاء التنويريون العظماء؟ هل توجد منهم مجموعة، أو تشكيلة، أو حتى أفراد؟ وما نوع الأفكار التي سيطرحونها على الناس؟ وهذا يقودنا إلى السؤال الأخطر، وهو: هل سيتقبل الناس أفكارهم، وهل ستنزل هذه الأفكار إلى ميدان العمل والتطبيق؟ كيف يمكن لتنويري واحد، أو لمئة تنويري، أن يتعاملوا مع ظاهرة العداء للمرأة، الضاربة أطنابها في خلايا المجتمع؟ إذا جالستَ أي رجل تجاوز الستين، وطلبت منه أن يتذكر ما قرأه في المدرسة الابتدائية، قبل نصف قرن، حول المرأة، فلا بد أن يكر عليك سلسلة من الأفكار التي كانت مقررة في المناهج، وهي أن المرأة نصف المجتمع، وهي الأم، والأخت، والزوجة والابنة، والعاملة، والفلاحة، وعلينا أن نحترمها، ونعترف بفضلها على الجميع. ماذا يعني هذا؟ إنه يعني، ببساطة، أن المناهج تقدم لك معلومات رائعة، وتطلب منك حفظها جيدًا، لأنك ستُسأل عنها في الفحص، فإذا لم تحفظها سترسب، ولكنها لا تقدم لك "ثقافة" التعامل مع المرأة، وأنت، بالتالي، ستتصرف مع المرأة، مثلما كان يتصرف جدك، وأبوك، وعمك، وخالك.

تسلط الذكور على النساء، في أي مجتمع، واحتقار المجتمع للنساء، قضية معقدة، ليس من السهل تفكيكها وفهمها. ومن نتائجها أن معظم جرائم القتل، مثلًا، يكون فيها القاتل من جنس الرجال، والضحية امرأة، ويا ليت الأمر يقتصر على هذه الخبرية البسيطة، ففي اليوم التالي، يهب المجتمع الذكوري، ليقلل من شأن الجريمة، ويعرض أسبابًا مخففة، تضع الضحية في موقع المذنبة، التي ارتكبت أخطاء أوجبت القتل، وقد تجد بين هؤلاء تعاطفًا معها، مصحوبًا بعبارة من قبيل: الله يرحمها، هي أخطأت، والزلة لم يتمالك أعصابه، والله يلعن الشيطان! هنا يدخل الشيطان على الخط، ويتم تحميله القسم الأكبر من الجريمة، إذ لا بد أنه وسوس للرجل، ودفعه لارتكاب هذا الفعل. ذكرت، في حديث سابق، أن شريحة واسعة من المصريين، وعددًا لا يستهان به من الرجال في البلدان العربية، دافعوا عن الشاب الذي قتل زميلته في الجامعة، نيرة أشرف، سنة 2022، بكل الوسائل المتاحة لهم، حتى بالمال، فأبدى بعضهم استعداده لدفع ملايين الجنيهات لأهلها، مقابل أن يسقطوا حقهم عنه، وقام آخرون بحملات دعائية للتأثير على القاضي، عسى أن يخفف عنه الحكم، قدر الإمكان. ومن الأمور المدهشة، التي شهدناها مؤخرًا، أن شريحة واسعة من مشجعي المنتخب المصري، الذين غضبوا من حكم مباراة مصر والأرجنتين، في دور الـ16، عرفوا أن الحكم فرنسي، وتمكنوا من الحصول على حساب زوجته وابنته على "فيسبوك"، وصاروا يوجهون لهما الشتائم. المشكلة، إذن، ليست في وجود التنويريين، والأفكار النيرة التي تدعو إلى الحرية والعدالة والقانون، بل هي في تقبل مجتمعاتنا لهذه الأفكار.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper